الاثنين 28 شباط 2022
العدد 4572 السنة السادسة عشرة
lundi 28 février 2022 nº 4572 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

بأي أموال أطفأت المصارف خسائر اليوروبوندز؟

● **محمد وهبة**
تمديد الأزمة بإدارة «المركزي»

● **عبد الحليم فضل الله**
التحرر من الهيمنة على البحار

روسيا لا تستعجل الحسم

[7.2]

يوم السبت، سيطرت القوات الروسية، على منطقة بالغة الأهمية جنوباً، تشتمل على ثلاث محطات نووية (أ ف ب)

قضية

الطلاب اللبنانيون في أوكرانيا
المجازفة الخيار الوحيد

8

تقرير

القضاء نحو منع مصرفيين كبار من السفر؟

9

قضية

نصف القوى العاملة لا تعمل
حاملو الشهادات إلى البطالة المقنّعة

10

على الغلاف

روسيا تحاور ولا توقف الحرب: مفاوضات على وقع التأهّب النووي

موسكو ــ أحمد الحاج علي

تحت مظلّة تأهّب نووي متبادل، وعلى وقع استمرار العملية الروسية، انطلق قطار المفاوضات بين موسكو وكييف في مدينة غومل البيلاروسية، بعد تردّد أوكراني يبدو مردّه الاستماتة الغربية في شدّ عصب الرئيس فولوديمير زيلينسكي، ورصد مئات الملايين من الدولارات من البنتاغون والكونغرس و«الناتو» والاتحاد الأوروبي لدعم حليفهم المحاصَر، بالسلاح. وعلى رغم تراجع زيلينسكي عن دعوة التفاوض التي كان قد أطلقها يوم الجمعة، والتي دفعت روسيا إلى تخفيف زخم عملياتها، إلّا أن الأخيرة لم تمانع تلبية الاستجابة للدعوة

> يبدو أن ثمّة رهاناً غربياً بالفعل على خلْق مستنقع أوكراني لروسيا

الأوكرانية مجدّداً يوم أمس، ولكن هذه المرّة مع استمرار العمليات العسكرية التي رفض الرئيس فلاديمير بوتين إيقافها.

ومع أنه لا تفاؤل بما يمكن أن تؤول إليه مفاوضات غومل، وخصوصاً في ظلّ رفع بوتين السقف إلى حدود اعتبار الوعود بتدفّق السلاح الغربي على أوكرانيا تدخّلاً خارجياً يندرج في خانة تهديد الأمن القومي الروسي، بل والتهديد الوجودي، إلّا أن الخيارات لا تبدو كثيرة أمام زيلينسكي. إذ إن إمكانية إدخال السلاح إلى سلطته باتت على درجة كبيرة من الصعوبة؛ فالمطارات معطّلة، فيما القوات الجو - فضائية والبحرية الروسية تُحكم سيطرتها على المجال الجوّي والمنافذ البحرية والبرّية كافة، تاركة فقط معبر مدينة لفوف غرب أوكرانيا على الحدود مع بولندا، كمنفذ لخروج الراغبين من المواطنين والهاربين من أركان سلطة كييف. وحتى لو وصلت صواريخ «ستينغر» المضادّة للطائرات وصواريخ «جافلين» المضادّة للدروع وغيرها من أكثر الأسلحة تطوّراً إلى أوكرانيا، فكيف سيتمّ توزيعها؟ هل على «مَن يرغب» من المواطنين، كما وزّع زيلينسكي الأسلحة الفردية والمتوسّطة وقاذفات القنابل والمتفجّرات والقنابل اليدوية على المجموعات النازية الجديدة المتطرّفة، من دون منظومة قيادة أو سيطرة أو تنسيق؟

هنا، يبدو أن ثمّة رهاناً غربياً بالفعل على خلْق مستنقع أوكراني لروسيا، شبيه بذلك الذي غرقت فيه في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي، لكن موسكو تَظهر متنبّهة إلى المخطّطات التي قد يتهيّأ للقوى الغربية تنفيذها، ولذا فهي تقود عمليتها بحذر وتروٍّ، على رغم وجود تنبيهات إلى خطورة التأخير في الحسم. والظاهر أن القيادة الروسية تضع على رأس أولوياتها أمرَين: الأوّل، تأمين المدن الكبرى مثل خاركوف وكييف، مع مراعاة سقوط أقلّ عدد ممكن من الضحايا، ووقوع أدنى نسبة دمار ممكنة للبنى التحتية. ولعلّ أكبر دليل على ما تقدّم، هو أنه بعد احتواء العاصمة عسكرياً، بقيت شبكات الكهرباء تعمل بصورة طبيعية كاملة. والأمر نفسه ينسحب على خاركوف، التي جرى تأمين محيطها من دون الدخول في صدامات داخل الشوارع، مع إبقاء منافذ انسحاب للمجموعات التي تبدي مقاومة.

أمّا الأمر الثاني، فهو تأمين المنشآت ذات الأهمية وبخاصة النووية منها، حيث نجحت القوات المظلّية في تأمين محطة تشيرنوبيل، وتسلّمت إدارتها من القوات المسلّحة الأوكرانية المحلية التي أبدت تعاوناً ملموساً. والجدير ذكره أن هذه المحطّة، التي تُعدّ واحدة من خمس في أوكرانيا، تحتوي مفاعلَين نوويَّين. ويوم السبت، سيطرت القوات الروسية، أيضاً، على منطقة بالغة الأهمية جنوباً، تشتمل على ثلاث محطّات نووية، بعدما جرى فتح معبر وتأمينه للوصول إلى المربّع الذي تقع فيه هذه المحطّات، وسط عمليات تمشيط مستمرّة وبأعداد كبيرة لإحكام السيطرة على المنشآت وإدارتها. وتبقى محطّتان نوويتان في القسم الغربي من أوكرانيا، حيث يجري فتح ممرّ للسيطرة عليهما من قِبَل القوات التي تتقدّم غرباً باتجاه مقاطعة تشيرنيغوف. كذلك، تجري عمليات التمشيط في محيط المقاطعة بمشاركة عدد كبير من القوات الروسية، في إجراء يُعدّ ضرورياً للتحرّك غرباً باتجاه منطقتَي سيميونيفسكي وروفنو، وبعدهما للوصول إلى أقصى حدود غرب أوكرانيا. واللافت أن قسماً كبيراً من القوات المسلحة الأوكرانية يبدي تعاوناً مع القوات الروسية، علماً بأن التواصل قائم منذ ما قبل العملية مع قيادات وضباط وجمرالات كبار في جميع قطاعات الجيش.

وبينما لا تزال القوات الروسية تسيطر على القسم الشمالي الغربي من البحر الأسود، وسط امتناع تركي - إلى الآن - عن إقفال مضيقَي البوسفور والدردنيل، أعلنت سيطرة تلك القوات على جزيرة «زميينيي» (الثعبان) الاستراتيجية إلى الجنوب من أوديسا بين بلغاريا ورومانيا وأوكرانيا. وسقطت الجزيرة بعد توجيه ضربة صاروخية تحذيرية وحيدة إليها، لتستسلم حاميتها من دون سقوط ضحايا. وعلى إثر ذلك، حاولت مجموعة من الزوارق الأوكرانية الحربية استهداف القوة البحرية الروسية في محيط الجزيرة، إلّا أن الأخيرة تمكّنت من تدمير 6 زوارق أوكرانية، وإحكام السيطرة على المنطقة. وتتمتّع «زميينيي» بطابع استراتيجي، لوجود قاعدة دفاع جو - فضائي من الحقبة السوفياتية فيها، وأيضاً رادارات مراقبة فضائية بعيدة المدى، كان يستفاد منها للتحكّم بالمركبات الفضائية.

اللافت أن فسما كبيرا من القوات المسلحة الأوكرانية يبدي تعاونا مع القوات الروسية (أ ف ب)

تكتيكات «النصر النظيف»: موسكو تحاذر الفخاخ الغربية

موسكو - الأخبار

رسالة بالغة الأهمية خرجت من روسيا، أمس، مع توجيه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بجعل قوات الردع الاستراتيجية (تضمّ قوات نووية) في حالة التأهّب القصوى. وأمر بوتين، وزير الدفاع، سيرغي شويغو، ورئيس الأركان العامة للجيش، فاليري غيراسيموف، بوضع تلك القوات في «نظام خاص للخدمة القتالية»، معلناً أن هذه الخطوة تأتي ردّاً على مسؤولي الغرب الذين «لم يكتفوا باتّخاذ خطوات عدائية اقتصادية وحسب... بل أدلى مسؤولوهم في حلف الناتو بتصريحات عدوانية ضدّ روسيا». وتزامن هذا الإعلان مع وضع المسار التفاوضي بين روسيا وأوكرانيا على سكّة الانطلاق، بعد تعثّر ذلك يوم السبت الماضي. وعلى رغم رفض كييف إجراء المفاوضات في العاصمة البيلاروسية مينسك، إلّا أنها عادت وأعلنت أنها أرسلت وفداً إلى مقاطعة غوميل البيلاروسية الحدودية، «لنستمع لما تريد موسكو قوله» وفقاً لوزير الخارجية الأوكراني، دميتري كوليبا.

بالنسبة إلى موسكو، المفاوضات هدفها واضح، ويتمثّل في مناقشة نزع سلاح أوكرانيا، و«اجتثاث» النازية من النظام القائم في كييف، وتحقيق حيادية البلد عبر منع انضمامه إلى «الناتو». لكن يتّضح بناءً على تأكيد كييف أنها لن ترضخ للضغوط الروسية في المفاوضات، أن هذا المسار سيكون صعباً، بخاصة أن أوكرانيا تبدو «منتشية» بالدعم العسكري المتزايد لها، وهو ما تعتبره عنصر قوّة لها. ويتوازى بدء المفاوضات مع استمرار العملية العسكرية الروسية، التي عادت وانطلقت أول من أمس، على جميع الجبهات في أوكرانيا. وسُجّل تقدّم للقوات الروسية في أكثر من جبهة في غرب البلاد وجنوبها، فيما احتدمت المواجهات في العاصمة كييف. والظاهر أن موسكو تحرص، في عمليتها، على عدم إيقاع ضحايا ودمار كبير، وهو ما يؤخّر تنفيذ بعض الخطط. وبحسب وزارة الدفاع الروسية، فإن السلطات الأوكرانية تنشر الأسلحة بين الأماكن السكنية، بهدف التسويق لكون روسيا تستهدف المدنيين.

ويوضح النائب الأول لرئيس لجنة مجلس الدوما، فيكتور فودولاتسكي، أن «رئيس الاتحاد الروسي لا يريد ضحايا ودماراً في أوكرانيا، ويهتمّ بإحلال السلام هناك». واعتبر فودولاتسكي أن روسيا «اليوم تحرّر أوروبا من النازيين»، داعياً الرئيس الأوكراني فلودومير زيلينسكي، إلى «إنقاذ أوكرانيا من الدمار، عبر وقف الاشتباكات والجلوس إلى طاولة المفاوضات». بدوره، شدّد «مجتمع الخبراء الروسي» على أن «النتيجة الأكثر ملاءمة في الوضع الحالي هي أن تجري العملية العسكرية في أسرع وقت ممكن». ولفت الباحث في «معهد الدراسات الدولية»، اليكسي توكاريف، إلى ضرورة أن ينتهي الوضع القائم بسرعة «مع تحقيق الهدف المعلَن: قمع البنية التحتية العسكرية من دون وقوع إصابات بين المدنيين». ورأى توكاريف أنه «كلّما انتهت الحرب مبكراً، قلّ عدد الضحايا، وكان ذلك أفضل لنا جميعاً». بدوره، أكد قائد الجيش الروسي 58 خلال حرب جورجيا في 2008، الجنرال المتقاعد أناتولي خروليف، أن الجيش الروسي قادر على احتلال كييف، لكن ما يعيق حصول ذلك هو رغبته في عدم وقوع ضحايا بأعداد كبيرة من المدنيين. وأوضح خروليف أن الجيش الروسي استفاد من عنصرين مهمَّين في هذه الحرب لم يكونا متوافرَين أيام حرب جورجيا، يتمثّلان في تلقّيه أنواعاً جديدة من الأسلحة، إضافة إلى خبرة قتالية مهمة بسبب الحرب السورية. وقال إن الجيش الروسي «سيستخدم التكتيكات المجرّبة والمختبَرة في سوريا على أراضي أوكرانيا، ليس فقط لتدمير قدرات العدو بل لإجباره على السلام».

> تركّز روسيا في عمليتها العسكرية على الجبهة الشرقية الأوكرانية دوناً عن الجبهة الغربية

أمر آخر تأخذه موسكو في الحسبان، وهو تجنّب حرب استنزاف في المدن، ولذا فهي تركّز في عمليتها العسكرية على الجبهة الشرقية الأوكرانية دوناً عن الجبهة الغربية «المعادية» لروسيا. وهذا الأمر، بحسب الخبراء الروس، تعرفه القيادة العسكرية وقد وضعت الخطط لمواجهته. كذلك، من المهمّ متابعة الوضع على حدود مقاطعة كالينينغراد الروسية، الكائنة وسط «جغرافيا معادية» لروسيا، خصوصاً بعد غلق الدول الأوروبية مجالها الجوي أمام الطائرات الروسية، ما قد يعني «خطوات أولى نحو حصار» المقاطعة، وفقاً لمدير «برنامج مجلس الشؤون الدولية الروسي ونادي فالداي»، إيفان تيموفيف. وأشار تيموفيف إلى أن «حلف الناتو سيزيد من حضوره في المستقبل القريب، في كلّ من بولندا ودول البلطيق، وهذا يعني أن الوضع الآن وصل إلى مستوى غير مسبوق من التوتر». وأضاف أنه بناءً على تقلّص قنوات الاتصال بسرعة، بما فيها العلاقات الدبلوماسية، «سينشأ وضع خطير بالفعل في الاتجاه الغربي»، أي في كالينينغراد.

دعم الشركات الوطنية بمواجهة العقوبات

واصلت الحكومة الروسية التأكيد أنها استعدّت جيّداً لمواجهة العقوبات الغربية المتواصلة عليها. وأعلن وزير التنمية الاقتصادية الروسي، مكسيم ريشيتنيكوف، أن ردّ موسكو على العقوبات سيكون عبر زيادة الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز مناخ الاستثمار ودعم الشركات الوطنية. وطمأن ريشيتنيكوف إلى أن القيود المفروضة على دخول البنوك الروسية الكبرى إلى الأسواق المالية العالمية، لن تصبح عقبة خطيرة أمام تطوير النظام المصرفي الوطني، مؤكداً أن روسيا تملك «موارد داخلية كبيرة متراكمة». بدوره، أعلن البنك المركزي الروسي، في بيان، أنه يملك الموارد اللازمة للحفاظ على استقرار القطاع المالي في البلاد. وأضاف البنك أن «النظام المصرفي الروسي مستقرّ، ولديه القدر الكافي من رأس المال والسيولة ليعمل بسلاسة ومن دون توقّف في أيّ حالة».

كيوسك الصحافة

عصرٌ روسي جديد

من التدمير البنّاء إلى إعادة التجميع

يبدو أنّ روسيا دخلت حقاً نحو حقبة جديدة من سياستها الخارجية، يمكن تسميَتها بنهج «التدمير البنّاء» لنموذج العلاقات السابق مع الغرب.

(...) في الوقت الحالي، يمضي الغرب في طريقه نحو الانهيار، وإن كان بشكل بطيء، ولكنّه حتمي، سواء من حيث الشؤون الداخلية والخارجية، أو حتى الاقتصاد.

(...) ما أعتقده، أنّ الغرب على الأرجح سيخسر هذه المعركة، وسيتنحّى جانباً عن مركز القيادة العالمي ليصبح شريكاً، وهو الشكل الأكثر منطقية. وفي لحظة ليست بالبكرة، «ستحتاج روسيا إلى موازنة العلاقات مع الصين الصديقة، ولكنّها الأكثر قوة أيضاً على نحوٍ متزايد».

في الوقت الحاضر، يحاول الغرب يائساً الدفاع عن هذه الهيمنة، عبر خطابه العدواني الحالي الذي يهدف إلى توحيد معسكره، واللعب بما تبقّى لديه من أوراق رابحة لعكس هذا الاتجاه. إحدى هذه الأوراق، محاولة استخدام أوكرانيا لإلحاق الضرر بروسيا وتحييدها. من المهم في هذا الشأن، منع هذه المحاولات المتشنّجة الحالية للولايات المتحدة و«حلف شمال الأطلسي»، من أن تتحوّل إلى مواجهة شاملة؛ لأنّ ذلك قد يأتي بنتائج عكسية وخطيرة، على الرغم من عدم إدراك الغرب نسبياً لخطورة هذا النهج. لا يزال يتعيّن علينا إقناع الغربيين بأنهم فقط يضرّون أنفسهم.

(...) بالنسبة إلى روسيا، يجب أن يصبح المسار الغربي ثانوياً بالنسبة إلى ديبلوماسيّتها الأوراسية - قد يؤدّي الحفاظ على العلاقات البنّاءة مع الدول الواقعة في الجزء الغربي من القارّة الأوروبية، إلى تسهيل اندماج روسيا في منطقة أوراسيا الكبرى، ولكنّ النظام القديم يحول دون ذلك؛ ولذا لا بدّ من تفكيكه.

(...) في الوقت الحالي، لا يمكنني إلّا أن أشير إلى ما هو واضح بالفعل: «معظم النخَب المحلية للبلدان المستقلّة عن الاتحاد السوفياتي، لا تملك الخبرة التاريخية أو الثقافية لبناء الدولة». لقد أثبتوا أنّهم غير قادرين على أن يشكّلوا نواة أمّة، ولم يكن لديهم الوقت الكافي لذلك. عندما اختفى الفضاء الفكري والثقافي السوفياتي المشترك، كانت الدول الصغيرة هي الأكثر تضرّراً؛ حيث تبيّن لها أنّ الفرص الجديدة لبناء العلاقات مع الغرب ليست بديلاً. (...) وليس أمام هذه الدول إلّا أن تحذو حذو دول البلطيق، وذلك من خلال قبول السيطرة الخارجية، أو أن تتّجه نحو الفوضى والخروج عن نطاق السيطرة، وهو الأمر الذي قد يكون في بعض الحالات خطيراً جداً.

المحظّات التي مررنا بها

اليوم، نشهد بداية العصر الرابع لسياسة روسيا الخارجية: "بدأ العصر الأول في أواخر الثمانينيات، وكان يمثل وقت الضعف والأوهام". (...) بعد ذلك، بدأت روسيا بالوقوف على ركبتيها، وإعادة بناء نفسها خلسةً، وبشكل سري، في الوقت الذي بدت فيه - في الظاهر - ودودة ومتواضعة. إلّا أنّ انسحاب الولايات المتحدة من "معاهدة الصواريخ المضادّة البالستية" (ABM)، أشار إلى نيّتها استعادة هيمنتها الاستراتيجية؛ لذلك اتخذت روسيا - التي كانت لا تزال مُنكسرة - قراراً مصيرياً لتطوير أنظمة تسليح قادرة على تحدّي التطلّعات الأميركية.

إنّ خطاب مؤتمر ميونيخ، والحرب الجورجية، وإطلاق عملية إصلاح الجيش التي أُجريت وسط أزمة اقتصادية عالمية، أدّت إلى نهاية الإمبريالية الليبرالية العالمية الغربية (المصطلح الذي صاغه الخبير البارز في الشؤون الدولية، ريتشارد ساكوا Richard Sakwa). بعد ذلك، ظهر هدف جديد لروسيا في مجال السياسة الخارجية؛ وهو أن تصبح - مرة أخرى - قوة عالمية رائدة يمكنها الدفاع عن سيادتها ومصالحها. تبعت ذلك أحداث شبه جزيرة القرم وسوريا، وتبنّي سياسة الحشود، ومنع الغرب من التدخّل في الشؤون الداخلية لروسيا، واستبعاد من دخلوا في شراكة مع الغرب، على حساب وطنهم من الخدمة العامّة، بما في ذلك من خلال الاستخدام البارع لرد الفعل الغربي على تلك التطورات. مع استمرار التوترات في التصاعد، أصبح التقييم العام للاحتفاظ بالعلاقات مع الغرب، ينظر إليه على أنه أقل ربحاً بشكل متزايد، وتزامن ذلك مع الصعود المذهل للصين، وتحوّل علاقتَنا مع بكين نحو التحالف الفعلي بدءاً من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبناء محور يتّجه نحو الشرق، وما رافقه من أزمة متعدّدة الأبعاد أحاطت بالغرب، وقد أدّى هذا كلّه إلى تحوّل كبير في التوازن السياسي والجغرافي الاقتصادي لصالح روسيا.

(...) انتهت فترة "العودة إلى العظمة"، بين عامي 2017 و2018. بعد ذلك، وصلت روسيا إلى مرحلة الاستقرار، مع استمرار عملية التحديث، لكن الاقتصاد الضعيف كان يهدّد بفقدان كلّ هذه الإنجازات.

(...) الإنذار الذي وجهته روسيا إلى الولايات المتحدة و"حلف شمال الأطلسي"، نهاية عام 2021، يمثّل مطالبتهما بالتوقف عن تطوير البنية التحتية العسكرية بالقرب من الحدود الروسية، وإيقاف التوسّع شرقاً، وهو ما يمثّل بداية لعملية "التدمير البناء" لوضع الأساس لنوع جديد من العلاقات بين روسيا والغرب، يختلف عمّا استقرّت عليه في التسعينيات.

(...) سياسات لروسيا الغد

مع استمرار النظام العالمي القائم في الانهيار، يبدو أنّ المسار الأكثر حكمة لروسيا هو البقاء خارجه أطول فترة ممكنة، «من خلال الاختباء داخل جدران حصنها الانعزالي الجديد»، والتعامل مع الأمور الداخلية، لكن التاريخ - هذه المرة - يتطلّب منّا أن نتحرّك. إنّ كثيراً من اقتراحاتي في ما يتعلّق بنهج السياسة الخارجية، الذي أسميته مؤقّتاً «التدمير البنّاء»، ينبثق - بشكل طبيعي - من التحليل المقدّم أعلاه.

(...) من المتوقع أن يحاول شركاؤنا الغربيون إسكات دعوات روسيا إلى الحصول على ضمانات أمنية، والاستفادة من العملية الدبلوماسية الجارية من أجل إطالة عمر مؤسّساتهم.

(...) يمكن القول إنّ العلاقات مع الغرب هدفها تقليل الضرر، والتعاون كلما كان ذلك ممكناً. إن الآفاق والتحديات الحقيقية لحاضرنا ومستقبلنا تكمن في الشرق والجنوب. إن اتخاذ موقف أكثر تشدداً مع الدول الغربية يجب ألا يصرف انتباه روسيا عن الحفاظ على محورها في الشرق. وقد رأينا هذا المحور يتباطأ في العامين أو الثلاثة أعوام الماضية، خصوصاً عندما يتعلّق الأمر بتطوير مناطق خارج جبال الأورال.

(...) سيكون الاستثمار في الشرق عبر الشروع في عملية تنمية سيبيريا أكثر فاعلية، وذلك من خلال خلق ظروف عمل ومعيشة مواتية. لن نجتذب فقط المواطنين الروس، ولكن أيضاً الأشخاص من الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية الروسية السابقة، بمن في ذلك الأوكرانيون الذين أسهموا تاريخياً، بقدر كبير، في تطوير سيبيريا.

(...) يكمن المسار الواعد لروسيا في تنمية العلاقات مع الصين وتعزيزها: «من شأن الشراكة مع بكين أن تضاعف إمكانات كلا البلدين عدة مرات». إذا استمر الغرب في سياساته العدائية المريرة، فلن يكون من غير المعقول التفكير في تحالف دفاعي مؤقت لمدة خمس سنوات مع الصين.

بطبيعة الحال، يجب علينا أن نحرص على حماية الصين من «الشعور بالدوار من النجاح»، وذلك حتى لا تعود إلى نموذج الإمبراطورية الصينية في العصور الوسطى، التي نمت ثم حوّلت جيرانها إلى تابعين. يجب أن نساعد بكين حيثما أمكننا لمنعها من المعاناة حتى من هزيمة مؤقتة في الحرب الباردة الجديدة التي أطلقها الغرب ضدّها، هذه الهزيمة ستضعفنا أيضاً.

(...) من الواضح أنّ السياسة الموجهة نحو الشرق يجب ألا تركّز فقط على الصين. يشهد كلّ من الشرق والجنوب تصاعداً في السياسة، والاقتصاد، والثقافة العالمية، ويرجع ذلك جزئياً إلى تقويضنا للتفوّق العسكري للغرب «المصدر الأساسي لهيمنته على مدى 500 عام».

عندما يحين الوقت لتأسيس نظام جديد للأمن الأوروبي ليحل محل النظام الحالي الذي عفا عليه الزمن بشكل خطير، يجب أن يتم ذلك في إطار مشروع أوراسيا الكبرى. لا شيء يستحق العناء، يمكن أن يولّد هذا النظام الجديد من رحم النظام الأوروبي الأطلسي القديم. من البديهي أن النجاح يتطلب تطوير الإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية للبلاد وتحديثها، مع جميع ركائز القوة العسكرية التي تمثل لأيّ دولة العمود الفقري لسيادتها وأمنها.

(مركز الدراسات العربية الأوراسية - سيرغي كاراغانوف - بتصرّف)

سيرغي الكسندروفيتش كاراغانوف، عالم سياسي روسي يرأس «مجلس السياسة الخارجية والدفاعية»، وهي مؤسّسة تحليلية أمنية. كما أنه عميد كلية الاقتصاد العالمي والشؤون الدولية في المدرسة العليا للاقتصاد في موسكو. كان كاراغانوف مستشاراً رئاسياً لكلّ من بوريس يلتسين، وفلاديمير بوتين.

على الغلاف

أوروبا تغامر بالرخاء: خلف أميركا... ولو إلى الجحيم!

لندن ــ سعيد محمد

استيقظ المواطنون البريطانيون، صباح الأحد، على رسائل بالبريد الإلكتروني من مُزوّعي الطاقة الكهربائية، تُبلغهم فيها برفع تعرفة رسوم الكهرباء 75% اعتباراً من الأوّل من نيسان المقبل، بسبب ما وصفته تلك الرسائل بـ«التعقيدات الأخيرة في سوق الطاقة، والتي لا شكّ أنهم اطّلعوا عليها في نشرات الأخبار». وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة تعتمد على إمدادات الغاز الروسي بأقلّ من 6% من مجموع استهلاكها السنوي، إلّا أن التضخّم المتوقّع في أسعار الطاقة عالمياً نتيجة الأزمة في أوكرانيا، سيعني أن المواطنين والشركات سيعانون من ارتفاع غير مسبوق في تكاليف الغاز والكهرباء والمحروقات، في وقت لا يزال فيه الاقتصاد البريطاني غير قادر على التعافي بعد سلسلة من الأزمات المتلاحقة. ومع أن لندن كانت قد فرضت منذ سنوات قيوداً على التعاملات التجارية مع روسيا، فإن التحاقها المتسرّع ببرنامج متدرج من العقوبات ضدّ روسيا، وهنغاريا وفنلندا ورومانيا، التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على توريدات الغاز والنفط والفحم من روسيا. وحتى لو تمكّنت المجموعة الأوروبية، بمعجزة ما، من الانتقال إلى بدائل مثل الغاز المسال أو الطاقة النووية، فإن الفترة الانتقالية وتكاليف التكيّف والارتفاع الموازي في أسعار الطاقة عالمياً، ستجعل من العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين بمثابة زمن ضائع من عمر اقتصادات أوروبا المنهكة.

ومع ذلك، فإن القيادات الأوروبية، وإن لم تنكر وجود تداعيات سلبية لسياسة الستار الحديدي العازل، فإنها تحاول جاهدة التقليل من شأنها. وادعى مسؤولون كبار في بروكسل بأن «النموّ الاقتصادي الأوروبي سيتباطأ هذا العام نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة وتأثر التجارة، لكن الاتحاد الأوروبي مستعدّ لذلك». ونُقل عن فيليب لين، كبير خبراء الاقتصاد في البنك المركزي الأوروبي، قوله «إن الصراع في أوكرانيا قد يخفّض الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة تتراوح بين 0,3% و0,4% فقط هذا العام». وقال كريستيان ليندنر، وزير المالية الألماني، بدوره، إن «بلاده ــ وهي المرشّحة لتحمّل الفاتورة الأعلى عالمياً لسياسة عزل روسيا ــ على استعداد للتعامل مع العواقب المرتقبة لسياسة العقوبات على قطاعات الطاقة». وأبلغ نظيره الفرنسي، برونو لومير، «أن العقوبات ستكون مؤلمة أساساً لروسيا، لا لدول الاتحاد الأوروبي». لكن كريستين لاجارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كانت أوضح منهم عندما حذّرت من أن «من المحتمل أن التأثير الرئيسي للحرب في أوكرانيا لن يكون بسبب ارتفاع أسعار الطاقة فحسب، بل كذلك من حالة عدم التيقّن التي ستصيب الأسواق الأوروبية»، وستؤثر على ثقة رؤوس الأموال كما إنفاق المستهلكين، ما يعني موجة جديدة من الانكماش الاقتصادي وتراجع قيمة الأجور والإطاحة بفرص النموّ.

وكان زعماء الاتحاد الأوروبي قد عقدوا اجتماعاً لهم يوم الخميس الماضي في بروكسل، قرّروا فيه فرض عقوبات جديدة على روسيا في قطاعات مالية وأخرى تتعلّق بالطاقة والنقل الجوّي، إضافة إلى توقيع قيود وضوابط على الصادرات وإضافة مزيد من الشخصيات والمؤسسات الروسيّة إلى القوائم السوداء. ثمّ تحرّكت الولايات المتحدة مع كندا وبريطانيا والمفوضية الأوروبية يوم السبت الماضي، لمنع بعض البنوك الروسية من الوصول إلى نظام «سويفت» الدولي للمدفوعات، ومنع استفادة موسكو من أرصدتها الاحتياطية الضخمة المقدّرة بـ 630 مليار دولار. وتوقّع مسؤول أميركي رفيع أنه قد يمكن الانتهاء من إجراءات أخرى تستهدف البنك المركزي الروسي هذا الأسبوع، ستكون على نسق العقوبات المفروضة على البنك المركزي الإيراني منذ 2019، وتجعل من المستحيل عملياً تصفية الأصول لتمويل استقرار العملة المحلية أو الاستحواذ على مزيد من الأسلحة. كذلك، عقد الزعماء الأوروبيون قمّة افتراضية مساء أمس، بغرض التداول حول مزيد من العقوبات مع استمرار العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. وهذا الاجتماع سيكون الرابع لهم لأجل هذه الغاية خلال أسبوع واحد.

ومن الجليّ أن الساسة الأوروبيين لا يصارحون مواطنيهم بإمكان تصعيد الأمور بين روسيا والغرب نتيجة لانخراطهم هذا، العدائي واللامحدود، في الحرب الأميركية الهجينة ضدّ روسيا، والذي قد يدفع موسكو في لحظة ما إلى استهداف دول أوروبية أخرى بأعمال انتقامية، ويوسّع من مساحة دائرة الحرب مع قوّة نووية عظمى إلى قلب القارة، بكلّ ما قد يعنيه ذلك من خراب شامل أوسع ممّا جلبته الحرب العالمية الثانية. في المقابل، تبدو موسكو إلى الآن رابطة الجأش تجاه السياسات الأوروبية العدائية، ويكتفي المتحدثون باسمها بالسخرية من العقوبات المفروضة. ويعتقد خبراء بالشأن الروسي أن سرّ هذه الثقة متأتٍ بشكل رئيسي من «تربيط» استراتيجي للعلاقات الاقتصادية مع الصين، جرى التأسيس له بتروٍّ، لكن بمثابرة، خلال السنوات الماضية. وفي الحقيقة، فإنه من دون التحاق الصين تحديداً بالمجهود الحربي الأميركي ضدّ روسيا ــ وهو أمر مستبعد بالطبع ــ أو تحييدها على الأقلّ، فإن كلّ ستار حديدي يشيّده الغرب سيكون أشبه بإطلاق للنار على قدميه، وبذراً لقواعد جديدة لنظام عالمي مختلف لا يمكن التنبّؤ به من الآن، لكنه حتماً لن يشبه ذلك الذي ساد خلال الثلاثين عاماً الماضية من الهيمنة الأميركية المتفرّدة.

> السياسة الأوروبيون لا يصارحون مواطنيهم بإمكان تصعيد الأمور بين روسيا والغرب

> تريد الولايات المتحدة تفعيله الآن، ستنسحب على قطاعات عديدة تجارية وخدماتية مختلفة لا تزال تستفيد من الأموال الروسية، ولا سيّما في قطاعَي تجارة العقارات والأدوات المالية.
>
> وإذا كانت هذه الحال في بريطانيا الأقلّ تأثّراً نسبياً بعزل روسيا مقارنة بدول البرّ الأوروبي، فإن الأمور ستكون من دون شكّ أشدّ وطأة على مواطني دول مثل ألمانيا وإيطاليا وهولندا وبولندا والنمسا وفنلندا وليتوانيا وبلغاريا

كان زعماء الاتحاد الأوروبي قد فرضوا عقوبات على روسيا في قطاعات مالية وأخرى تتعلّق بالطاقة والنقل الجوّي (أ ف ب)

الصين تمدّ يد العون لروسيا: لن يؤكل «الثور الأبيض» مرّتين

لندن ــ سعيد محمد

المرّة ليست تجاريّة بالمطلق، وإنّما تتعلق أساساً بالسياق الاستراتيجي الذي انتهت إليه العلاقات الأميركية ــ الصينية، حيث تُناصب نخبة واشنطن العملاق الآسيوي العداء، بوصفه التهديد الأخطر لهيمنة الولايات المتحدة الشاملة على العالم. ومن هنا، قد يسعى الجناح القوميّ التوجّهات في «الشيوعي» الحالي لضمّ جزيرة تايوان، وإنهاء محاولات التمرّد المدعومة أميركياً.

ويقول خبراء إن العلاقة بين موسكو وبكين تعزّزت أيضاً بسبب العلاقة الشخصية الوثيقة بين الرئيسَين فلاديمير بوتين، وشي جينبينغ. وفي الواقع، فإن الصين اليوم تُمثّل بشكل أو بآخر أهمّ رصيد لروسيا، والجدار الصلب الذي تستند إليه القيادة الروسية في منازلتها الجارية مع الغرب. وقد رفعت الصين، قبل أيّام، كلّ القيود على استيراد القمح والحبوب من جارتها الشمالية، وزادت بشكل كبير من واردات النفط منها، لتزيح السعودية من مكانة موردها الرئيسي للنفط. كما وقّعت شركة «غازبروم» الروسية وشركة البترول الوطنية الصينية، هذا الشهر، اتفاقاً لمدّة 25 عاماً، يتعلّق بإمدادات الغاز عبر خطّ أنابيب يجري العمل به عبر سيبيريا، فيما أعلنت موسكو عن صفقة لعدّة سنوات لبيع 100 مليون طن من الفحم إلى الصين، وهو عقد تزيد قيمته على 20 مليار دولار. وبلغ حجم التجارة السنوية بين البلدين، العام الماضي، ما يعادل 145 مليار دولار، وهو في نموّ سنوي متراكم بنسبة من رقمَين منذ 2013. وروسيا هي أكبر متلقٍّ للقروض من الصين، حيث بلغ مجموعها ما يعادل 151 مليار دولار بين عامي 2000 و2017، منها 86 مليار دولار من الديون الميسرة وشبه الميسرة من بنوك السياسة العامة والبنوك التجارية المملوكة للدولة في الصين، مضمونة مقابل الإيرادات المستقبلية من صادرات النفط.

ومن المتوقع أن توفّر الصين لروسيا هامشاً للمناورة ضدّ الحصار المالي والاقتصادي الأميركي من خلال البنوك الحكومية الصينية، وتجنّب الحاجة إلى التعامل بعملات دول الشمال (الدولار واليورو والاسترليني والين). وعلى الأغلب، فإن الصين أقدر الآن، من أيّ وقت مضى، على مواجهة عقوبات عليها إذا قرّرت الولايات المتحدة معاقبتها على مساندتها لروسيا. وهي بنت بالفعل قاعدة عريضة للتصنيع المتكامل خلال السنوات العشر الماضية، على نحو قلّل بشكل كبير من الاعتماد على استيراد التكنولوجيات الغربية والمكوّنات الصناعية.

> بنت الصين قاعدة عريضة للتصنيع المتكامل خلال السنوات العشر الماضية

يقول خبراء إن العلاقة بين البلدين تعزّزت بسبب العلاقة الشخصية بين بوتين وشي (هنّ الويب)

تحت ظلال التصعيد... الانقسام الأميركي يطلّ برأسه

يسود تقليد قديم في السياسة الأميركية، يقضي بتوحّد الديموقراطيين والجمهوريين عندما تلوح أزمة من الخارج، وذلك مهما كانت الخلافات التي تهيمن على الأجندة المحلّية. لكن تهديد الحرب في أوكرانيا يختبر جدّية الدور التقليدي للكونغرس، كشريك للبيت الأبيض في السياسة الخارجية، على خلفية الانقسامات العميقة في صفوف المشرّعين، والتي تحول دون تشكيلهم جبهة موحّدة. إذ حاول الجمهوريون في مجلس النواب استغلال الفرصة، وهاجموا بايدن لكونه «ضعيفاً» في مواجهة الأزمة، بينما راوا في الوقت نفسه أنه لا ينبغي على الولايات المتحدة أن تتدخّل.

ولكن في حين كان بايدن واضحاً بتأكيده أنه لن يكون هناك جنود أميركيون على الأرض في أوكرانيا، وتأكيداً لغياب التوافق، كان أعضاء مجلس الشيوخ قد أمضوا شهراً في محاولة غير مثمرة للاتفاق على تشريع، من شأنه أن يضرّ بالاقتصاد الروسي، ويحرّر الأموال لدعم قدرات أوكرانيا الدفاعية. وفي مجلسَي النواب والشيوخ، حثّ السياسيون من كلا الفريقَين، بايدن، على اتّخاذ موقف حازم من تحرّك الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، تجاه أوكرانيا، حليف الولايات المتحدة. لكن العديد من الجمهوريين حاولوا استغلال الفرصة، وهاجموا بايدن لكونه «ضعيفاً» في مواجهة الأزمة، بينما راوا في الوقت نفسه أنه لا ينبغي على الولايات المتحدة أن تتدخّل.

ولكن في حين كان بايدن واضحاً بتأكيده أنه لن يكون هناك جنود أميركيون على الأرض في أوكرانيا، استغلّ بعض الجمهوريين المخاوف بشأن اتّساع النزاع الأوروبي، لطرح شعار الرئيس السابق دونالد ترامب، «أميركا أولاً»، مجدّداً. حتى إن ترامب نفسه ــ الذي لا يزال الزعيم الجمهوري الفعلي ــ أشاد بـ«عبقرية» بوتين في الاعتراف باستقلال منطقتَين من أوكرانيا. وعاد، قبل يومين، ليتطرّق إلى الموضوع، في خطاب ألقاه أمام القاعدة الشعبية للجمهوريين في اللقاء السنوي، «مؤتمر العمل السياسي للمحافظين»، في مدينة أورلاندو في ولاية فلوريدا. ورأى أن سبب الغزو الروسي لأوكرانيا هو «ضعف» بايدن، مشيداً بفكر بوتين. ووسط تصفيق حارّ، قال: «كما يعرف الجميع، هذه الكارثة المروّعة ما كانت لتحدث لو لم تزوّر انتخاباتنا». وقال إن «حلف شمال الأطلسي» يتّسم «بعكس الذكاء» لفرضه عقوبات على روسيا، بدلاً من العمل على «تدميرها، على الأقلّ نفسياً». وتابع أن «المشكلة لا تكمن في أن بوتين رجل ذكي، وهو بالطبع ذكي (....) المشكلة الحقيقية هي أن قادتنا أغبياء جداً». في المقابل، برزت في أوساط الجمهوريين مواقف أخرى ناقدة، إنّما بشكل أكثر حذراً. وفي هذا الإطار، رأى زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، أنّ الانسحاب الفوضوي من أفغانستان شجّع بوتين على ما قام به، بينما اتهم ليندسي غراهام، حليف ترامب، بايدن، بـ«مغازلة» الرئيس الروسي.

في الجانب الديموقراطي، كانت الانتقادات للبيت الأبيض معتدلة، والتساؤلات بشأن تعامل الإدارة مع الأزمة في أوكرانيا أقلّ حدّة. واثارت زعيمة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، أسئلة قالت إن الأعضاء الديموقراطيين يطرحونها، بما في ذلك حول دور القوات الأميركية في أوروبا الشرقية. وقالت: «أحد التحدّيات التي نواجهها هو التوصّل إلى اتفاق حول ما يمكن للرئيس أن يفعله. ما هو الإطار؟ ما هي الجغرافيا؟ ما هو الجدول الزمني لكلّ هذا». وأضافت: «غالباً ما كان ذلك مثيراً للجدل». على أنه يبدو أن واشنطن تُظهر تعويلاً متزايداً على ما تُسمّيها «المقاومة» الأوكرانية؛ إذ ادّعى مسؤول كبير في وزارة الدفاع الأميركية، أول من أمس، أن روسيا تستخدم في أوكرانيا «أكثر من 50%» من القوات التي حشدتها على الحدود، وتبدو محبطة بشكل متزايد من المقاومة الصلبة التي يبديها الجيش الأوكراني»، في ما قد لا يكون خارجاً ــ إلى الآن ــ من إطار الدعاية الغربية المكثّفة الموجّهة ضدّ روسيا.

جاء هذا في وقت أعلن فيه وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، أن الولايات المتحدة ستقدّم لأوكرانيا مساعدات عسكرية إضافية بقيمة 350 مليون دولار لصدّ «الغزو» الروسي. وقال، في بيان، إن «هذه الحزمة ستشمل وسائل عسكرية دفاعية جديدة لمساعدة أوكرانيا على مواجهة تهديدات المدرّعات والمقاتلات والمروحيات والتهديدات الأخرى». وأمس، أعلن بلينكن، أيضاً، أن واشنطن سترسل مساعدات «إنسانية» جديدة إلى أوكرانيا بقيمة 54 مليون دولار، موضحاً، في بيان، أن تلك المساعدات تشمل «توفير الغذاء ومياه الشرب والمأوى والرعاية الصحية الطارئة والاستعداد لمواجهة الشتاء والحماية».

(الأخبار، أ ف ب)

إسرائيل تعرض وساطة «محروقة»: اشهدوا لنا بالحياد

يحيى دبوق

حذرت موسكو، تل أبيب، من الانضمام إلى محور «المعادين»، الذين يحاولون «توجيه اللكمات» إلى روسيا. التحذير، الذي يُعدّ كذلك نوعاً من التهديد، يأتي ليثقل أكثر على إسرائيل، التي تريد أن تبتعد عن تداعيات «القصة الأوكرانية»، وأن تَظهر محايدة ما أمكنها، وإن عن طريق عرض الوساطة بين الجانبين، موضوعياً، في هذه المرحلة على الأقلّ، يتعذّر على تل أبيب أن تضطلع بدور الوسيط بين موسكو وكييف، أخذاً في الاعتبار جملة من العوامل، على رأسها تطلّع روسيا إلى ضرورة أن تُحقّق أيّ وساطة نتيجة الحرب نفسها، أي الاستسلام بلا شروط.

في الماضي غير البعيد، خلال زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت، إلى موسكو، طلب من الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، القبول بلقاء الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، في إسرائيل. جواب بوتين، كما يتسرّب في الإعلام العبري، جاء مباشراً وتلقائياً: هذا الرجل نازي، ولا يوجد شيء للتحدث عنه معه. تلقّى بينيت الرفض الروسي، تماماً كما تلقّاه مَن سبقه في المنصب، بنيامين نتنياهو، الذي طلب بدوره لقاء قمّة في إسرائيل بين الزعيمين. وما كانت ترفضه موسكو بحزم في الماضي، حيث للدبلوماسية مكان وإن نسبي، لن ترضى به الآن في زمن الحرب والحلول العسكرية.

ما يهمّ روسيا، أوّلاً، استسلام أوكرانيا الكامل وبشروطها، أمّا مكان الاتفاق على ما سيلي الاستسلام، فشأن ثانوي، وربّما غير ذي صلة على الأرجح، علماً أن ما هو مطلوب من قِبَل موسكو لا يترك أيّ فائدة أو ضرورة لأيّ لقاء في المستويات العليا. كذلك، الوساطات تعني ضرورة التنازلات البينية، الأمر الذي لا يتساوق مع الإرادة الروسية التي تسعى لنتيجة صفرية: هزيمة كاملة واستسلام. مع هذا، عرض الوساطة الإسرائيلي، وإن كان يصعب تحقّقه عملياً، لا يلغي الفائدة المرجوّة لدى تل أبيب من خلاله.

سوريا... فقط سوريا

لا يبدو صانع القرار في إسرائيل معنيّاً من كلّ القصة الأوكرانية، إلّا بتأثيراتها المحتملة على ما يسمّيه «حرية عمله» (هجماته) في الساحة السورية. ومن هنا، فإن كلّ خطوة يُقدم عليها، قولاً أو فعلاً، تقاس وتقرّر وفقاً لتداعياتها عليه في هذه الساحة. ولعلّ ذلك هو ما يفسّر تقلّب مواقفه، بين بيان مؤيد لأوكرانيا من دون إدانة روسيا أو حتى ترفضه موسكو بحزم في الماضي، حيث للدبلوماسية مكان وإن نسبي، لن ترضى به الآن في زمن الحرب والحلول العسكرية.

إزاء ذلك، كان لافتاً ما جرى تظهيره في الإعلام العبري على أنه «تفهّم» روسي للمقاربة الإسرائيلية، بناءً على بيان صدر عن السفارة الروسية في تل أبيب، على رغم أن هذا «التفهّم» يحمل في طياته إشارات تحذير إلى تل أبيب، إن لم يكن تهديداً. يرد في بيان السفارة (السبت) أن التنسيق العسكري مع إسرائيل في سوريا سيستمرّ، لكنه يشير إلى أن «كبار المسؤولين العسكريين الروس يناقشون هذا التنسيق على أساس يومي»، وها هنا مكمن التهديد غير المباشر.

من جهته، كان السفير الروسي لدى إسرائيل، أناتولي فيكتوروف، أكثر وضوحاً في إعلان الموقف، إذ قال في حديث مع الإعلام العبري (تايمز أوف إسرائيل) عن آلية التنسيق العسكري (في الساحة السورية) والمواقف الإسرائيلية من الحرب في أوكرانيا: «لاحظنا موقف الإسرائيليين (...) وناقشنا مرّة أخرى بأن يظلوا أذكياء ودبلوماسيين وأن يواصلوا العمل المشترك من أجل رفاهية دولتينا وشعبينا»، محذّراً تل أبيب من الانضمام إلى ما سمّاه «نوعاً جديداً من الرياضة»، متمثّلاً في توجيه الكلمات إلى روسيا.

> خلال زيارة بينيت لموسكو طلب من بوتين القبول بلقاء زيلينسكي في إسرائيل

الأميركي في ما يتعلّق بالإدانة المقرّر التصويت عليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة. أمّا بينيت، الذي يتولّى المسؤولية الأولى سياسياً، فلا يذكر روسيا والرئيس الروسي لدى أيّ مقاربة للحرب الأوكرانية، بما يشمل الحديث الهاتفي الذي عبّر فيه لزيلينسكي عن تضامن تل أبيب مع كييف.

على الغلاف

«آلهة السيليكون» تجد «شيطانها»: بوتين هو العدو... فحاربوه

عمليات اليوم، بوتين هو ترامب، هو ذلك العدو الذي تريده محطات التلفزة الأميركية (أ ف ب)

علي عوّاد

مع انطلاق العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، بدأ عمالقة منصّات التواصل الاجتماعي حملة «إسكات» واسعة النطاق تجاه الناشطين الرقميين الروس، كما تجاه الحسابات التي تنشر معلومات عسكرية واستخبارية مفتوحة المصدر (تُعرف باسم OSINT اختصاراً من open-source intelligence) تُظهر أيّ تقدم روسي على الأرض. وبالتوازي مع ذلك، جرى استبدال مقولة «الرجل البرتقالي سيّئ» (orange man bad) في إشارة إلى الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، بمقولة «الرجل الروسي سيئ» (Russian man Bad) نسبة إلى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين. الأدوات الرقمية نفسها التي استُخدمت تجاه ترامب تُستخدم اليوم ضدّ بوتين، تحت حجّة «مكافحة

هبّ مجمّع «وادي السيليكون» كلّه لـ«مساعدة» الأوكران

لم تشهد الأجيال الشابة الحالية صراعاً عسكرياً مثل الذي يحصل الآن

المعلومات المضلّلة» على الإنترنت. ومن دون أيّ اعتبار للواقع السياسي وخلفية الصراع، يتمّ «إخراس» أيّ أصوات لا تتماهى مع سردية المعسكر الغربي.

غزت مقاطع الفيديو والصور والتحليلات العسكرية عن الحرب الدائرة كلّ منصات التواصل الاجتماعي، لكنها تركّزت بشكل خاص بين منصة «تويتر» وتطبيق «تيك توك». الأخير بات يعجّ بمقاطع فيديو تُظهر دبابات ومدرّعات روسية مدمّرة أو فارغة من الجنود، في حين أن «تويتر» امتلأ بالتحليلات العسكرية المبنيّة على الفيديوات المنشورة على «تيك توك»، بالإضافة إلى انتشار فيديوات مفبركة (واقعية جداً) لأنظمة «سي رام» أوكرانية تقوم بإسقاط عشرات الطائرات القتالية الروسية، علماً بأن بعض تلك المنشورات هي حقيقية، لكن الغالبية الأعمّ كانت موجودة على الإنترنت قبل سنوات من اندلاع النزاع، والهدف منها إرباك مئات ملايين المستخدمين حول العالم في شأن تمثّلهم لطبيعة الصراع وكيفية تطوّره على الأرض. على سبيل المثال، انتشر مقطع فيديو يُظهر إنزالاً مظلياً كبيراً فوق أوكرانيا على «تيك توك»، وحصد ملايين المشاهدات. لكن بحسب مراسل شبكة «إن بي سي» الأميركية، بن كولينز، فإن الفيديو موجود على «إنستغرام» منذ سبع سنوات. وفي أحيان أخرى، أعيد تداول مقاطع من ألعاب الفيديو أو مقاطع فيديو من صراعات قديمة، على المنصة.

هذا من ناحية المحتوى البصري. أمّا من جانب المنشورات والحسابات التي تقوم بتحليل ما يحدث، كي يدحض تلك المزاعم. لكن أكثر ما بدا لافتاً، هو التحليل العسكري من جانب حسابات الـ«OSINT» على «تويتر»، والتي ركزت على أن الدخول البرّي للجيش الروسي اعتمد على تشكيل سوفياتي قديم، يسمّى بالـ«Deep Strike». وبالتوازي مع تلك التحليلات، انتشر فيديو لمدرّعات تحمل إحداها علم الاتحاد السوفياتي. كلّ ذلك مدعوم بسردية الإعلام الغربي والأوكراني التي تشبّه الرئيس الروسي بـ«هتلر»، وتصوّره على أنه يريد إحياء أمجاد الاتحاد السوفياتي على دماء الشعب الأوكراني. من هنا، يبدو تشبيه ما يحصل اليوم بأيام الحرب العالمية الثانية عملاً مقصوداً، الهدف منه تثبيت سردية التمدّد الروسي، من دون الأخذ بعين الاعتبار توسّع حلف شمال الأطلسي («الناتو») ومحاولته تطويق دول الاتحاد الروسي بالدرع الصاروخية.

فسادتُها فوضى وبروباغاندا، تهدف بغالبيتها إلى إظهار ما تقول إنه الفشل الروسي العسكري على الأرض. ومن الأمثلة على ذلك، في الساعات القليلة الماضية، وبعد دخول الرئيس الشيشاني، رمضان قاديروف، النزاع العسكري بقواته، انتشر خبر مقتل القائد ماغوميد توشايف، كالنار في الهشيم. وتطلّب الأمر من قاديروف أن ينشر فيديو له وهو يتّصل بالقائد العسكري

إجراءات «وادي السيليكون»

لم تشهد الأجيال الشابة الحالية صراعاً عسكرياً مثل الذي يحصل الآن. في الواقع، هذه أول حرب تنتشر بهذا الشكل على وسائل التواصل الاجتماعي. في الأيام الأولى من الصراع، قام موقع «تويتر» برزّة فعل كبيرة. إذ حذف عشرات حسابات الـ«OSINT» التي كانت تنشر معلومات حول تحرّكات القوات والمعدّات الروسية. وبسبب الردود الشاجبة لما حدث، قال المتحدث باسم «تويتر»، ترينتون كينيدي، في بيان، إن «الأولوية القصوى لتويتر هي الحفاظ على سلامة الناس. كما نفعل عند الأحداث العالمية الكبرى، تراقب فرق السلامة ونزاهة المحتوى لدينا المخاطر المحتملة المرتبطة بالنزاع من أجل حماية الخدمة من الأخطاء، بما في ذلك تحديد وتعطيل محاولات تضخيم المعلومات الخاطئة والمضللة». ثمّ دافع رئيس سلامة نزاهة الموقع، يوئيل روث، بأن عمليات الإزالة كانت بسبب «عدد صغير من الأخطاء البشرية» التي ارتُكبت كجزء من جهد لفرض سياسات الشركة ضدّ وسائل الإعلام التي تمّ التلاعب بها، قبل أن يعلن «تويتر» أن الحسابات قد استعيدت. هنا، يبدو ذكر الأخطاء البشرية بالغ الأهمية، إذ يوضح أن من يقوم بالـ«فلترة» ليس ذكاءً اصطناعياً يعامل جميع الحسابات بالتوازي، بل مجموعة من الأفراد قامت بتحديد الحسابات التي يجب إغلاقها.

في حديث مع موقع «The Verge» المتخصّص، يقول أريك تولبر، مدير الأبحاث والتدريب في «Bellingcat» (موقع إلكتروني للصحافة الاستقصائية مقره هولندا ومتخصّص في التأكد من الحقائق والمعلومات الاستخبارية المفتوحة المصدر)، إن عمليات تعليق الحسابات كانت مفاجئة في ضوء عدد الحسابات باللغة الإنكليزية المتأثرة. وأضاف إن العديد من الحسابات المعلّقة كانت حسابات تعيد تغريد حسابات أخرى تنشر محتوى أصلياً، بدلاً من مشاركة الصور ومقاطع الفيديو مباشرة. وهذا ما دفعه إلى الاستنتاج بأن تعليق الحسابات حصل عبر أفراد، بدلاً من خوارزمية.

من جهتها، أعلنت شركة «غوغل» أنها «علّقت» إمكانية جني عائدات الإعلانات والمشاهدات على مختلف منصاتها بالنسبة الى وسائل الإعلام الممولّة من الدولة الروسية. وجاء هذا القرار بعد تدابير مماثلة اتّخذها موقع «يوتيوب» التابع لـ«غوغل». كما أعلنت شركة «فايسبوك»، الجمعة، أنها تحظر على وسائل الإعلام الرسمية الروسية بث إعلانات وجني عائدات من نشاطاتها على منصّتها. ولعلّ أوضح دليل على تعاون تلك المنصّات مع السردية الغربية، هو قول اليكس ستاموس، المسؤول الأمني السابق في «فيسبوك»، في تغريدة على «تويتر»: إن «اتخاذ الشركات الأميركية موقفاً معلناً مع طرف ما في النزاعات الجيوسياسية مبرّر، وينبغي أن يكون هذا اختياراً سهلاً».

هبّ مجمّع «وادي السيليكون» كلّه، إذاً، لـ«مساعدة» الأوكران، بمن فيهم تيم كوك، الرئيس التنفيذي لشركة «أبل»، وإيلون ماسك، رئيس شركة «سبايس إكس»، والذي غرّد بأنه قام بتوجيه أقمار مشروع «ستارلينك» الاصطناعية لبثّ الإنترنت فوق أوكرانيا، وأن الشركة تعمل على زيادة عدد المنافذ من أجل الاستحصال على الخدمة في البلاد. عملياً، اليوم، بوتين هو ترامب. هو ذلك العدو الذي تريده محطات التلفزة الأميركية، والشرير الذي يمكن أن ينسي الأميركيين انقساماتهم الداخلية بسببه، والغريم الذي توحّد الغرب ضده. لكن، بمعزل عن كلّ هذا الصخب، لن تبقى الأمور هكذا إلى الأبد. ولربّما تكون هذه فرصة، لأن تنشأ أدوات رقمية جديدة في الشرق. فالعالم المتعدّد الأقطاب يحتاج إلى منصّاته الرقمية الخاصة أيضاً.

الكنيسة الأرثوذكسية في السياسة الروسية: «حرب مقدسة» ضد «قوى الشر»

يحيى الطيب

يؤدّي الدين دوراً كبيراً في تشكيل الهويات القومية والقيم والعادات والتقاليد، ويصنع إطاراً فكرياً للسياسات الداخلية والخارجية ويضع تصوّرات لكيفية التعاطي معها. لذا، فالعامل الديني يمكنه أن يغيّر نمط العلاقات الدولية من خلال تحديد الفاعلين وأهدافهم والقواعد التي يتصرّفون وفقها. في القضايا الدولية المعقّدة ومواقف الدول منها، كما في حالة الصراع الروسي ـ الأوكراني، والتي تعدّ بلداناً مسيحية، يمكن النظر إلى الصراع وتحليله من المنظور الديني، مع تفهّم أنه لا يوجد تأييد تام بين محلّلي السياسات الدولية على دور العامل الديني حيث يراه البعض: متغيّر جديد ضمن الأطر النظرية القائمة لأي حدث تاريخي، بينما يراه آخرون كعنصر صعب التضمين ويجب التعامل مع العامل الديني دائماً وفق قراءات زمنية لتفهّم دوره.

تؤدي الكنيسة الروسية دوراً كبيراً في السياسة الخارجية الروسية، حيث يمتد تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية إلى أكثر من ألف عام، حين اعتنق الروس المسيحية في عهد الأمير فلاديمير الأوّل مؤسس روسيا، التي كانت تُعرف في أوّل الأمر بـ«كييف روس»، وقد صاغت العلاقة بين الكنيسة والدولة طبيعة متناغمة لتسمح للحاكم بترتيب الأمور الدنيوية في إطار المفاهيم الدينية التي ينتجها له بطريرك الكنيسة.

خلال فترة «كييف روس»، كانت المسيحية مظهراً لتمييز الروس عن ما عداهم من الوثنيين والمسلمين في الإطار الجغرافي، ولاحقاً أدى المذهب الأرثوذكسي دوراً في التمييز بين الروس ونظرائهم من معتنقي المسيحية الكاثوليكية الغربية. لذا قامت الكنيسة الأرثوذكسية بدور كبير في تكوين نواة المقاومة الصلبة لهجمات المغول والصراع مع بولندا (حوالي 87 في المئة من سكان بولندا يتبعون الكنيسة الرومانية الكاثوليكية)، ما عزّز فكرة أن موسكو الأرثوذكسية أصبحت الوريثة الشرعية لروما التي سقطت في يد العثمانيين المسلمين.

بدأ رجال الدين الأرثوذكس من عام 1453 التأكيد على الهوية الدينية لروسيا كحام للأرثوذكس وتوصيفها بأنها الدولة الحاملة للرسالة الإلهية تجاه العالم. وانطلاقاً من هذه الفكرة، تمّت صياغة مسألة التدخّل في الدولة العثمانية لحماية الأقليات الدينية، وخاصة الأرثوذكسية، وتأسّس لهذا ما عُرف بالجمعية الإمبراطورية الروسية في فلسطين، والتي برز دورها في القرن التاسع عشر والفترة التي تلت الانهيار السوفياتي (1991).

في بداية القرن الثامن عشر، واجهت الأرثوذكسية تحدّياً متمثّلاً في زيادة نفوذ القيصر بطرس الأكبر، الذي أدّت رغبته لتغريب روسيا إلى فقدان الكنيسة دورها، وذلك لما اتخذه من إجراءات مثل إلغاء منصب البطريرك وإنشاء مجلس لإدارة الكنيسة مكوّن من موظفين حكوميين وحرمان الكنيسة من ممتلكاتها. واستمر الوضع الهش للكنيسة حتى مع سقوط القيصرية الروسية وقيام الاتحاد السوفياتي الذي اتخذ موقفاً إقصائياً ضد الكنيسة جراء انحيازها للرجعية (الجيش الأبيض) وجراء القراءة الماركسية التي تهمّش الدين في حياة الإنسان.

خلال الحرب العالمية الثانية، وجد الحزب الشيوعي ضرورة لإعادة تفعيل دور الكنيسة الكلاسيكي وقت الحروب، فعمد الى إعادة منصب البطريرك وفتح الكنائس في كلّ البلاد، بالإضافة إلى السماح بالمدارس الدينية، وقد تكيّفت الكنيسة الأرثوذكسية مع الوضع الجديد وارتضت بهامشية دورها حتى سقوط غورباتشوف.

خلال فوضى التسعينيات التي أعقبت الانهيار السوفياتي، تنامى دور الكنيسة الاجتماعي وخصوصاً عندما طُرح سؤال: ما هي الهوية الروسية؟ ليعود المنظّرون مرة أخرى للدين، وخصوصاً المذهب الأرثوذكسي الذي مثّل مكوّناً أساسياً لهذه الهوية منذ ألف عام سبق. وقد دعمت الكنيسة بوريس يلتسن ضد الخصم الشيوعي غينادي زوغانوف في انتخابات الرئاسة 1996 للحفاظ على مكتسباتها ومنع عودة الشيوعية ومعها تهميش دور الدين. بالمقابل، حصلت الكنيسة الأرثوذكسية عام 1997 على قانون يمنع وجود أي جماعات دينية تبشيرية أخرى.

تدريجياً، تكوّنت صلات وثيقة بين السلطة الروسية والكنيسة الأرثوذكسية، وخصوصاً في ظل سعي الكرملين لصياغة أيديولوجية قومية جامعة تمثّل بديلاً فعّالاً من الشيوعية. ولا تبدو السياسة الروسية الدولية ما بعد الشيوعية واضحة في إطار النزعة البراغماتية، بل تشكّلت سياسة هجينة جراء ما نتج من حقبة التسعينيات من تبعات مؤلمة للشعب الروسي على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وفقدان روسيا لصفة وأفكار ومؤسسات القوى العظمى التي كانت تحظى بها. لهذا، مهم أن يؤخذ هذا في الاعتبار للفهم الدقيق لسياسة الخارجية الروسية بدلاً من حصر التفسير في مفهوم واحد قائم على الأمن القومي أو التوسّع الإمبريالي في التعامل مع القضية الأوكرانية.

> تدريجياً تكوّنت صلات وثيقة بين السلطة والكنيسة، وخصوصاً في ظل سعي الكرملين لصياغة أيديولوجية قومية جامعة تمثّل بديلاً فعّالاً من الشيوعية

تكشف وثائق «عقيدة» (صادرة عن وزارة الخارجية الروسية) التي نُشر منها أربعة إصدارات أن بين عامَي 2008 – 2013 تنامى العنصر الديني في السياسة الروسية وبدأ يحدّد أولويات الحكومة، وقد ظهرت الكنيسة الأرثوذكسية بشكل واضح للتعامل مع شعوب الفضاء السوفياتي السابق من أجل منع الصدام والتصدّي للحملات التضليلية ضد المذهب الأرثوذكسي والدولة الروسية في الوقت ذاته.

عام 2007، ومع الاحتفال السنوي لتنصيب البطريرك الكسي الثاني، جرى الحديث عن ضرورة التنسيق بين الكنيسة الأرثوذكسية والدولة الروسية في ما يتعلّق بحماية المسيحيين الأرثوذكس خارج روسيا. وبالفعل عام 2012 التقى بوتين (رئيس الوزراء آنذاك) بقيادات الكنيسة الأرثوذكسية وتعهّد أمامهم بمعالجة قضايا اضطهاد الروس الأرثوذكس حول العالم وأن تلك المسألة أولوية لسياسة الخارجية الروسية. وبالفعل عام 2014 قام وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بنقد البلدان الغربيّة على تجاهلها ما وصفه بالكراهية ضد المسيحية وعدم تضمين القانون الأوروبي أيّ نص يحمي المسيحية كديانة للقارة ككل.

عام 2015، على هامش الدورة الـ 28 لمجلس حقوق الإنسان، تحدّث وزير الخارجية سيرغي لافروف عن اضطهاد المسيحيين الأرثوذكس، ليس في بلدان إسلامية، بل في أوكرانيا تحديداً، وأن الاتحاد الأوروبي متواطئ في هذا الأمر. وقد ظهر هذا جلياً مع اندلاع الصراع الروسي ـ الأوكراني حيث اتّهم موسكو حكومة كييف بحملة إبادة شبيهة للنازية ضد ساكني إقليم الدونباس من مسيحيين أرثوذكس، بينما تنفي كييف هذا بأن سلطتها يرأسها فولوديمير زيلينسكي المولود لأبوين يهوديين، أي يدرك معنى الاضطهاد الديني ولا يمكن أن يقدم عليه.

في التتبع نفسه للسياق الديني للصراع الروسي ـ الأوكراني، قام البابا فرنسيس، بابا الكاثوليك، بزيارة للسفارة الروسية لدى الفاتيكان في روما «للتعبير عن قلقه» حيال الحرب في أوكرانيا، وفق ما أعلن المكتب الإعلامي للكرسي الرسولي. وأضاف إن الحبر الأعظم، الذي كان قد دعا إلى «حماية العالم من جنون الحرب»، والتقى السفير الروسي الكسندر أفديف، وقد استغرقت زيارته للسفارة «أكثر من نصف ساعة بقليل». وذلك بالتزامن مع بدء ظهور فيالق عسكرية تابعة للكاثوليك (9,4 في المئة من سكان أوكرانيا) على جبهات الصراع الروسية ـ الأوكرانية.

مع بدء الحرب الروسية في سوريا ضد الإرهاب، أصدرت الكنيسة الأرثوذكسية تصريحاً يشير إلى أن الحرب في سوريا مقدّسة. ومثّلت هذه المباركة الكنسيّة بداية جديدة لتنسيق الكنيسة والحكومة الروسية. وتأكّد هذا التناغم في الصراع مع أوكرانيا (12,8 في المئة يتبعون الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية ـ بطريركية موسكو) حيث ذكر راعي الكنيسة الأرثوذكسية الروسية البطريرك كيريل، أنه يجب حماية الوحدة التاريخية للروس والأوكرانيين، من التأثيرات الخارجية، موضحاً أنه «ليحمي الرب ويحفظ كنيستنا في وحدة، ليحمي الرب الشعوب التي هي جزء من الفضاء المشترك للكنيسة الأرثوذكسية الروسية، من الصراع الداخلي، لا يجوز السماح للقوى الخارجية المظلمة والمعادية بأن تخدعنا. يجب أن نفعل كل شيء للحفاظ على السلام بين شعوبنا، وفي الوقت نفسه حماية وطننا التاريخي المشترك من كل تلك المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تدمّر هذه الوحدة». فيما وصف البطريرك حكومة كييف بأنهم «قوى شر».

أخيراً، قد يرى البعض أن نشاط الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في الصراعات الدولية ليس سوى توظيف سياسي لورقة حماية المسيحيين الأرثوذكس لتغطية الأهداف الروسية الاستراتيجية على الصعيد العالمي والإقليمي. لكن تبقى الحكومة الروسية لدعم الكنيسة لمباركة تحرّكاتها في الخارج وامتصاص أي نقد من التكلفة المادية والبشرية للحروب، وخصوصاً (سوريا وأوكرانيا). في المقابل، تحصل الكنيسة الأرثوذكسية على دعم مؤسّسي يضمن لها التوسّع التبشيري داخل الحدود الروسية وخارجها، بالإضافة إلى حماية ممتلكات الكنيسة وصدّ حملات تراها عدائية ضد تعاليم الكنيسة تحت مسمّى «حقوق الإنسان».

تأكّد هذا التناغم في الصراع مع أوكرانيا (12,8 في المئة يتبعون بطريركية موسكو) حيث ذكر البطريرك كيريل أنه يجب حماية الوحدة التاريخية للروس والأوكرانيين من التأثيرات الخارجية (أ ف ب)

قضية اليوم

الطلاب اللبنانيون في أوكرانيا: المجازفة الخيار الوحيد

على الحدود الأوكرانية - البولندية (أ ف ب)

فاتن الحاج

«عادت الروح»، أخيراً، إلى والد مريم ونور درويش بعد ساعات عصيبة من حبس الأنفاس فقد خلالها الاتصال بابنتيه اللتين تدرسان في مدينة دنيبرو الأوكرانية، بعدما اطمأن إلى أنهما استقلتا القطار باتجاه مدينة لفيف التي تبعد نحو 70 كيلومتراً عن الحدود مع بولندا حيث لا تزالان تنتظران في الباص الذي سيقلهما إلى «المعبر». لكن قلب الوالد، القلق على مصير ابنتيه، لن يبرد قبل أن تعودا إلى منزله في عكار، لا سيما أن رحلتهما إلى لفيف «كانت مرعبة ومتعبة، إذ

> كلفة الانتقال من خاركوف إلى الحدود البولندية تضاعفت 5 مرات

أصيبت نور (18 سنة) في قدمها، واضطرت للهروب مع شقيقتها، والسير لأربع ساعات قبل أن تعاودا ركوب القطار ثانية».

لا حل أمام الطلاب اللبنانيين في أوكرانيا سوى المجازفة على الطرقات للوصول إلى بر الأمان عند الحدود مع الدول الأوروبية المجاورة. الانتظار ليس خياراً وارداً لدى كثيرين في ظل عدم تحديد وزارة الخارجية اللبنانية حتى الآن موعداً ثابتاً لإجلاء الجالية اللبنانية. وبحسب نائب رئيس أكاديمية خاركوف الطبية للدراسات العليا، عباس قعفراني، يتجاوز عدد الطلاب في أوكرانيا الـ1100، نصفهم يدرسون في خاركوف، ويتوزّع الباقي في عدد من المدن الصغيرة المجاورة للمدينة مثل دنيبرو، بلطافا، سومي، وزاباروجيا، إضافة إلى العاصمة كييف ولفيف. ومع أن القسم الأكبر من الطلاب لا يزالون قابعين في الملاجئ ومحطات المترو، «إلا أن معظمهم يفضلون المخاطرة وليست لديهم ثقة بأن عمليات الإجلاء ستتم في وقت قريب»، كما قال قعفراني، مشيراً إلى «أنّنا نساعد المجموعات الطلابية التي تقرر المغادرة في حجز بولمانات إلى الحدود مع بولندا التي تبعد 1000 كيلومتر عن خاركوف، وتستغرق 3 أيام بسبب الزحمة». الكلفة تضاعفت 5 مرات، إذ بات صاحب الحافلة يتقاضى 500 دولار بدلاً من 100 دولار في الأوضاع الطبيعية.

الطريق التي سلكها نجلا عضو جمعية أهالي الطلاب اللبنانيين في الخارج شكري حمادة، اللذان يدرسان في لفيف، كانت أكثر أماناً، وإن كانت الرحلة طويلة واستغرقت 15 ساعة للوصول إلى الحدود البلغارية ومن ثم الحدود الرومانية «حيث حلت المبادرات الفردية مكان السفارة اللبنانية هناك، إذ لم يكلف أي من موظفي السفارة نفسه بالحضور إلى الحدود للوقوف على أوضاع الجالية اللبنانية، في حين تولت جمعيات أهلية ومنظمات دولية المساعدة في إجلاء الطلاب، وأتى طلاب لبنانيون من دول أوروبية مجاورة رافعين الأعلام لنجدتهم».

ثمة مشكلتان تعترضان الطلاب اللاجئين إلى الدول المجاورة: الأولى، إمكان حجز رحلة استثنائية من بولندا أو رومانيا أو إيطاليا إلى لبنان بالتنسيق بين وزارة الخارجية اللبنانية والسفارات، والثانية الأوضاع المالية الصعبة لأهالي الطلاب وعدم القدرة على دفع تذكرة السفر، فيما ينتظر الأهالي، كما قال حمادة، الإفراج الفوري عن المساعدة التي قدمتها إدارة حصر التبغ والتنباك (الريجي) والمحجوزة في مصرف لبنان منذ 3 أسابيع، وهي عبارة عن 800 دولار لكل طالب.

مصادر السفارة اللبنانية في أوكرانيا أشارت إلى أن «الوضع صعب جداً والأمور تتأزم يوماً بعد يوم، إذ ليس هناك مكان آمن في أوكرانيا ويتعذر على السفارة جمع الطلاب في مكان واحد». وأضافت أن «هناك ضغطاً كبيراً على الحدود مع الدول المجاورة، والأمل هو في إعلان هدنة حتى يمكن تسيير قافلة الإجلاء». فيما ينفي المحامي نهاد سلمى الذي يتابع أوضاع ابنة شقيقه ورفاقها صحة ما يصدر عن الخارجية اللبنانية من بيانات لجهة تكليف الهيئة العليا للإغاثة بمتابعة الموضوع، و«كل ما يحصل يجري بمجهود شخصي وطوعي من الطلاب».

تقرير

العلاقات الاقتصادية مع روسيا: فتور لبناني غير مفهوم

في السنوات الماضية، سُجّل اهتمام روسي متزايد بالسوق اللبنانية، فيما أبدى لبنان، في المقابل، فتوراً غير مفهوم تجاه العلاقة الاقتصادية مع روسيا والدول المرتبطة بها والتي تعدّ سوقاً استهلاكية ضخمة فيها 250 مليون نسمة

رضا حوايا

يشير الميزان التجاري بين لبنان وروسيا، منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، إلى اهتمام روسي بتعزيز العلاقات التجارية مع لبنان، في مقابل انكفاء لبناني عن سوق ضخمة تضم روسيا والدول المحيطة بها والمرتبطة عضوياً بالاقتصاد الروسي. فمنذ 1993، تضاعفت صادرات روسيا إلى لبنان أكثر من 12 مرّة من 102 مليون دولار لتبلغ ذروتها (1,3 مليار دولار) وتشكّل 7,2% من واردات لبنان عام 2019، قبل أن تتراجع عام 2020 بفعل الانهيار إلى 519 مليون دولار (4,6% من الواردات). في المقابل، لم تتخطّ الصادرات اللبنانية إلى روسيا في أوجها عتبة الـ 14,6 مليون دولار عام 1993، وتراجعت إلى 8,1 ملايين دولار عام 2019، و7 ملايين دولار عام 2020.

ركيزة العلاقات التجارية بين البلدين محورها النفط والغاز. إذ شكّلت المشتقات النفطية 89% من إجمالي السلع التي استوردها لبنان من روسيا عام 2019. وربما هذا ما يفسّر الرغبة الروسية في الاستثمار في هذا القطاع في لبنان، فإضافة إلى مشاركة روسيا، عبر شركة «نوفاتيك»، في تحالف الشركات المنقبة عن النفط والغاز في المياه اللبنانية إلى جانب شركتَي «توتال» الفرنسية و«إيني» الإيطالية، فازت شركة «روسنفت» الروسية عام 2019 بعقد استثمار وتأهيل خزانات منشآت النفط في طرابلس. كما قدّمت شركات روسية عروضاً لتأهيل محطة تكرير النفط، فضلاً عن عروض في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية.

يوضح أمل أبو زيد، مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الروسية، أن «العلاقات الاقتصادية بين لبنان وروسيا ليست قوية بما فيه الكفاية، لأسباب سياسية في المقام الأول. إذ إن هناك استخفافاً لبنانياً بالتعامل مع روسيا وكأنها سوق غير مهمّة للصادرات اللبنانية، رغم أن روسيا والدول المحيطة بها توفّر سوقاً استهلاكية ضخمة تضم أكثر من 250 مليون نسمة». ورغم وجود لجنة حكومية اقتصادية مشتركة تأسست عام 1998، وعقدت اجتماعات دورية سنوية في من بيروت وموسكو اعتباراً من عام 2011، فإن «العلاقات لم تُفعّل بالشكل اللازم من الجانب اللبناني. هناك عدد من الاتفاقيات الجاهزة والمحضّرة من قبل الجانبين منذ أكثر من 3 سنوات، لكن لم يتفق الجانب اللبناني ولو على واحدة منها لإقرارها» يقول أبو زيد.

واقع انعكس سلباً على حجم العلاقات بين البلدين من النواحي الاقتصادية والتجارية. ويكشف أبو زيد أن «عدد رجال الأعمال اللبنانيين العاملين في روسيا محدود جداً، ونوعية النشاطات التي يستثمرون فيها بسيطة، باستثناء حالة أو حالتين فقط في قطاع النفط والغاز. وكل رجال الأعمال اللبنانيين في روسيا هم من ممن تابعوا تحصيلهم العلمي في روسيا واستقرّوا فيها».

يقلّل رئيس مجلس الأعمال اللبناني ـ الروسي جاك صراف من شأن تأثير العقوبات الأميركية والأوروبية الأخيرة على روسيا «لأن العقوبات مفروضة على روسيا منذ عام 2014، ولم تؤثر في التعاون بيننا وبينهم. وفي حال طالت الأزمة وتعمّقت، فالروس مهيّأون للتعامل معها وسيبتكرون الوسائل التي ستسمح لهم بالتقليل من آثارها». فيما لفت أبو زيد إلى أن «العقوبات لم تشمل كل المصارف والمؤسسات الروسية. ولكن حتى قبل صدور أي عقوبات، لم يكن لبنان يقبل بإجراء أي تحويلات مالية بين البلدين. والعديد من التجار اللبنانيين فتحوا منذ زمن اعتمادات في مصارف خارج لبنان للتعامل مع الشركات الروسية»، مشيراً إلى أن «العقوبات دائماً تتضمن ثغرات لتسهيل بعض التعاملات، وخاصة تلك التي تعنى بالجوانب الإنسانية كالقمح والمشتقات النفطية».

> اهتمام روسي متزايد بالاستثمار في قطاع النفط والغاز في لبنان

وبحسب رئيس تحرير مجلة موقع «الإعمار والاقتصاد»، حسن مقلّد، فإن «الروس مهتمون جداً بالاستثمار في لبنان وعلى نطاق واسع، ولا سيما في مجالي النفط والغاز»، وخصوصاً شركة «بلوك سرفيس» التي قدّمت عرضاً للبنان لإنشاء مصفاة لتكرير النفط والغاز في الزهراني، لافتاً إلى أن ممثلي الشركة أتوا إلى لبنان وأخر زيارة لهم كانت منذ نحو 10 أيام». وأكد أن «أطرافاً عدة داخلية تحاول عرقلة المشاريع الروسية في لبنان».

تقرير

عون نحو منع مصرفيين من السفر وحجز ممتلكاتهم؟

رضوان مرتضى

حددت المدعية العامة في جبل لبنان القاضية غادة عون موعداً لجلسة استماع اليوم لكل من رئيس جمعية المصارف، رئيس مجلس إدارة «بنك بيروت»، سليم صفير، ورئيس مجلس إدارة «بنك عوده» سمير حنا، وعضو مجلس إدارة «بنك عوده» رئيس لجنة المخاطر عضو لجنة المكافآت ولجنة التدقيق في البنك خليل البيطار.

جلسات الاستماع اليوم أمام القاضية عون لن تكون الأخيرة. إذ ستتبعها جلسات أخرى، الثلاثاء والخميس المقبلين، للاستماع إلى كل من رئيسة مجلس إدارة «بنك البحر المتوسط» الوزيرة السابقة ريا الحسن، ورئيس مجلس إدارة «بنك لبنان والمهجر» سعد الأزهري، على أن يمثل رؤساء مجالس إدارة مصارف أخرون بالتتالي.

الجلسات تقرّرت بناء على شكوى قدمتها الدائرة القانونية لمجموعة «الشعب يريد إصلاح النظام» بحق رؤساء مجالس إدارات المصارف اللبنانية، على خلفية دعوى للتحقيق في ملف تحويل مصرف لبنان ثمانية مليارات دولار إلى سبعة مصارف لدفعها لمودعين خارج لبنان، قبل أن يتبين أن مجموع المبالغ التي دفعتها المصارف فعلاً لم يتجاوز مليار دولار، وأنها احتفظت بالمليارات السبعة المتبقية في خزناتها.

ورغم أن المصارف المعنية هي سبعة، تفيد المعلومات بأن التحقيق سيطال رؤساء مجالس إدارة 14 مصرفاً من المصارف الرئيسية. وعلمت «الأخبار» أن المدعية العامة في جبل لبنان ربما تكون في صدد منع هؤلاء من السفر وإصدار قرارات بالحجز على أموالهم وممتلكاتهم وسياراتهم.

> عون تنوي الاستماع إلى رؤساء مجالس إدارة 14 مصرفاً

وفيما لم يُعرف ما إذا كان صفير وحنا والبيطار سيحضرون أمام عون اليوم، إلا أنه يُتوقع في حال حصول ذلك أن تتخذ القاضية عون إجراءات بحقهم في حال تخلفهم عن الحضور.

وتطال الدعوى المقامة من المجموعة الحقوقية أيضاً حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وستة مسؤولين آخرين في المصرف المركزي فيه يشتبه فيهم بالتزوير واستعمال المزوّر، وذلك على خلفية تقرير لأحد الخبراء الماليين كشف أن هناك تزويراً في ثلاث موازنات نشرها المصرف المركزي. وبالتالي، يضيف هذا الملف ادعاء جديداً على سلامة الذي يعدّ فارّاً من من وجه العدالة، بعدما منع المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان عناصر جهاز أمن الدولة من تنفيذ قرار قضائي بإحضار سلامة إلى التحقيق أمام عون بصفة شاهد.

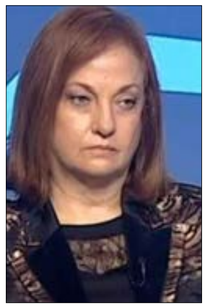

اشتباك عبود ـ عويدات يرجئ جلسة «القضاء الأعلى»

تتوالى فصول الخلافات القضائية التي أدت إلى إرجاء جلسة مجلس القضاء الأعلى التي كان مقرراً انعقادها اليوم، وذلك على خلفية جدال وقع بين رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود والمدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات، قبل أن يتوسّع ليشمل عدداً من القضاة.

فقد أرسل عبود، أول من أمس، جدول أعمال الجلسة إلى أعضاء المجلس، وتبيّن أنه ضمّنه بنداً حول ادّعاء إحدى مجموعات المجتمع المدني لمساءلة النيابة العامة التمييزية حول دورها في الاستدعاءات التي توجّه إلى بعض الشخصيات ولا تنفذ، كما حصل مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

وعلمت «الأخبار» أن إدراج هذا البند على جدول الأعمال أثار حفيظة المدعي العام التمييزي الذي رأى أن تصرف رئيس مجلس القضاء الأعلى «معيب» وفيه إهانة للنيابة العامة. وتطور الاشتباك مع عبود إلى حد تهديد عويدات بعدم حضور جلسات مجلس القضاء الأعلى بعد الآن.

اشتباك عبود ـ عويدات وسّع الخلاف ليُنسحب أيضاً على أعضاء آخرين في المجلس، علماً بأن لعدد من هؤلاء اعتراضات على أداء عبود الذي يصادر قرارات «القضاء الأعلى»، ويمنع طرح أي ملف على التصويت. وأدت اتصالات بين أعضاء المجلس في اليومين الماضيين إلى إرجاء جلسة اليوم من دون تحديد موعد لجلسة أخرى، علماً بأن تعطيل عمل المجلس يشلّ العمل القضائي ويعني تجميداً لكل الملفات.

تقرير

مشايخ عكار منقسمون بعد الحريري: ضبابية دار الفتوى تزيد الضياع

نجلة حمود

ضياع بسود مشايخ عكار القريبين من تيار المستقبل عقب «تعليق» الرئيس سعد الحريري العمل السياسي، فـ«زعيم الطائفة» بات خارج المعركة الانتخابية واللعبة السياسية نهائياً... حتى إشعار آخر. وبعد خروجه، أوصد الباب الانتخابي أيضاً على «المستقبليين» الذين يرغبون في خوض الانتخابات النيابية. فأي موقف سيتخذه المشايخ من نواب المستقبل الذين حسموا أمرهم بالاستمرار بالعمل السياسي؟ يعاني مشايخ عكار أساساً ظروفاً صعبة. حوالي 850 شيخاً بلا رواتب ولا تأمين صحي، وبالكاد يتدبرون أمورهم المعيشية بعدما أغلقت كل الأبواب في وجههم، بدءاً بدار الإفتاء في عائشة بكار، مروراً برؤساء الحكومات السابقين، وصولاً الى سفارات الخليج وتحديداً السعودية والإمارات. وهم ينقسمون بشكل أساسي بين مؤيدين لمفتي عكار السابق الشيخ زيد بكار زكريا، ومؤيدين لرئيس دائرة الأوقاف الإسلامية الشيخ مالك جديدة، علماً بأن جميعهم يرتبطون بالدائرة إدارياً ووظيفياً (كائمة ومدرّسين وخطباء وخدمة...).

> البعض سيكون حيث تكون المصلحة لأن مشايخ عكار هم الأفقر في لبنان

لطالما شكّل الشيخ جديدة رأس حربة في قيادة المعركة الانتخابية للرئيس الحريري، ولم يكن يفارق الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري خلال جولاته الانتخابية في قرى عكار وبلداتها، مشجعاً على انتخاب لائحة «المستقبل»، ونافياً عن الاقتراع لخصومه.

جديدة، من جهته، قال لـ«الأخبار» إن أبواب الدائرة «مفتوحة لكل المرشحين ونحن على مسافة واحدة من الكل، ونلتزم بتعليمات المفتي» عبد اللطيف دريان، مؤكداً أن «لا مقاطعة للاستحقاق الانتخابي المقبل، ونؤمن بأن الطائفة السنية ستكون أقوى من السابق». لكن كثيراً من المشايخ الذين تحدثت إليهم «الأخبار» أكدوا أن جديدة «سيبقى على مواقفه الداعمة للنواب السنّة في عكار، وتربطه علاقات جيدة مع النواب الحاليين، وتحديداً وليد البعريني وطارق المرعبي ومحمد سليمان وهادي حبيش. والأمر نفسه ينطبق على العدد الأكبر من المشايخ الذين يشعرون بأن الطائفة في خطر، ويتحضّرون لخوض الاستحقاق المقبل بشعارات منددة بالعهد، وخصوصاً والمشاركة في الانتخابات من خلال الاقتراع، لا الجلوس والانعزال وترك الساحة». وشدّد على أن «الثورة الحقيقية تكون في الصناديق لا في قطع الطرقات والاعتداء على ممتلكات الآخرين». وهو لا يخفي علاقته الممتازة بالسعودية التي «لا تتدخل على الإطلاق في الواقع السياسي، (...) وتنتظر من الأوفياء في لبنان أن يكون لهم الصوت المعبر في صناديق الاقتراع».

«كنا ننتظر موقفاً واضحاً من مفتي الجمهورية للمّ شمل الطائفة، لكن ضبابية دار الفتوى تبقينا في حالة ترقب وضياع»، يقول أحد مشايخ عكار، مؤكداً أن «البعض سيكون حيث تكون المصلحة، وخصوصاً أن واقع مشايخ عكار يختلف عن بقية المناطق، فصندوق عكار الأفقر في لبنان، ولا مفتي لدينا لمتابعة شؤوننا لدى دار الإفتاء في بيروت، وللأسف كنا ننتظر تجديد المنحة الإماراتية التي ساهمت على مدار خمس سنوات في تخفيف أعباء الحياة المعيشية (220 دولاراً شهرياً لكل شيخ)، إلا أن الأوضاع السياسية المأزومة بين لبنان والخليج أدت الى توقفها، ومنذ أكثر من سنة أحوال المشايخ سيئة للغاية».

قضية

نحو نصف القوى العاملة في لبنان لا تعمل
حاملو الشهادات إلى البطالة المقنّعة

(هيثم الموسوي)

تجري رياح لبنان بما لا تشتهي سفن حملة الشهادات، لا سيما العليا. تغرقهم في البطالة، وتدوس على أحلامهم وطموحاتهم... وتحجز لهم تذكرة المغادرة، عنوةً، بعد أن تتفنن في إحباطهم

زينب حمّود

«البطالة أشدّ فتكاً من الصدأ»، تختصر زهراء مرارة الفشل في إيجاد وظيفة تتناسب مع دراستها. أواخر العام 2020 نالت شهادة دكتوراه في الكيمياء الحياتية والعلوم الصيدلانية من جامعة كلود برنارد في فرنسا، وعادت إلى لبنان بهدف العمل في التعليم الجامعي أو في وظيفة مرموقة في إحدى شركات الدواء والغذاء. الواقع الاقتصادي أجبرها على إعطاء دروس خصوصية للأطفال، «لأنه العمل الوحيد المتوافر لتسديد جزء من القرض التعليمي الذي حصلت عليه، ولتفادي كلفة النقل للوصول إلى طلاب في مراحل عليا». في ذروة اليأس الذي وصلت إليه، بدأت تتبلور لديها فكرة الهجرة «إلى أي مكان يقدّر تعبي وكفاءتي وطموحي».

حال زهراء كحال كثيرين من المتعلمين الذي يعملون بمهن لا تتلاءم وشهاداتهم، أو لا تتطلب دراسة أصلاً. بعضهم تخرّج حديثاً، والبعض الآخر سُرّح بعد إقفال المؤسسات، وآخرون تركوا أعمالهم لأنها باتت أشبه «بأعمال السخرة»، على حد تعبير مروى التي استقالت من عملها في إحدى المؤسسات الإعلامية بسبب الراتب الزهيد، وفتحت محلاً لبيع المأكولات السريعة. صحيح أن «العمل الحرّ مربح أكثر، لكنني غير سعيدة وأفتقد للمجال الإعلامي حيث أميل، وأرغب، وأشعر بالثقة والرضى عن النفس».

بما أنّ لبنان بعيد كلّ البعد من لغة الأرقام، ما من إحصاء رسمي حول حجم البطالة اليوم، لا سيما في صفوف حاملي الشهادات. انطلاقاً من إحصاءات قامت بها دائرة الإحصاء المركزي ودراسات أعدتها مؤسسات خاصة، «توصلنا إلى الرقم الوسطي للبطالة بين منتصف العام الماضي والربع الأول من العام الجاري، والذي يتراوح بين 40 و50 في المئة من حجم القوى العاملة»، بحسب مسؤول دائرة المعلوماتية في وزارة العمل الباحث الاقتصادي زهير فياض. معنى ذلك أنّ نحو نصف القوى العاملة في لبنان لا تعمل. ولفهم المسار التصاعدي المتسارع للبطالة، يمكن مقارنة النسبة اليوم بما كانت عليه في السنوات السابقة. فبحسب تقرير أعدته منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة العمل، «ارتفعت معدلات البطالة من 11,3% عام 2018 إلى 18,5% عام 2019، وقفزت إلى 36,9% عام 2020، وستبلغ 41,4% عام 2021». ووفق آخر تقارير إدارة الإحصاء المركزي، «بطالة الشباب هي الأعلى عام 2018 وتبلغ 23,3%. وترتفع لدى حاملي الشهادات الجامعية إلى 35,7%».

يؤكد فياض انتشار البطالة في صفوف حاملي الشهادات: «في كل عام من السنتين الماضيتين، هناك حوالى 30 ألف خريج انضمّوا إلى جيش العاطلين من العمل». صحيح أن البطالة المقنعة منتشرة منذ سنوات، لكنها تزداد بوتيرة متسارعة. وذلك يعود، بحسب فياض، إلى «الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي تعصف بلبنان وعدم الاستقرار السياسي، تضاف إليهما جائحة كورونا التي أثرت في الاقتصاد العالمي بما فيه الاقتصاد اللبناني المتعثر أصلاً». ويشرح: «اقتصاد لبنان يعتمد على القطاع الخدماتي والقطاع المصرفي، وجرّاء الانكماش الاقتصادي والأزمة المصرفية جرى تسريح آلاف الموظفين خصوصاً في مؤسسات مصرفية وإعلامية وخدماتية كالفنادق والاستشفاء».

50 ألف خرّيج انضمّوا في العامين الماضيين إلى جيش العاطلين من العمل

تخلّف البطالة المقنعة ندوباً نفسية واجتماعية لدى حاملي الشهادات، «فتصيبهم بالإحباط عندما ينسف الواقع طموحاتهم، والقلق والضياع في ظل غياب الرؤى المستقبلية»، كما تقول الاختصاصية في علم النفس الاجتماعي نسرين نجم. أما الفاتورة التي سيسددها المجتمع نتيجة هذه «الأفة الاجتماعية» فتتمثل «في هجرة دائمة لطاقاته وخسارة رأس مال بشري لا يمكن تعويضه»، على ما يقول فياض. وتلفت نجم إلى أثر آخر للبطالة المقنعة على الحياة الاقتصادية في لبنان. «فلا يمكن لمن يعمل في غير اختصاصه وفي عمل لا يرغب فيه إلا أن تتأثر إنتاجيته وإبداعه سلباً». فراس، مثلاً، درس الإخراج والتصوير في الجامعة الأنطونية وعمل في تصوير الأعراس الذي كان «يخنقني»، على حد تعبيره. «فأنا درست هذا الاختصاص لأصور الأفلام والمسلسلات لا لألتقط صوراً لوضعيات حفظتها كما لو أنني لم أدرس أبداً». وبعد أن تسبب هذا العمل باضطرابات نفسية لفراس، تركه، فلم يجد عملاً إلا في «سنترال أرد على اتصالات المستخدمين وأتحمّل تذمّرهم». هذه المرة صرف فراس من العمل، «فلاحظت أن المشكلة ليست في سوء اختيار التخصص الجامعي بل في لبنان بحد ذاته». لذا يتحضّر للهجرة إلى تركيا «بعد أن تدمّرت نفسياً وشعرت أنني فاشل بكل شيء».

هل يعني ذلك أن لبنان سيخسر كل كفاءاته وسيكون مصير حاملي الشهادات إما الإحباط أو الهجرة؟ الإجابة على هذا السؤال ترتبط بوضع لبنان الكلّي لأن البطالة لا تنفصل عن مشكلة اقتصادية بنيوية وعميقة. والحل، وفق فياض، «يرتبط بانتظام الوضع السياسي ووضع استراتيجية لتحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد منتج بالدرجة الأولى. وهذا ممكن لأننا نملك عناصر القوة التي يمكنها إنقاذنا». يكفي أن يريد أصحاب القرار ذلك، ويضعوا خطة التعافي على السكة الصحيحة ليستبشر حاملو الشهادات أن تجري رياح لبنان يوماً كما شاءت سفينتهم.

تقرير

المساعدة الاجتماعية ليست لجميع موظفي الدولة

كعادتها، تلجأ السلطة دائماً إلى سياسة الترقيع في كل مرّة تتخلّف فيها عن الوفاء بوعودها. إقرار المساعدة الاجتماعية المؤقتة لموظفي القطاع العام، التي لن يستفيد منها جزء كبير من هؤلاء، أحد نماذج هذا النهج. بعدما تخلّفت السلطة عن إقرار البطاقة التمويلية قبل رفع الدعم كما تعهّدت

ندى أيوب

في 24 كانون الأول الفائت، أقرّ مجلس الوزراء مساعدة اجتماعية مؤقتة على سبيل التسوية لجميع العاملين في القطاع العام، بمن فيهم المتقاعدون الذين يستفيدون من معاش تقاعدي ابتداءً من 2022/1/1، وإلى حين إقرار مشروع موازنة 2022. وحددت المادة الثانية من المرسوم، قيمة المساعدة بنصف راتب، تحتسب على أساس الراتب أو الأجر أو المعاش التقاعدي، على أن لا تقل الدفعة عن مليون ونصف مليون ليرة ولا تزيد على 4 ملايين. وفي 22 الجاري، وقّع رئيس الجمهورية ميشال عون المرسوم رقم 8838، القاضي بإعطاء المساعدة. إلا أن اللافت أن المرسوم، في مادته الأولى، ربط الاستفادة من المساعدة بشرط التزام الموظفين بالحضور اليومي في الدوام الرسمي، ما يحصر الاستفادة من المساعدة الاجتماعية بالموظفين القاطنين في نفس منطقة عملهم، فهؤلاء، مع تعديل قيمة تعويض النقل الموقّت ورفعه ليصبح 64 ألف ليرة عن كل يوم حضور فعلي، (1,280,000 عن 20 يوم عمل شهرياً)، ستشكل المساعدة بالنسبة إليهم مبلغاً إضافياً على أساس الراتب، بالتالي سيلتزمون بالدوام الرسمي لقاء الاستحصال عليه نتيجة حاجتهم الملحة لأي زيادة مالية وسط الأزمة وتدهور أوضاعهم المعيشية، كحالة رامي الموظف في وزارة العمل في المشرفية والقاطن في منطقة رأس النبع. إذ إن المسافة بين رأس النبع والمشرفية تتراوح كلفتها الشهرية بين 800 ألف ليرة ومليون ليرة بحسب الوسيلة المعتمدة بين فان أو سيارة أجرة. وبما أن رفع بدل النقل كفيل بتغطيتها، سيقصد الشاب وزارة العمل يومياً ليفوز بالمساعدة الاجتماعية.

لكن، ماذا عن فئة لا يستهان بحجمها من الموظفين المتنقلين بين المناطق لبلوغ مراكز عملهم، وهم في الأصل يتكبّدون على تنقلاتهم، من وإلى أماكن العمل، ما يفوق بدل النقل اليومي حتى بعد تعديله؟

لن يلتزم علاء بالحضور إلى إحدى المؤسسات العامة حيث يعمل في مدينة صيدا، إذ إن تكلفة التنقل اليومي من منزله في مدينة صور إلى صيدا ذهاباً وإياباً تقدر بحوالي 200 ألف ليرة ثمن نصف صفيحة وقود تحتاجها سيارته لقطع تلك المسافة، ما يعادل مليون ليرة أسبوعياً عن 5 أيام عمل، ومجموعه 4 ملايين ليرة شهرياً. وإن أراد استبدال الوسيلة بالاعتماد على باصات النقل ستبلغ الكلفة قرابة الـ100 ألف يومياً، ما مجموعه المليونين شهرياً. في الحالتين يقول علاء: «تبقى كلفة الحضور إلى العمل أعلى من قيمة المساعدة الاجتماعية التي ساحصل عليها وقدرها بحسب فئته الوظيفية مليون ونصف ليرة».

كعلاء، كثر لم تغريهم مساعدة السلطة المشروطة، فبحسب مصادر في رابطة موظفي القطاع العام «ما لا يقلّ عن 80% من الموظفين يعملون في مناطق بعيدة عن أماكن سكنهم، نتيجة سوء تنسيق لدى مجلس الخدمة المدنية الذي لا يحدد مكان العمل عند إعلانه عن الوظائف الشاغرة وطلب التقديم عليها».

أفضل ما تفعله هذه السلطة هو الالتفاف على الحقوق، عبر تقديم حلولها المجتزأة لأزماتٍ متشعبة أنتجتها سياساتها المفصّلة على مدى عقود على قياس مصالح قلة حاكمة تتركز بيدها الثروات.

تقرير

الأمن العامّ
69% استحصلوا على جوازات لم يستخدموها

أكّدت المديرية العامّة للأمن العام، أمس، أن 69% ممن استحصلوا على جوازات سفر خلال سنة ونصف سنة لم يستعملوها. وأوضحت أن الضغط الكبير الذي فاق كل التوقعات، أثّر سلباً على مخزون الجوازات، مشيرة إلى أنها اتخذت الإجراءات اللازمة لتأمين جوازات سفر تكفي للسنوات المقبلة، وأحالت المعاملات الرسمية إلى الحكومة لتأمين التمويل.

وكانت المديرية أصدرت الأسبوع الماضي قراراً أثار بلبلة بعدم استقبال طلبات جواز السفر للمسجّلين على المنصة المخصّصة للتقديم أو من لديهم مواعيد مسبقة، إلا في حال عدم حيازة مقدّم الطلب جواز سفر صالحاً أو في حال كانت صلاحية جواز سفره أقلّ من سنة ونصف سنة، إضافة إلى حيازته إقامة صالحة في الخارج، أو سمة (Visa) على جواز السفر، أو موعد سفارة ضمن شهرٍ من تاريخ تقديم الطلب، أو لمتابعة الدراسة أو العلاج الطبي أو العمل في الخارج شرط إرفاق مستندات تثبت ذلك.

وأوضحت المديرية في بيان أمس أن عدد الطلبات خلال الفترة المذكورة تخطّى بأضعاف عدد الطلبات في السنوات السابقة، ما أدّى إلى تعذّر تسيير كلّ الطلبات وتسليم جوازات السفر ضمن المهل المحددة لأسباب إدارية وتقنية ولوجستية. ورغم اتخاذ تدابير وصولاً إلى إطلاق منصة إلكترونية لحجز مواعيد لتقديم الطلبات، «استمرت شكاوى المواطنين المحقّة عن تعذّر استحصالهم على جوازات سفر». وأشارت إلى أن تحليل الأرقام أظهر أن «69% ممن استحصلوا على جوازات سفر لم يستخدموها، وأن نحو 20 ألفاً جدّدوا جوازاتهم عام 2021 رغم أن صلاحية الجوازات المجدّدة تتخطّى السنتين، وأن أكثر من 15 ألف جواز أُنجز ولم يتقدّم أصحابها لتسلّمها».

استراحة

كلمات متقاطعة 3969

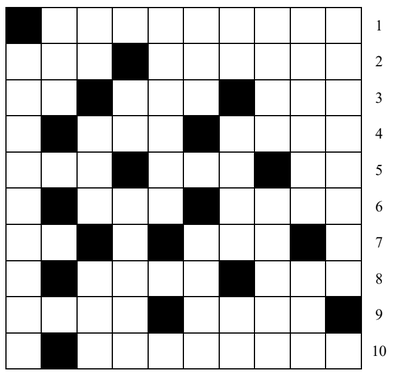

أفقيا

1- قصر إنكليزي – 2- كاتب الأغنية – صعود – 3- أحواض الماء – ما بين طرف الابهام وطرف الخنصر ممتدّين – للتمني – 4- أخدعه – حجر كريم – 5- الحرف الرابع من الأبجدية الإنكليزية – ضمير منفصل – صاحب – 6- عظام الإنسان البالية – إشتاق – 7- مدينة فلسطينية – نوتة موسيقية – 8- حرير بالأجنبية – نهر في إنكلترا – 9- عالم وفيلسوف – السقي – 10- من الحلويات العربية

عمودياً

1- منطقة تجارية معروفة في بيروت – 2- من مؤلفات الأديب اللبناني الراحل توفيق يوسف عواد – طين ممزوج بالماء – 3- ما يُخاط على الثوب من شرائط للزينة – نهر ينبع في أرمينيا ويروي أذربيجان – 4- للنداء – وسيلة اتصال – عملة آسيوية – 5- تابوت – لا مفرّ منه – 6- خلاف شرقيات – 7- فرّق الماء – من عناصر الطبيعة – 8- مقياس مساحة – نفير الحرب – مرتفع من الأرض – 9- عيون – 10- مخرج سينمائي مصري راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- غاي لوساك – 2- وب – تر – بابل – 3- انوشكا – بوق – 4- تركي – فلو – 5- يشنّ – علوي – 6- مدّ – طلاب – نط – 7- جنتل – 8- لهب – برنيطة – 9- الإستعمار – 10- القليوبية

عمودياً

1- غواتيمالا – 2- ابن رشد – هلا – 3- وكن – جبال – 4- لتشي – طن – قس – 5- ورك – التبتّل – 6- اف – الرعي – 7- اب – لعب – نمو – 8- كابول – ثياب – 9- بو – ون – طري – 10- القنيطرة

sudoku 3969

		8		2		6		
6			7					8
2			1		8		4	
	3			8			5	9
	6			4	7			
8	9		3	5		1		4
					3			7
9		4			5	3		6
	2			1		9		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3968

6	4	1	5	8	7	2	9	3
8	3	5	1	9	2	7	4	6
9	2	7	4	6	3	5	8	1
1	9	8	7	4	5	6	3	2
4	5	6	2	3	8	1	7	9
3	7	2	6	1	9	8	5	4
5	6	9	8	2	4	3	1	7
2	8	3	9	7	1	4	6	5
7	1	4	3	5	6	9	2	8

مشاهير 3969

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رسام إسباني مشهور (1591-1652). من روّاد المدرسة القاتمة في التلوين والتي ظهرت في مدينة بلنسية. عاش حياة بوهيمية متحررة

3+7+8+9+6+4+1+1 = منطقة روسية جليدية ■ 10+4+6+1 = صوت الماء ■ 5+2 = ضمير منفصل

حل الشبكة الماضية: **امين الرافعي**

إعداد
نعوم مسعود

فلسطين

خضر عدنان في مهداف السلطة: قاتلو نزار بنات لا يَكنّون

غزة - **يوسف فارس**

لم تعصم رمزية خضر عدنان، وهو مُفجّر معارك الأمعاء الخاوية» في سجون الاحتلال الإسرائيلي، الرجل من محاولة اغتياله، تعرّض لها عقب زيارته البلدة القديمة في مدينة نابلس، لتقديم واجب العزاء لعائلات الشهداء أدهم مبروك (الشيشاني)، ومحمد الدخيل، وأشرف مبسلط. إذ أقدم مسلّحون برّيّ مدني يتبعون جهاز المخابرات العامّة التابع للسلطة الفلسطينية، على إطلاق النار عليه، ما تسبّب بإصابة شقيق أحد الشهداء بجروح طفيفة، قبل أن يتحوّل الحدث إلى مسيرات حاشدة شارك فيها مقاومون ومطاردون، عبّروا عن تضامنهم مع عدنان. «يريدون مني أن أصمت، أو أن الاقي مصيراً كمصير الناشط نزار بنات... لن أصمت». بصوت يملأ الغضب، تحدّث الأسير المحرَّر والقيادي البارز في حركة «الجهاد الإسلامي» عن أهداف محاولة اغتياله، وهو الذي يمثّل اليوم أيقونة من أيقونات المقاومة، التي يخشى العدو من أن يتسبّب اغتيالها أو اعتقالها، بتفجير الأوضاع الأمنية في مدن الضفة ومخيّماتها.

وفقاً لأحد المقرّبين من الشيخ، فإن الحكاية بدأت عندما استأذن عدنان من عائلات شهداء نابلس الثلاثة، بزيارتهم على رأس وفد من «الجهاد». وبعد تعبير العائلات عن ترحيبها به، أقدم خالد أبو حلاوة، وهو أحد عناصر جهاز المخابرات الفلسطينية، على إطلاق النار فوق رؤوس المشاركين في الاستقبال وبين أقدام شقيق الشهيد أدهم مبروك، ما تسبّب بإصابته إصابة طفيفة بشظايا الرصاص. المبرّر الذي ساقه المعتدون، الذين يحظون بغطاء تنظيمي من حركة «فتح»، هو «اتّهامهم من دون دليل» أحد عناصر «الجهاد» بـ«العمالة» والتسبّب باغتيال الشهداء الثلاثة في مطلع شباط الجاري. غير أن مصدراً قيادياً في «الجهاد» أكد، في حديث إلى «الأخبار»، أن المزاعم التي ساقها المعتدون خالية من الصحة، وأن اسم «الأخ» الذي يتّهمونه بالعمالة، لم تثبت عليه أيّ من تلك التهم. ويعتبر المصدر ذاته أن «هؤلاء حاولوا اغتيال الشيخ خضر معنوياً، بملاحقته والتشهير بسمعته والتشكيك بوطنيته في مواقعهم الصفراء، وأخيراً طرده من جامعة النجاح، والتضييق على تحرّكاته من خلال مراقبته بعناصر أمنية بلباس مدني».

> فصائل المقاومة كافّة، باستثناء «فتح»، أصدرت بيانات منفصلة دانت الاعتداء على عدنان

عقب محاولة الاغتيال، رفض عدنان الخروج من البلدة القديمة في نابلس، من دون حصوله على حقّه في ردّ اعتباره، لذا، ناشد الشيخ قيادات الفصائل الفلسطينية ونخب مدينة نابلس تسجيل موقف إزاء محاولة الاغتيال والتشويه التي تعرّض لها. وبعد مقاطع مصوّرة انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حضر القيادي في «كتائب شهداء الأقصى»، المطارَد إبراهيم النابلسي، الذي حظي بشعبية كبيرة عقب استشهاد رفاقه وظهوره في جنازتهم، إلى الشيخ عدنان، واحتضنه أمام الجمهور وعبّر عن اعتذاره، قبل أن يتكفّل المئات من المواطنين باستكمال مشهدية ردّ الاعتبار، عبر تنظيم مسيرة حاشدة رافقته بهتاف المبايعة والتقدير، حتى مغادرته المدينة.

لكن المشهد لم ينته عند هذه النقطة، إذ إنه وعقب ساعة من لقاء المطارَد بالشيخ، نظّم مجموعة من المسلحين الملثّمين التابعين لحركة «فتح»، بتوسّطهم النابلسي بنفسه، مؤتمراً صحافياً، ظنّه الجميع لتقديم اعتذار رسمي من عدنان، وحينما تلا الملثّم البيان، تبيّن أنه يحمل عبارات التخوين والاتهام بالعمالة وإثارة الفتنة بحقّ الشيخ. وفي ساعة متأخّرة من الليلة نفسها، تلقّى عدنان اتصالاً هاتفياً من النابلسي، أكد فيه الأخير أنه تعرّض للتضليل، إذ قدّم له عناصر من «فتح» بياناً يحوي عبارات الاعتذار من الشيخ، والتأكيد على وحدة الصف الوطني، فيما تلوا خلال المؤتمر الصحافي بياناً مغايراً، وجدّد موقفه المعلن المساند لعدنان واعتذاره عن الحدث.

> فصائل المقاومة الفلسطينية كافّة أصدرت بيانات منفصلة دانت عمليات التضييق على حضور الشيخ اللافت في الضفة المحتلة، لم تبدأ ليلة السبت الماضي، إن الاستهداف المعنوي لحضوره قديم وبُعدّ الإضراب الذي خاضه عام 2012، وأجبر فيه مصلحة إدارة السجون الإسرائيلية على إطلاق سراحه تحت وطأة خطورة وضعه الصحّي، البداية الفعلية لمعارك الأمعاء الخاوية، فيما شكّل إضراب العام 2015، والذي تواصل لـ56 يوماً، بداية تحوُّل الشيخ الشاب (43) إلى أيقونة وطنية شديدة التأثير في مشهدية الضفة المحتلة. ويقدّر مراقبون أن عدنان هو الشخصية الحزبية الوحيدة التي تمارس دوراً فاعلاً في تذخير حالة الاشتباك مع الاحتلال، فضلاً عن دوره في إعادة بناء المقاومة في جنين، وتوحيد أذرعها العسكرية تحت مسمى «كتيبة جنين - غرفة عمليات حزام النار»، التي تضمّ كلاً من «سرايا القدس» و«كتائب شهداء الأقصى».

نهج جديد

فصائل المقاومة الفلسطينية كافّة أصدرت بيانات منفصلة دانت الاعتداء على عدنان، باستثناء حركة «فتح» التي التزمت الصمت، وهو ما يرى فيه الشيخ تبنّياً رسمياً لمحاولة إسكات صوته. إذ قال، في تصريحات صحافية، إن السلطة وأجهزتها الأمنية تحاول تغييبه عن المشهد ومنعه من التحدّث بالشأن الفلسطيني، مؤكداً أن ظهوره في مراسم تشييع الشهداء واستقبال الأسرى المحرَّرين «يغيظ الاحتلال ويؤرّق السلطة». ومن هنا، عدّ إطلاق النار عليه في نابلس «مصلحة احتلالية، لكن البعض الفلسطيني رضي تمثيل الاحتلال، وأن يكون يداً وقدماً له». وأضاف: «هذه الصورة اتضحت أكثر عندما خرجت مجموعة مسلّحة تدّعي أنها من حركة فتح بمؤتمر صحافي تضمّن عبارات تخوين لي»، معتبراً ذلك إشارة مهمّة إلى أنهم يتبنّون الحدث «الشنيع».

من جهته، يرى الكاتب والمحلّل السياسي، ثابت العمور، أن محاولة الاغتيال هي «عملية مركبة تستهدف إشغال الناس وإلهاءهم، وتقديم أيّ قضية إشكالية تحمل طابعاً فتنوياً ليتوقّف الهجوم على السلطة، لا سيما في قضية اغتيال الناشط نزار بنات». غير أن الأهمّ من ذلك، بحسب العمور المقرّب من «الجهاد»، أن الاعتداء أعقب «بروز الدور الذي يؤدّيه الشيخ عدنان في إعادة بناء خلايا المقاومة في الضفة»، مضيفاً في حديثه إلى «الأخبار»، أن «المقاومة التي بدأت تعيد ترتيب صفوفها، وتطلق النار على جنود الاحتلال، وتعمل في بيئة غاية في التعقيد ومحاصَرة بفضل الاحتلال وبفضل التنسيق الأمني، لا يمكن تركها تعمل من دون محاولات عرقلة كتلك». ويتابع أن «الاحتلال يعلم أنه لم يَعُد ممكناً إعادة اعتقال الشيخ، لأن هذا سيزيد المساحات التي يعمل فيها، وسيقود لمزيد من الالتفاف الشعبي حوله، ويعلم أيضاً أنه لا يمكن اغتياله علناً ولا حتى بطريقة مدبّرة، لأن اغتياله سيفتح مرايض الصواريخ من غزة». ولذا، يعتقد العمور أن «الاحتلال سيعمد لإذكاء نار الخلاف الداخلي، عبر شيطنة الشيخ خضر، وصولاً إلى أحد هدفَين: إمّا إسكاته وحدّ من فعالية الدور الذي يؤدّيه، أو اغتياله داخلياً، لإشغال الفلسطينيين في أنفسهم، والتخفّف من عبء تكلفة عملية اغتيال كهذه».

عقب محاولة الاغتيال رفض عدنان الخروج من البلدة القديمة في نابلس (أ ف ب)

سوريا

مشروع قافلة «مساعدات» من الداخل المحتل

احتجاجات السويداء: إسرائيل لا تيأس من الاستثمار

دمشق - **محمود عبد اللطيف**

صدر عن مُنظّمي الاحتجاجات التي خرجت في محافظة السويداء، يوم الجمعة الماضي، بيان وضع أمام الحكومة السورية مجموعة من المطالب، على رأسها «دولة مدنية عادلة من دون تمييز حزبي أو طائفي أو عرقي ومن دون احتكار للسلطة، دولة قانون ومؤسسات لا دولة فساد واستبداد»، إضافة إلى عناوين أخرى غير ذات صلة بالسبب الرئيس للاحتجاجات، والمتمثّل في استبعاد شرائح من المواطنين من دائرة الدعم، من قبيل «إطلاق سراح المعتقلين، ومحاربة الفساد ومحاسبة المسؤولين عنه». لكن البيان تضمّن أيضاً مطالب اقتصادية من بينها «إلغاء البطاقة الذكية، إلغاء الرسوم الجمركية، إلغاء الموافقات الأمنية للبيوع العقارية، ودعم المزارعين وتمكينهم من استثمار أراضيهم». وجاء إصدار هذا البيان بعد أيام من تداول موقف لرئيس طائفة الموحّدين الدروز في سوريا، الشيخ حكمت الهجري، يعلن فيه تأييده للاحتجاجات، وهو ما جرى استثماره من قِبَل المعارضة من أجل تسعير الموقف، من دون أن ينعكس ذلك ازدياداً في وتيرة التحرّكات.

في غضون ذلك، أعلنت ما تُسمّى «لجنة التواصل الدرزية لعرب 48» نيّتها تسيير قافلة من المساعدات الإنسانية العاجلة إلى السويداء، مشيرة إلى أن القافلة تتكوّن من 70 طنّاً من المواد الغذائية التي جُمعت من دروز الخليل والكرمل، عبر حملة أدارها الشيخ علي معدي، مع مجموعة من رجال الدين والناشطين ضمن ما يسمّونه «مشروع التواصل العربي». وبحسب المُعلن، فإن خطّ عبور هذه القافلة سيكون من معبر القنيطرة، الذي يربط بين جزءَي هضبة الجولان، المحرّر والمحتل. ووفق اللجنة، فإن القافلة ستتحرّك اليوم الاثنين بمساعدة من الأمم المتحدة، من دون أن تعلن عن وجود موافقة من الحكومة السورية والحكومة الإسرائيلية، علماً أن الموافقات الرسمية ضرورية لعبور مثل هذه القافلة، ولا يكفي موقف الأمم المتحدة لإتمام الأمر.

> لم تتلقّ دمشق طلباً من أيّ جهة أممية لدخول مثل هذه القافلة حتى صباح أمس

وتقول مصادر مطّلعة، لـ«الأخبار»، إن دمشق لم تتلقّ طلباً من أيّ جهة أممية لدخول مثل هذه القافلة حتى صباح يوم أمس الأحد، مضيفةً أن الحكومة السورية لن توافق على دخولها أيّاً كانت المبرّرات، لكونها تتجاوز الادّعاءات الإنسانية، إضافة إلى كونها قادمة من جهة غير موثوقة بالمطلق، وهي الأراضي المحتلة. في المقابل، تشير المعطيات إلى أن الحكومة الإسرائيلية قد توافق على نقل تلك المساعدات، بطلب من رئيس طائفة الموحّدين الدروز في فلسطين المحتلة، موفق طريف، لكن ذلك قد يتمّ من خلال الأراضي الأردنية، وعن طريق عمليات تهريب لا دخول نظامي إلى الأراضي السورية. وكان طريف، طرح خلال زيارته الأخيرة إلى روسيا فتح معبر مباشر يربط محافظة السويداء بالأراضي الأردنية لتقديم مساعدات إغاثية ودعم مشاريع اقتصادية.

على خطّ موازٍ، أعلنت «قوة مكافحة الإرهاب»، التي قدّمت نفسها سابقاً على أنها الذراع العسكرية لـ«حزب اللواء» المعارض للحكومة السورية، عن تسليمها أحد الأشخاص لـ«فرع التحقيق» التابع لفصيل «جيش مغاوير الثورة» الموالي لقوات الاحتلال الأميركي. وهي خطوة تأتي في إطار التنسيق ما بين الطرفين، والذي سيأخذ منحى أكثر وضوحاً خلال المرحلة المقبلة، في محاولة من واشنطن لتوريط جهات مسلّحة في السويداء في العمل لصالحها، بما يخلق لها موطئ قدم في المحافظة التي ظلّت طيلة السنوات السابقة خارج خريطة الحرب، إلّا في مناسبات محدودة. عملية التسليم التي تمّت بزعم أن المختطف «جمرة» من مروّجي المخدرات تجاوزت مطالب «آل حمزة» بتسليم ابنهم لمشايخ العقل أو الجهات القضائية السورية. ومن دون وجود مبرر لمثل هذه العملية، جاء التسليم ليكون بمثابة إعلان رسمي عن إطلاق التنسيق المباشر من قِبَل «حزب اللواء» وذراعه العسكرية مع قوات الاحتلال الأميركي، الأمر الذي سيشكّل التحدّي الأمني الجديد للسويداء، والذي قد لا يقوى مشايخ العقل على احتوائه.

إعلانات رسمية

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب شربل ابراهيم الازوط لمورثه ابراهيم سمعان الازوط سند بدل ضائع للعقار 73 درب السيم.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المحامي حسين مروه وكيل محمد رضى مروة لمورثه رضى محمد مروه سندات بدل ضائع للعقارات 571 و572 و579 و989 و1050 و1037 زرارية و 303 بابلية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب المحامي كفاح قبيسي لموكله أحمد خليل شبلي سند بدل ضائع للعقار 233 القليلة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب رفيق إبراهيم فقيه لمورثته فاطمة محمد ارزوني سند بدل ضائع للعقار 203 صريفا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب ابراهيم خليل طالب وكيل غسان علاء الدين حيدر لمورثته روحيه عبد الوهاب سقلاوي سندات بدل ضائع للعقارات 362 و363 و851 و852 دير قانون رأس العين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب عطيه عقل عطيه لموكله قيصر البير عفيف شهادة قيد بدل ضائع للعقار 215 بكاسين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب سعيد جرجي الحداد وكيل بسام الياس يوسف نخله بصفته مشتري شهادات قيد بدل ضائع للعقار 1701 روم بإسم الياس يوسف نخله وانجال ديب ديب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب الياس ميلاد نخله وكيل يوسف اسعد العمار لمورثه اسعد يوسف العمار سند بدل ضائع للعقار 59 المصليح.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان نقابة المهندسين في طرابلس

عملاً بالمواد من 29 – 32 من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمواد 5 (3 و 6) – 9 (2 و3) من النظام الداخلي والمادتين 4 و7 من قانون الصندوق التقاعدي، تدعى الهيئة العامة لعقد جلسة انتخابية لانتخاب أربعة أعضاء لمجلس النقابة عن الفروع التالية:
* المهندسين المدنيين الاستشاريين
* المهندسين المعماريين الاستشاريين
* المهندسين الموظفين في القطاعين العام والخاص
* المهندسين الزراعيين والمتعهدين وأصحاب المصالح الصناعية والتجارية والزراعية وذوي الاختصاصات المختلفة
- انتخاب عضوين أصليين وعضو رديف للمجلس التأديبي.
- انتخاب عضو للجنة إدارة الصندوق التقاعدي من أعضاء المجلس السابقين
- انتخاب 3 اعضاء للجنة مراقبة الصندوق التقاعدي
جلسة أولى: يوم الأحد في 2022/3/20 في دار النقابة
جلسة ثانية: يوم الأحد في 2022/3/27 في دار النقابة – قاعة المؤتمرات – منطقة الضم والفرز طرابلس من الساعة 9 صباحاً وحتى الخامسة عصراً ويعتبر النصاب قانونياً بمن حضر.
تقدم طلبات الترشيح للمجلس التأديبي ولجنة مراقبة حسابات الصندوق التقاعدي وعضوية الصندوق التقاعدي لغاية نهاية دوام يوم الجمعة في 2022/3/11.
النقيب بهاء بومرعب حرب

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب أحمد حسين متيرك بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 273 ارزي بإسم علي احمد متيرك.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ بريد مضمون

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – المصلحة المالية الإقليمية في محافظة البقاع – دائرة التحصيل – المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في زحلة – السراي الحكومي – الطابق الثاني لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية.

إسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون
توفيق ملحم الشحيمي	2783035	RR188747098LB
بدري كمال صليبا	2046750	RR194126505LB
بديع ميشال السكاف	214707	RR194126521LB
الياس يوسف شهوان	597188	RR194126549LB
نقولا ناصيف العموري	1296894	RR194126495LB
نقولا ناصيف العموري	1296894	RR194126481LB
فوزي جورج لبان	13460	RR194126420LB
سامر ملكي عبود	1264892	RR194126464LB
سامر ملكي عبود	1264892	RR194126478LB
سامر ملكي عبود	1264892	RR194126455LB
ليا يوسف صليبا	14467	RR194126535LB
رفيق ميشال شويري	712149	RR194126013LB
جورج نمر بحمدوني	1392465	RR194126518LB
رامي فوزي عبد الخالق	1281347	RR194126433LB
نضال محمد حمود	3083006	RR194126447LB
معن خالد المعدراني	2150363	RR194127337LB
عماد علي معدراني	2260555	RR194127371LB
أحمد رجب خير الدين	1302528	RR194127385LB
حميدة تركي الاسمر	3329501	RR194127345LB
قاسم محمود خير الدين	2213104	RR194127558LB
سامر ملكي عبود	1264892	RR194127938LB
سامر ملكي عبود	1264892	RR194127941LB
كمال علي حرب	13490	RR194127924LB
حسن فوزي غازي	594616	RR194126915LB
محمد علي دلول	28717112	RR164125866LB
انطوان حبيب اغزان	445505	RR164127368LB
جميل ابراهيم دني	2025314	RR164125849LB
فوزي جورج لبان	13460	RR164124525LB
محمد قاسم صوان	541745	RR164127535LB

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة البقاع
آلين الجميل
التكليف 82

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ بريد مضمون

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – المصلحة المالية الإقليمية في محافظة البقاع – دائرة التحصيل – المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في زحلة – السراي الحكومي – الطابق الثاني لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية.

إسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
ورثة جوزيف وميشال طعمة السكاف – اراضي زراعية	229141	RR188753495LB	04/06/2021	22/06/2021
شركة البقاع للصحافة والنشر – سكاف وشركاه	2228266	RR188753500LB	04/06/2021	22/06/2021
قاسم محمد مظلوم	1962001	RR188755063LB	24/08/2021	14/10/2021
كلاريس عبده الرامي	1553159	RR188755151LB	27/08/2021	27/09/2021
ميتالز اندستريز كومباني ش م ل (مقفلة)	2834723	RR188755196LB	13/09/2021	22/09/2021
بيار ميشال ابو سليمان	573514	RR188755307LB	20/09/2021	28/10/2021
مؤسسة البرق العالمية للسياحة والسفر/علي قاسم غيث	257346	RR188755390LB	29/09/2021	21/10/2021
فيصل اسعد علي احمد	364312	RR188755148LB	06/10/2021	21/10/2021

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة البقاع
آلين الجميل
التكليف 82

سينما

الصالات اللبنانيّة تحتفي بمرور خمسين عاماً على تحفة كوبولا

«العرّاب» الذي جدّد دماء السينما الأميركية

آل باتشينو في مشهد من العمل

مارلون براندو في العمل

شفيق طبارة

أيقونة ثقافية وسينمائية. فيلم غيّر صناعة السينما بأكملها، بما في ذلك التسويق والترويج، دور العرض وتنسيق العرض الأول، حتى وصل تأثيره إلى كيفية تصرف رجال العصابات، الذين تبنّوا رموزاً وطقوساً لم تكن موجودة من قبل. اقتبس فرانسيس فورد كوبولا فيلم «العراب» (1972)، الذي طُرح أخيراً في الصالات في مناسبة مرور خمسين عاماً على إنتاجه ـ عن رواية ماريو بوزو الشهيرة التي أعادت النظر في أسطورة المافيا وسعت إلى فهم سبب تاصّلها في التاريخ وتقاليد الأجداد. بهذه المادة الغنية، بنى كوبولا إحدى المآسي العظيمة للسينما المعاصرة. تنجح الأعمال الفنية الحقيقية في امتحان الزمن. عند عرضها مراراً وتكراراً، تكشف حقائق جديدة حول الشرط البشري وتذهلنا بصفاتها الجمالية. «العراب» هو إحدى تلك الحالات النادرة التي خلقت لتنفيذها عاصفة مثالية وغشوائية بهدف تحقيق مشروع فيلم ووضع جميع القطع في مكانها المناسب.

> كل إطار مسلّح بدقة لاستغلال القوة التعبيرية العظيمة للسينما، والظلال التي تعمل كمرآة للصراعات العاطفية

عرف كوبولا كيفية استخلاص الموضوعات الأصيلة لرواية بوزو. نحت قصة عائلية تعاملت، في الوقت نفسه، مع تناقضات الحلم الأميركي وتجارب ومحن الأجيال الأولى من المهاجرين. نعرف عائلة كورليوني العاطفية لعائلة كورليوني. الفضاء السينمائي للفيلم متأثر بقوة بالرسم الكلاسيكي، ذروة المونتاج الذي يخلط احتفالاً دينياً وسلسلة من الاغتيالات. كل شيء ثوري اليوم كما كان قبل خمسة عقود، يكشف عن قوة الصورة في خلق المعاني. سلاسة كورليوني هي محور الفيلم في هذه اللحظة الفجة للعالم الإجرامي ومشتقاته الداخلية والخارجية المتضاربة، التي تشمل أعضاءها والسياق الاجتماعي والسياسي لمناوراتها الإجرامية في دوامة من السلطة والفساد والعنف. إن امتلاك القوة والسيطرة على أعمال المخدرات والقمار، هي المحفّزات لفعل يتوّج بدوامة من الدماء والموت بنبرة ملحمية، بناءً على عناوين الشرف التي تكتنف قيمة القرابة والولاء والرغبة في السلطة والانتقام. قدّم كوبولا درساً في الإيقاع، في نبضه السردي مع التقلبات والانعطافات المستمرة في حبكة استثنائية تحفّزها شخصيات محددة ببراعة، وبإنتاج فاخر يجسد جواً حزيناً ومتوتراً بفضل التركيز على صورة غولدن ويليس المذهلة.

هناك ازدواجية متمثلة في الأحداث والمونتاج، كما في بداية الفيلم عندما نعيش عالمين بين العرس في الخارج ومكتب الدون في الداخل. طوال الفيلم، نفكر في تطور شخصية مايكل، إحدى أكثر الشخصيات تعقيداً. خلال وجود مايكل في صقلية، نقدر طرق تفكير فيتو بعد مقتل سوني، ونفهم كيف تُفرض بعض القيم على الأخرى. وفي هذه المرحلة، نلاحظ الازدواجية في عقل الدون، وكيف ركّز في هذا الصراع على حماية أسرته قبل الرغبة في الدم. وبفضل السلام الذي فرضه الدون، يعيد الفيلم تجميع القطع وتشكيلها لمواصلة إنشاء المسار الذي ستتبعه العائلة مع والدها الجديد، مايكل. جنباً إلى جنب مع فيتو كمستشار، تم تكليف مايكل بمهمة العائلة الجديدة، سواء البيولوجية أو التجارية. طوال مدة الفيلم لغاية تثبيت مايكل كربّ للأسرة، نصل إلى النهاية وإلى مونتاج موازٍ آخر، إلى عالمين مختلفين: صور المعمودية والاغتيالات، قيم العائلة الدينية والتجارية التي تخلق تبايناً مع عالم آخر يعيش فيه الرجال فقط. يقسم مايكل على التخلي عن الشيطان وأعماله وفي الوقت نفسه الذي يتم فيه اغتيال أعداء الأسرة. يدخلنا كوبولا في الحدثين ويسلط الضوء مرة أخرى على وجهين لعائلة كورليوني... هذان العالمان يفصل بينهما باب. هو الباب نفسه الذي يدخله الرجال بعد الانتصار العظيم للعائلة، ليقفلوا مايكل كأب جديد. في هذه اللحظة، يغلق الباب أمام أعيننا، نهاية الأحداث. يتركنا كوبولا في الجانب الآخر من الباب، «العرّاب» بصورته الصفراء، فتح الباب لفترة ذهبية جديدة للسينما الأميركية، ولجزءين آخرين من الفيلم.

The Godfather في الصالات

إنتاجات عربيّة

تونس بالليل... امرأة تنتقم من الرجال

ماذا لو، على عكس التحرّش والضرب والقتل، هذه الأفعال المستمرّة التي يرتكبها الرجال ضد النساء، رأينا صورة معاكسة؟ تجربة في التأمل في مواجهة العنف الذي تعانيه النساء، ضراوة في سلسلة من الجرائم ترتكبها شابة ضد رجال لا يريدون منها سوى جسدها. «بلاك ميدوسا» أو «لا تسمع كان الريح» (2021) للمخرجين التونسيين يوسف الشابي وإسماعيل، يضعنا كشهود عيان على أفعال شنيعة متحيّزة جنسياً. فيلم «نوار» (noir) عربي، خرافة في تسع ليال، حكاية نسوية خارقة. ندى (نور هاجري) تعاني من ضعف السمع وتعيش حياة مزدوجة. في النهار، حياة منعزلة تعمل كمحررة محتوى فيديو ولكنها تغوص بعد حلول الظلال في الحياة الليلية لتونس وتطارد الرجال لقتلهم.

> «بلاك ميدوسا» فيلم noir، خرافة في تسع ليال

شريط رتيب وعنيف مع لمسات رمزية وفلسفية وألعاب نفسية وتقنية قتل تتدرّج في الشدة مع تقدم الفيلم. كل شيء مفتوح في الشريط: الوقت، المكان، رمزية القتل، أسبابها ونتائجها. «لا تسمع كان الريح» بصورته البيضاء والسوداء الأنيقة يجذبنا في الوهلة الأولى، تراقب عملية القتل الأولى مع صوت النشوة الجنسية بإعجاب وفضول. ثم بعد ذلك ننجرف طوال الفيلم بعيداً ونُترك تائهين مربكين كما لو كنا في حلم. الغموض المتكرر في الفيلم والتداخل الفلسفي في قصة الراوية طوال مدة الفيلم (قصة الرجل الذي يسقط في حفرة) لا يتركان أي خيار سوى استخلاص استنتاجاتنا الخاصة. يشير كل شيء في الفيلم إلى موضوع الانتقام، ولكنه يفتقر إلى القوة لإحداث تأثير علينا. عند انتهاء الفيلم، نخرج لا مبالين بما شاهدنا ولا مبالين بقصة ندى ودوافعها لأننا أصلاً لا نعرفها. فيلم عبارة عن سلسلة عمليات قتل لرجال من دون أي بعد آخر، قتل من أجل القتل. يمكن قراءة الفيلم على أنه نوع من تأمل سينمائي على نمط متكرر من العنف، لا يحاول المخرجان إلقاء وعظات أخلاقية أو تبرير الأفعال الجرمية أو حتى التحدث عن سلطة النظام الأبوي ورتابة العيش في تونس خلال النهار والحياة الليلية فيها. يبدأ الفيلم وينتهي من دون حتى أي تأثير. مجرد صورة جميلة بطيئة عن امرأة تقتل الرجال.

شفيق...

ستريمينغ

ذواتنا الميتة «ع شفير» الفوضى

المنذر الدمني

الموت، لطالما كان اللغز البشري الأكثر تعقيداً. فقد اختلف تفسيراته عبر التاريخ، واختلفت معها محاولات الإنسان التاريخية لفهمه أو هزيمته أو حتى قبوله. كلما تطور الإنسان، تتطوّرت علاقته بالموت الواجب قبوله كحقيقة مطلقة. لكن مع كل المحاولات، بقي الموت تراجيديا الإنسان الكبرى، وخصوصاً عندما يصبح عشوائياً غير مصحوب بسبب منطقي قد يخفف الألم عن أهالي الموتى.

الموت العشوائي وما قد يخلفه من فوضى في نفوس الناجين، يشكّل الموضوعة الأساسية لفيلم «ع شفير» (2017 ـ إخراج محمد صبّاح) الذي يُعرض حالياً على منصة «أفلامنا» تحت تيمة «الوحدة». في باكورته الروائية (89 د ـ إنتاج الماني)، يحكي محمد صبّاح (مواليد بيروت 1990) قصة المصور الفوتوغرافي عمر الذي يموت حبيبه على إثر تفجير في ضاحية بيروت. يحاول عمر إيجاد معنى من خلال عمله على مشروع جديد موضوعته الموت، بمشاركة أشخاص يروون قصصهم معه بهدف تصويرها. يبحث عمر داخل هذه القصص عن ذاته وعن مساحة للتعبير عن ألمه.

يُقسم الفيلم إلى ثلاث قصص تخترق وحدة عمر، نرى من خلالها تطور شخصيته وكشف حقائق عنها تجعلنا نرى الفوضى الحقيقية باطنه. تتداخل القصص مع فوضى مشاعر غضب وكره وحب وألم وخوف تقود عمر لإنهاء العلاقة بينه وبين صاحب القصة بطريقة سيئة.

تُروى القصص الثلاث بطريقة متشابهة من حيث الشكل، لكنها يُكمل بعضُها بعضاً من حيث المضمون وسير الحبكة، التي تكشّفت من خلالها شخصية عمر. تبدأ كل قصة بتعريفنا إلى الشخصية من خلال روي حكايتها مع الموت أمام الكاميرا. يأتي بعدها مشهد جلسة التصوير الذي يجعلنا نرى الحكاية بطريقة مختلفة أكثر صدقاً، وكيف تؤثر حقاً في عمر. بعدها تبدأ حوارية تخلق تواصلاً بين عمر وصاحب القصة تنتهي بطريقة سيئة. يسيطر الغضب على عمر، حين يجعله جرح الراقص الذي فقد صديقه، يذكّره بحبيبه المتوفّى. هنا، يظهر أول ملمح فوضى في شخصية عمر تجاه أزمته الشخصية، الغضب من الفقدان.

> الفيلم عن كل شخص شهد انفجاراً ونجا، لكنّ الانفجار ترك داخله فوضى لا تُمحى

بعدها نراه مع «مي» التي فقدت حبيبها السوري وهو يحاول أن يسافر إلى ألمانيا عبر البحر. يسيطر عليه الحب من خلال تماهيه مع قصة الحب التي ترويها له مي، فيتذكر الحب الذي عاشه مع حبيبه المتوفّى. تتوالى الأحداث، ويحاول عمر أن يغتصبها، لينكشف ثاني ملمح فوضى في شخصيته، في محاولته «ملء» فراغ الفقدان بطريقة عنيفة.

وأخيراً نراه مع شخصية المغترب أنتوني الذي عاد إلى لبنان وأدى الانفجار إلى ترك ندبة كبيرة على ساقه يكتشفها عمر خلال جلسة التصوير التي تمتد إلى صراع عنيف بينهما والتقاط صور أثناء، ضرب كل منهما للآخر لتوثيق لحظة الخوف التي يعيشها الشخص من الآخر، فيفرغ عمر مشاعره وغضبه الذي حاول أن يكبته طيلة فترة جداده.

يطرح الفيلم قضايا عدة بطريقة غير مبتذلة عبر حكاية متماسكة، سواء بطرح شخصية البطل المثلي الجنسية الذي يعيش صراعاً بسبب فقدانه شريكه، أو قضية الشاب السوري الذي مات في البحر بحثاً عن النجاة، ومدى ترابط المصيرين السوري واللبناني عبر قصة الحب ما بين الفتاة اللبنانية والشاب السوري. طرح مماثل لهذه القضايا ينطلق من فهم جوهر معاناة الإنسان رغم اختلافات الهوية الوطنية أو الهوية الجنسية.

يتسم الفيلم بجمالية بصرية عالية مرتبطة بأنواع التصوير وحركة الكاميرا وجمالية الكادر، إذ انقسم التصوير إلى ثلاثة أنواع أساسية. التصوير الذي لاحق الحكاية الأساسية وشخصية عمر بشكل أساسي. هنا تبدو الكاميرا متلصّصة ترصد ملامح البؤس والوحدة في وجوه الأشخاص المنتظرين في قاعة الكاستينغ وملامح البؤس والوحدة عند عمر وهو يأكل وحيداً في الاستديو. كما أنها تبدو قلقة تلاحق عمر وهي تهتز هزة بسيطة. من خلال حركة الكاميرا ومكانها، استطاع المخرج أن يشعرنا بحالة عمر المضطربة ورغبته في التلصص على المدينة وتجلياتها في قصص الناس وذواتهم، ورغبته حتى بالتلصص على ذاته، مبتعداً قدر الإمكان عن مواجهتها كما يبتعد بمكان سكنه عن بيروت ورغبته بعدم زيارتها.

أما النوع الثاني، فيرصد قصص الشخصيات بكاميرا وثائقية باهتة تظهر جمالية عالية في تفاصيل وجوه الشخصيات، وهي تتحدث عن حالة الفقدان أو عن قصصها الذاتية. تختلط ملامحها بحالة من الصدق والتمثيل، تعطينا تفاصيل مغرية غير كاملة عن الشخصيات، وتدفعنا إلى الرغبة بالتعرف إليها أكثر.

أما النوع الثالث، فهو لقطات الكاميرا المشوّهة التي تبدو من كاميرا المراقبة. كانت هذه اللقطات مهمة جداً في توضيح علاقة الشخصيات ونوع التواصل الذي يخلقه عمر معها. تشوّه وفوضى ينتجان عن أي محاولة للتواصل يبادر فيها عمر، وعنف يغلب على شخصيته. كما أنها أضفت جمالية عالية على الصورة. لقد كانت بمثابة ومضات تعبّر عن التشوه الذي ترصده العين الخارجية (كاميرا المراقبة) وكيف يبدو المشهد من الخارج. فاختيار المخرج لمكان هذه اللقطات كان موفّقاً، وضعها في لحظة ذروة في علاقة الشخصيات في ما بينها، إذ تشبّعنا بصرياً وتنقلنا هذه اللحظة الخاصة إلى مستوى شعوري أعلى. كانت مشاهد جلسات التصوير الأكثر جمالية في الفيلم، تعبر عن صراع الشخصيات الداخلي وتدخل إلى ذات عمر الخاصة. كانت هذه المشاهد النقطة المحورية التي تنقل علاقة عمر بالآخر من مستوى أولي إلى مستوى أعمق يُظهر فوضى شخصيته.

نرى عمر يراقب من بعيد بيروت التي يتصاعد منها الدخان. نرى المدينة بفوضاها ودمارها وعبثيتها وجحيمها وذوات قاطنيها، كل ما تبقّى لهم هو قصصهم مع الفقدان، خوفهم من الموت ومحاولاتهم البائسة للنجاة.

لعل الفيلم اليوم يكتسب قيمة أكبر من الوقت الذي أُنتج فيه عام (2017)، بسبب ذاكرة مشتركة خلقها انفجار 4 آب لكل إنسان يعيش ضمن هذه المنطقة. لكن قيمته الحقيقية مرتبطة جوهرياً بكل شخص سأل يوماً عن معنى كل هذا الدمار والعبث، كل شخص عاش فقداناً بطريقة عبثية، كل شخص شهد انفجاراً ونجا، لكن الانفجار ترك داخله فوضى قد لا تُمحى.

«ع شفير»: لغاية 2 آذار (مارس) على منصة «أفلامنا»

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 28 شباط 2022 العدد 4572

نبض المدينة

رائدة طه تحمل «شجرة التين» إلى مخيّمات لبنان

نادين كنعان

في عام 2013، اكتشف اللبنانيّون ممثلة فلسطينية تُدعى رائدة طه (الصورة) قدّمت دور «صفيّة» في عرض «عائد إلى حيفا» لغسان كنفاني الذي أخرجته لينا أبيض على «مسرح بابل»، قبل أن تلعب في العام نفسه شخصية «ليا» في مسرحيّة «80 درجة» لعليّة الخالدي. بعد ذلك بعامين، كان الموعد مع مونودراما كتبتها طه وأخرجتها لينا أبيض بعنوان «ألاقي زيّك فين يا علي». خال بعضهم أنّ الفنانة المقدسيّة التي تنقّلت بين بلدان عدّة، من بينها لبنان والأردن وتونس، انتهت من رواية قصّتها مع والدها الشهيد علي طه. غير أنّها استكملت في «36 شارع عباس» (2017) مسارها في توثيق القصّة الفلسطينية عبر الخشبة، مستعيدةً وظيفة الرواية الفلسطينية الشفوية في الشتات، ودور المرأة الفلسطينية في إحيائها ونقلها. مَن شاهد أعمال رائدة طه، يعرف قدرتها على تطويع النص الذي تحرص على تقديمه إلى الجمهور بتعقيداته وخفايا معانيه، ويعلم أنّها تمارس على المسرح فعلاً سياسياً، طارحةً القضية الفلسطينية من منظار يجمع بين الذكاء والنقد.

استكمالاً لهذه التجربة، أفرجت رائدة قبل أشهر عن عمل جديد اختارت له اسم «شجرة التين». سرد قصصيّ، تروي من خلاله قصّة حياتها ومعاناتها مع الفقد والحرمان والاغتراب في دول الشتات، واصفةً رحلة البحث عن الجذور في مدينتها: القدس المحتلة. كما تقدّم مشاهد يومية تتضمّن تفاصيل مؤثّرة عن عائلتها بعد رحيل الوالد ومواجهتهم الحياة بمفردهم: «في رحلة إلى القدس بعد العودة، ذكريات الأهل والأقارب، رائحة البخور والبهارات، بائع الفستق، صراخ وضجيج وقهقهات وآهات في الأزقّة والأروقة»، تقول. وها هي اليوم تجول بـ «شجرة التين» على عدد من مخيّمات

اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، حيث لمست لغاية الآن تفاعلاً غير متوقّع. تجربة تصفها طه في اتصال مع «الأخبار» بأنّها «رائعة». وبعد مخيّمات برج البراجنة والراشيدية وبرج الشمالي، تتحضّر الفنانة لتقديم عرضَيْن آخرَيْن، في مخيّمي عين الحلوة (بعد غدٍ الأربعاء) ونهر البارد (الجمعة).

مشروعها في المخيّمات ليس جديداً، إذ سبق أن قدّمت فيها أعمالاً سابقة: «لكنّ التقنيات الفنية غير متوافرة دائماً هناك، لذلك أصررت هذه المرّة على القيام بجولة على المخيّمات المهمّشة دائماً كأنّها منفصلة عن الواقع... أريد مخاطبة الأجيال الجديدة وتلك التي هُجّرت في عام 1948»، وتضيف أنّ «شجرة التين» مناسبة لأنّ متطلباتها الفنية بسيطة ولا تستلزم جهداً كبيراً لتقديمها في المخيّمات كونها تعتمد على القصّ في الدرجة الأولى، وتترك المشاهد ليسرح بخياله.

بهذه الخطوة، ترى طه أنّها تؤدّي واجباً وطنياً: «أن أقصد المخيّم وأخبر حكايتي، لكي يندمج معها الحاضرون ويطرحوا عليّ الأسئلة. هناك جيل جديد لديه فضول وتساؤلات وهواجس، وأنا أخبرهم بأنّ فلسطين ليست مجرّد قتل واحتلال وأسر وتدمير بيوت وطرد، لكنّها أيضاً حياة يومية ومجتمع متكامل لا يخلو من المشاكل والمصاعب، لكن لديه قصصه وعاداته ولهجته وتقاليده...».

خلال فترة الحجر التي فرضتها جائحة كورونا، كتبت رائدة نصّها الجديد الذي يحكي عن القدس وأهلها الذين عاشوا فيها، مستندةً إلى كلّ ما جمعته من حكايات بالإضافة إلى أخرى سمعتها حديثاً من خلال مقابلات أجرتها: «الأمر أشبه بتأكيد عفوي أنّنا موجودون في تلك البقعة من الأرض منذ زمن».

بالنسبة إليها، الشخصي وما تقدّمه على الخشبة لا ينفصلان: «عروضي تتناولني كإنسانة وتتطرّق إلى تاريخ بلدي... أنا جزء من القصص وهي جزء مني... والامتياز الوحيد الذي أملكه هو هذه الأداة لنقل السرديات إلى الناس». وفي ختام حديثها، تشدّد رائدة التي تستعدّ لجولة في عمّان وفلسطين على أنّ المسرح حاجة، خصوصاً للأجيال الجديدة، لأنّه يطرح قضايا ويفسح المجال أمام التوثيق وتقديم التاريخ، دافعاً المتلقي إلى التفكير: «كعرب عموماً، بتنا بحاجة إلى الحديث عن هويّتنا ومطبخنا ولغتنا وحياتنا اليومية لأنّها تتعرّض للتشويه على الأصعدة كافة».

«شجرة التين»: بعد غدٍ الأربعاء (س: 14:00) . «مؤسسة غسّان كنفاني» (مخيّم عين الحلوة . صيدا . جنوباً). الجمعة 4 آذار (مارس) المقبل (س: 15:00) . «مركز بيت أطفال الصمود» (مخيّم نهر البارد . شمالاً). الدخول مجاني.

المفكرة

«لقاء الأصدقاء»: تحية إلى سمر الحاج

■ في ذكرى مرور أربعين يوماً على رحيل الإعلامية والمناضلة اللبنانية، سمر شلق الحاج (1963 ـ 2022/ الصورة)، يدعو «منتدى الإعلام في لبنان»، اليوم الإثنين، إلى المشاركة في «لقاء الأصدقاء» الذي يحتضنه «مسرح المدينة» (الحمرا)، في وقفة تحية وتقدير للمرأة الصلبة التي توفيت بعد صراع مع المرض. ومن المعلوم أنّ الراحلة كرّست أنشطتها وظهورها الإعلامي في الدفاع عن الضباط الأربعة الذين كانوا متّهمين زوراً باغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري (1944-2005)، من بينهم زوجها مدير جهاز الأمن الداخلي السابق اللواء علي الحاج. وبوفاتها، فقدت الساحتان الصحافية والسياسية قامة مقاومة وصوتاً عالياً في وجه الظلم.

«لقاء الأصدقاء»: اليوم الإثنين . الساعة الخامسة بعد الظهر . «مسرح المدينة» (الحمرا . بيروت). للاستعلام: 01/753010

بيروت «تحت التحت»

■ في الثامن من آذار (مارس) المقبل، يدعو «نادي لكلّ الناس» و«جمعية السبيل» إلى حضور فيلم «تحت التحت» (72 د ـ 2018) للبنانية سارة قصقص (الصورة) في «مكتبة بلدية بيروت العامّة»، على أن يليه حوار مع المخرجة. الوثائقي الذي يندرج ضمن فعاليات «نادي السينما»، يتحدّث عن المشقّات التي يواجهها سائق سيارة أجرة فلسطيني يعيش في مركبته، وطفل سوري مشرّد، وسيّدة لبنانية مع عائلتها. يبثّ

هؤلاء، من خلال مسيرتهم الحافلة بالوقائع القاسية وبحسّ دعابة لا يعرف الإحباط، بصيص أمل في أحلك الأماكن. حاز العمل جائزة أفضل وثائقي في «مهرجان القدس للسينما العربية» (2021)، والجائزة الكبرى في «مهرجان المتوسط السينمائي» (2020)، وجائزة لجنة التحكيم في «مهرجان مالمو للسينما العربية» (2019).

عرض «تحت التحت»: الثلاثاء 8 آذار . الساعة السادسة مساءً . «مكتبة بلدية بيروت العامّة» (بناية الدفاع المدني/ الطبقة الثالثة . الباشورة). للاستعلام: 01/664647

لمياء والفرقة... سينما وفولكلور وكباريه

■ تحطّ لمياء غندور (الصورة)، غداً الثلاثاء، في NOW Beirut (الأشرفية) لتحيي حفلة تأخذ من خلالها الحاضرين في رحلة إلى زمن الأسود والأبيض الجميل في السينما العربية. ستقدّم المغنية اللبنانية الشابّة أغنيات مختارة من أفلام معروفة لنجوم أمثال سعاد حسني وشادية ومحمد عدوية، على أن تتخلّل برنامج السهرة أيضاً أعمال من الفولكلور المصري، ضمن أجواء تُحاكي الكباريه. ترافق لمياء في السهرة المرتقبة فرقة موسيقية مؤلّفة من: زياد سحّاب (عود)، ورمزي بو كامل (كيبورد إلكتريك)، وخليل البابا (كمان)، وفؤاد عفرة (درامز)، ووليد ناصر (إيقاع).

حفلة لمياء غندور: غداً الثلاثاء . الساعة التاسعة مساءً . NOW Beirut (شارع سليم بسترس . الأشرفية . بيروت). للاستعلام: 01/211122

اللبنانية بعد الطلاق... «مفروكة»

■ من إحدى أشهر الحلويات اللبنانية، تستمدّ «مفروكة» اسمها. تنطلق مسرحيّة مروة خليل ووفاء حلاوي الجديدة التي يُخرجها رياض شيرازي على خشبة مسرح «مونو» (الأشرفية)، بدءاً من 10 آذار (مارس) المقبل. تتشارك خليل وحلاوي التمثيل مع سيرينا الشامي، فيما تتمحور الأحداث حول معاناة المرأة اللبنانية بعد الطلاق، مستكشفةً رحلتها في مواجهة المجتمع الأبوي مع التقاليد القديمة، والقيود بين الجنسين، وصعوبات إعادة بناء حياتها والتعامل مع التحديات الجديدة. يصوّر العمل المستمرّ لغاية 27 آذار، الآثار القانونية والاجتماعية والعاطفية والنفسية والاقتصادية التي تُشعر المرأة بأنّها «مواطنة درجة ثانية».

«مفروكة»: بدءاً من 10 آذار . الساعة الثامنة والنصف مساءً . مسرح «مونو» (الأشرفية . بيروت). للاستعلام والحجز: www.antoineticketing.com

على بالي

أسعد أبو خليل

البأس والشدّة وحتى القسوة في قادة المقاومة ميزات مهمّة. كانت معدومة عند قادة المقاومة الفلسطينيّة الذين اتسموا باللين الشديد. أحياناً، كانت تصدر أحكام ضدّ أشخاص بالفساد والقتل وحتى العمالة، لكنها كانت تُعلَّق خصوصاً عندما تكون العقوبة إعداماً. كان جورج حبش قريباً من سليم الحصّ بالنسبة إلى عقوبة الإعدام، لكنّ رفاقه كانوا أحياناً يفرضون عليه الشدّة. مثلاً، أراد وديع حداد منع انشقاق «الجبهة الديموقراطيّة» بالقوّة، إلا أنّ حبش مانع ورعاها عرفات. أعدمت الجبهة الشعبيّة أبو أحمد يونس (يونس البجيرمي) الذي كان مسؤول الأمن في الجبهة وعضواً في المكتب السياسي. أدين بجرائم وتهم فساد، ولا نزال نجهل سبب إعدامه. كان يونس قد انضمّ إلى انشقاق «الجبهة الشعبيّة الثوريّة» في عام 1972 ثمّ عاد إلى حضنها، بالرغم من اتضاح علاقة الانشقاق بالاستخبارات العراقيّة. مسؤول آخر في الجبهة، وليد قدّورة (عضو في اللجنة المركزيّة للجبهة)، أدين بتهم التجسّس لمصلحة المكتب الثاني اللبناني (وكتابته محاضر اجتماعات لمُشغّليه). اعتقد كثيرون (بمن فيهم هيلدا حبش) أن قدّورة كان عميلاً إسرائيليّاً. لم يُعدم قدّورة الذي كان يتّهم غسان كنفاني بالبرجزة. علاقة قرابة بين قدّورة وبين قيادي في الجبهة حمته، ثم هُرِّب أثناء فوضى صيف الاجتياح الإسرائيلي. لجأ قدّورة إلى الإمارات حيث عمل في صحافتها. الحديث هنا عن رخاوة ولين قياديّي المقاومة الفلسطينيّة. لا تستطيع أن تقود ثورة أو حركة مقاومة بقرع الطناجر. قيادات كل من المقاومة الفرنسيّة والمقاومة الجزائريّة كانت من معدن آخر. لم تكن قيادات حركات المقاومة هناك تتورّع عن تنفيذ حكم الإعدام ضدّ متعاملين مع العدوّ وجواسيسه. «جبهة التحرير الوطني» الجزائريّة كانت شديدة الحزم والبأس. عرفات كان يلغي أحكام عقاب نتيجة استعطاف العائلة. المقاومة الإسلاميّة في جنوب لبنان كانت أشدَّ بأساً وحزماً. تشعر بأنّ قيادتها لا تتورّع عن اتخاذ قرارات ضدّ جواسيس أو عملاء. لكن بعد التحرير تغيّر المسار وسلّمت أمرها للدولة. والدولة خاضعة لاعتبارات الطائفة ورجال الدين يعطفون أحياناً على العملاء والجواسيس. الطائفة ملاذ أخير لهم.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد
الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963
/AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 28 شباط 2022 العدد 184
Lundi 28 Février 2022 no184

الأخبار

رأس المال

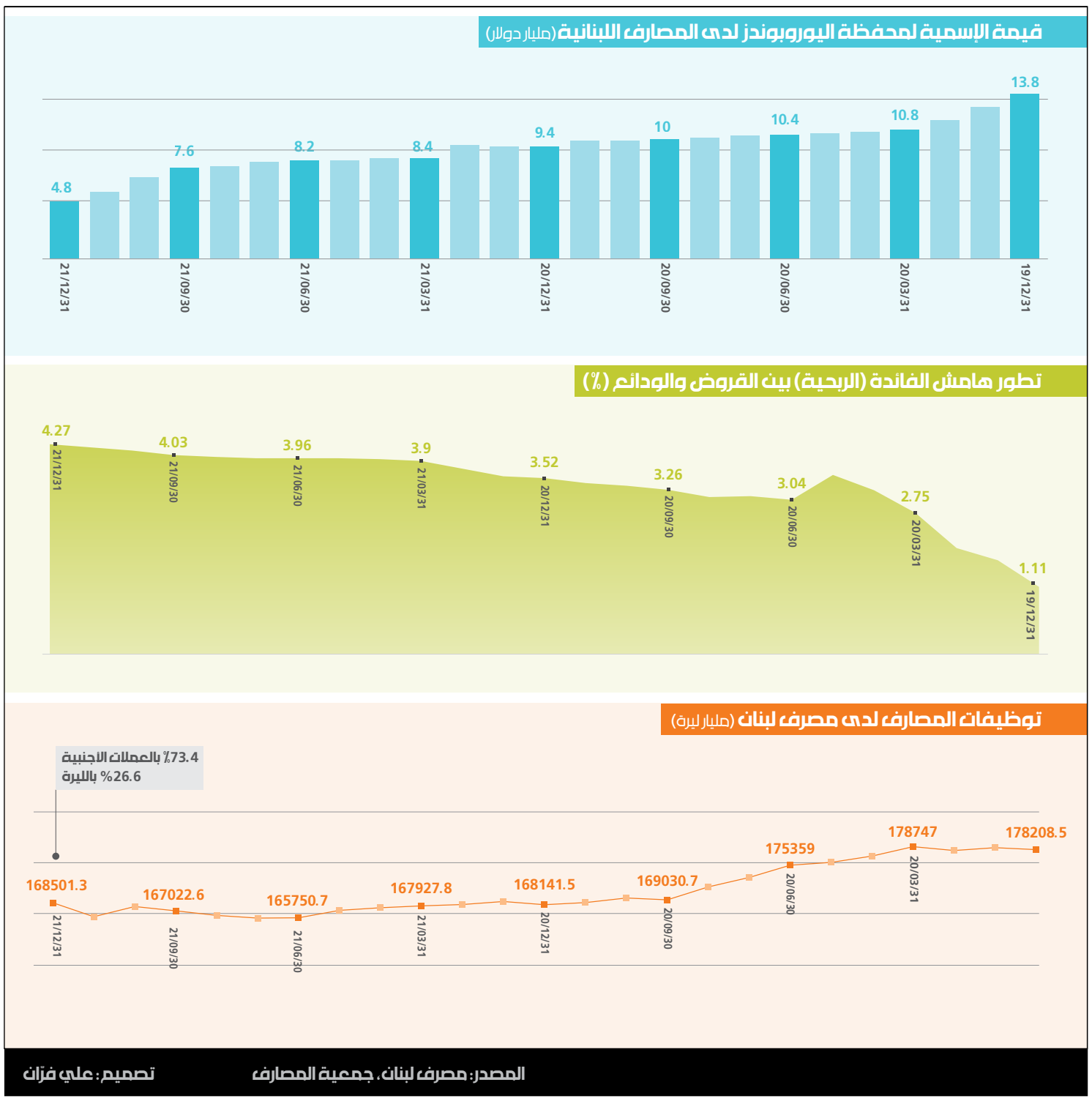

المصدر: مصرف لبنان، جمعية المصارف

تصميم: علي فرّان

في العدد

02
محمد وهبة
تمديد الأزمة بإدارة «المركزيّ»

04
«M1» في ميانمار
استراتيجيّة التوحّش

06
حياديّة «سويفت» تحت السيطرة الأميركيّة

06
أيّ ثمن ستدفعه أوروبا للغاز الروسيّ؟

08
عبد الحليم فضل الله
التحرّر من الهيمنة على البحار

بأي أموال أطفأت المصارف خسائر اليوروبوندز؟

خصصت المصارف 28 ألف مليار ليرة لتغطية خسائرها المتوقّعة من الاستثمار في سندات اليوروبوندز. قد لا تكون هذه كامل قيمة الخسائر الفعلية. إنما السؤال الأساسي: من أين أتت المصارف بالدولارات لتغطية خسائر بنحو 5.2 مليار دولار؟ وبأي سعر احتُسبت هذه الخسائر؟

خلال أقلّ من سنتين، خصّصت المصارف العاملة في لبنان نحو 28 ألف مليار ليرة لتغطية خسائرها المتوقعة في سندات اليوروبوندز. مصرف لبنان حدّد احتساب هذه الخسائر في التعميم 542 الصادر في 3 شباط 2020 بنسبة 45% على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية. كان ذلك قبل أن تعلن الحكومة، التوقف عن الدفع بنحو شهر، إذ كان الحاكم يحاول الترويج بأنه هو من يقود عملية احتساب الخسائر وتوزيعها للالتفاف على أي خطّة تفرض عليه الإقرار بخسائر أكبر. وعلى هذا الأساس بدأت المصارف، تعمل على جبهة إطفاء الخسائر.

وبحسب إحصاءات مصرف لبنان، فإنه في نهاية شباط 2020 كانت المصارف العاملة في لبنان تحمل سندات يوروبوندز بقيمة 11,6 مليار دولار، بينما تسجّل في ميزانياتها لغاية نهاية 2021 نحو 4,78 مليار دولار من هذه السندات. وفيما كان يعتبر الفرق بين الرقمين، هي سندات تخلّصت منها المصارف عبر بيعها لمستثمرين أجانب، تشير المعطيات إلى أن الفرق ناتج من شطب مطلوبات المصارف من هذه السندات. باختصار، المصارف جمعت مبلغ يوازي 5,2 مليار دولار لتغطية خسائرها المتوقعة ائتمانياً (Expected credit losses) في الفترة الممتدة بين مطلع آذار 2020 ونهاية كانون الأول 2021، وزادت فوقه مبلغاً لتغطية خسائر سعر الصرف المتصلة بهذه الخسارة، أي إن معدّل سعر الصرف لهذه السندات يبلغ 5380 ليرة.

يثير هذا الأمر سؤالاً أساسياً: من أين حصلت المصارف على كل هذه الأموال بينما هي تزعم أنها ليست قادرة على تسديد الودائع بقيمها الفعلية وبعملتها المودعة فيها؟

في الواقع، الأمر مثير للاهتمام. ففي هذه الفترة كانت المصارف دخلت في حالة التوقف الكامل عن الدفع بالعملة الأجنبية بعد توقّف جزئي عن تسديد ودائع الزبائن ومربوط بسقوف شهرية متدنية. إنما حصل أمر آخر في هذه الفترة، إذ إنه في 13 شباط 2020، أصدر مصرف لبنان التعميم 544 الذي خفض بموجبه الفوائد على ودائع الزبائن ضمن سقوف متدنية جداً، وأبقى الفوائد على ودائع المصارف لدى مصرف لبنان على حالها، ما أتاح للمصارف الاستفادة من هوامش أرباح هائلة مصدرها الفائدة. فالمعروف أن القسم الكبير من ودائع الزبائن كان مودعاً على فترات قصيرة لا تتجاوز في المتوسط ثلاثة أشهر، بينما توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان تتجاوز خمس سنوات بمجملها. وأتى التعميم المذكورة ليخفض الفوائد على الشكل الآتي: بالنسبة لودائع الدولار فإن الحدّ الأقصى للفائدة على الأموال المودعة حدّدت بـ 2% والمودعة لستة أشهر 3%، والمودعة لسنة وما فوق 4%. أما بالنسبة لودائع الليرة فإن حدّها الأقصى لشهر هو 5,5% ولستة أشهر 6,5% ولسنة وما فوق 7,5%. هكذا ارتفعت هوامش الربحية من الفائدة من 1,11% على ودائع الليرة في نهاية 2019، إلى 4,27% في نهاية 2021. وبالنسبة للفائدة على ودائع الدولار، ارتفعت من 1% إلى 3,62%. والمصارف توظّف لدى مصرف لبنان ودائع وشهادات إيداع بقيمة 164,277 مليار ليرة من بينها نحو 123 ألف مليار ليرة بالعملة الأجنبية، والباقي بالليرة اللبنانية. والفوائد على هذه التوظيفات ظلّت سارية وأدّى سريانها إلى رفع هوامش الربحية من الفائدة. لكن لم يكن ذلك كل ما جنته المصارف من عوائد في الفترة المذكورة. فالمصارف قرّرت خلال هذه الفترة الاستفادة من توسيع حصّة العمولات من مصادر أرباحها، ولا سيما أن هذه العمولات تفرض على حسابات «الفريش».

في عام 2018، أي العام الذي سبق الانهيار، جمعت المصارف من هوامش الفائدة والعمولات وسائر الإيرادات التشغيلية نحو 24479 مليار ليرة، أما اليوم فإن الخسائر المشطوبة مقابل سندات اليوروبوندز وحدها، وخلال فترة تقلّ عن سنتين، تبلغ 28 ألف ليرة، علماً بأن اكلاف المصارف لم تزد أو تقلصت لجهة الرواتب والأجور والأعلاف التشغيلية الأخرى. هذه نتائج مذهلة لمصارف مفلسة. وكل ذلك تم بقيادة وإشراف مصرف لبنان، على حساب المجتمع والاقتصاد.

استطلاع

تمديد الأزمة بإدارة «المركزيّ»

محمد وهبة

يوم غدٍ الثلاثاء، يصل إلى لبنان وفد صندوق النقد الدولي لاستكمال المناقشات الجارية مع لبنان بشأن خطّة الحكومة للخروج من الأزمة. وفد الصندوق برئاسة رامييرز ريغو، كان قد أصدر بياناً بعد الجولة الأولى (في ظل حكومة نجيب ميقاتي) من المناقشات أشار فيها إلى أن برنامج إعادة الهيكلة يجب أن يتفق مع التسلسل الهرمي للمطالبات وأن يكون مبنياً على نظام نقدي وسعر صرف موثوق، أي أنه لم يوافق على تضمين الخطّة تحويل الودائع إلى ليرة وضخّ 695 ألف مليار ليرة لإطفاء قسم كبير منها خلال 15 سنة، والقليل من الـ«هيركات». يفضّل الصندوق قصّ الورم، بدلاً من معالجته. لكن هذا جانب واحد للمسألة، فيوم ناقشت الحكومة برنامج توزيع الخسائر مع الصندوق، لم تكن قد أعدّت الخطة الاقتصادية والإصلاحات التي تنوي القيام بها. لهذا السبب عاد وفد الصندوق من أجل جولة ثانية من المناقشات. و«المناقشات» كما أسماها ريغو، تعني أن التفاوض على خطّة العمل لم يبدأ بعد. لا بل يعني أنه لا توجد خطّة حالياً، بل أفكار يناقشها الصندوق مع الحكومة لبلورة خطّة ما. فما أشير إليه بأنه «خطّة» ليس موجوداً إلا في أذهان الجهة التي تعتبر نفسها قادرة على فرض أمر واقع، أي مصرف لبنان. فهو الذي أدار الأزمة بعقل السياسة النقدية والرهان على إطفاء الخسائر عبر ضخّ السيولة النقدية بالليرة ما أجّج تضخّم الأسعار وسعر الصرف أيضاً. إلا أنه مع فشل جولة المناقشات الأولى مع الصندوق، كان لافتاً ومفاجئاً، أن تواصل السلطة في لبنان عملها بشكل اعتيادي. فلم تجتمع الحكومة لمناقشة ما حصل. ولم يطّلع أي مسؤول على نتائج جولة المناقشات مع الصندوق. ولم يسأل مجلس النواب عما حصل. أما الأحزاب السياسية، فقد سكتت بشكل لافت ومريب. وقوى المجتمع المدني لم تنبس بكلمة واحدة. الكل كان يواصل عمله بشكل اعتيادي تحضيراً للانتخابات النيابية. كأن كل أركان المنظومة سلّموا بأنهم لا يحتاجون إلى صندوق النقد الدولي للاستمرار. يقولون في سرّهم: «لدينا رياض سلامة». فها هو سلامة تمكّن من إعادة الاستقرار إلى سعر الصرف. ومن دون أي تفكير، يشير هؤلاء إلى أن سلامة تمكّن من خفض سعر الصرف من 33 ألف ليرة إلى 20 ألف ليرة وتثبيته عند هذا المستوى رغم هشاشة الأمر وضبابيته. وإلى جانب ذلك، تمكّنت قوى السلطة من ترويج فكرة ترسيم الحدود البحرية. الوعود بمليارات الغاز خلقت أملاً زائفاً، ما خلق التثبيت الوهمي لسعر الصرف أملاً مماثلاً.

إذاً، ما الذي نتوقعه بعدما تبيّن أنه ليس لدى لبنان خطّة للخروج من الأزمة؟ من يدير الأزمة في ظل فشل السلطة في إعداد الخطّة؟ هل ستتغيّر إدارة الأزمة مقارنة مع السنتين الماضيتين؟ على هذه الأسئلة يجيب أربعة خبراء هم: سمير المقدسي، عبد الحليم فضل الله، شربل نحاس وكمال حمدان.

عبد الحليم فضل الله
نحتاج إلى خطّة حتى لا يتحمّل الاقتصاد والناس خسائر غير منظورة

تثبيت الأزمة عند هذا المستوى ثمة ضمانات أنه خلال فترة 3 أشهر أو 4 أشهر بلا خسائر منظورة؟ تثبيت الأزمة مطلوب، لكن إذا تقرّر تثبيت سعر الصرف عند مستوى معين، يجب أن يكون الأمر شفافاً لجهة آلية العمل والقدرة على الاستمرار والكلفة المتوقّعة.

حالياً، الأكلاف غير المنظورة هي التي تتصدّر المشهد. ثمة طرف هو مصرف لبنان، يعيد تركيب أجندة لبنان كل مرّة بطريقة من خلال تعاميمه وقراراته، مرّة تكون الأولوية لدعم السلع، ومرّة لإعادة أموال المودعين بالدولار، ومرّة لإعادتها بالليرة، ومرّة لتثبيت النقد، ومرّة لدولرة الأجور والرواتب... هناك من يعيد ترتيب الأولويات وفق منظار ما، وإذا أحسنّا الظن، ولا يجب أن نحسن الظنّ بالتأكيد، هناك من يعالج المسائل من منظار نقدي رغم الخسائر غير المنظورة. لذا نحتاج إلى خطة.

حتى الآن ليس لدينا خطّة رغم أن معالمها صارت شديدة الوضوح. والأوراق التي جرى تداولها أخيراً تشير إلى أنّ لدينا جهوزية لإعداد خطّة بعدما بُنيت قاعدة البيانات وجُمعت المعلومات والمعطيات وحُدّدت الخلافات أيضاً، لكنّ الخيارات الأساسية لا ترتبط فقط بتوزيع الخسائر وفرضيات التوزيع القابلة للنقاش، إنما شفافية توزيعها هي المشكلة. إذاً لا يمكن النظر إلى الوضع القائم فقط لنتائج التوزيع من دون درس انعكاساته مستقبلاً. فعملية تحويل الودائع إلى ليرة، لها انعكاسات على السوق وعلى سعر الصرف، وعند القول إن هناك تسديداً للودائع بالدولار، فعلى الخطّة أن تُظهر مصادر الأموال والفرضيات التي بُنيت عليها: أي نموّ؟ أي فائض في ميزان المدفوعات؟ أي ميزان تجاري؟ ما هي انعكاسات الإجراءات في ظل خطّة تمتد لنحو 15 سنة؟ ما هي الضمانات الاقتصادية والمؤسساتية للزمع بأن الخطّة قابلة للتطبيق كل هذه الفترة؟ فيمجرد وجود طريقة لإعادة حقوق الناس ولا سيما الودائع، تعود قيمتها الاقتصادية، إلا أنها تبقى بلا قيمة ما دام الأمر مفتوحاً على خيارات غير واضحة. ما الذي يضمن اقتصادياً أن تأتي الدولارات؟ ومن يضمن مالياً ونقدياً أن تحويل الودائع إلى ليرة لن يفاقم التضخّم؟ ومن يضمن إدارة هذه العملية في ظل الخراب المؤسساتي؟ ومن يضمن قانونياً أنه في يوم من الأيام لن تكون هناك تغيّرات؟ عملياً، عند توزيع الخسائر ننسى وجود طرفين لا علاقة لهما بها: الاقتصاد والناس. لذا، فإن أي توازن في التوزيع يجب أن يحتسب مفاعيل التوزيع على هذين الطرفين من خلال انعكاسات الإجراءات المتخذة على توزيع المداخيل خلال الـ15 سنة المقبلة، وعلى النمو، وعلى قدرة الاقتصاد في التوسّع، وعلى توزيع الموارد بين القطاعات.

كان يجب أن تكون لدينا خطة أمس، أو اليوم صباحاً، وليس الغد. لكن ما دامت الجهوزية موجودة: لدينا حكومة، ولدينا مصرف مركزي «في أحسن حالاته»، وصندوق النقد الدولي يأتي ويذهب... لكن هل يجب أن يكون لدينا خطّة أثناء التفاوض مع صندوق النقد أو خطّة يتوافق عليها ثم نتفاوض مع الصندوق على أساسها؟ الخيار الثاني أفضل. أولاً يجب أن يكون هناك نقاش محلي فنحدّد ما يناسبنا ونتفق عليه، وضمن هذا النقاش، يجب أن يتبيّن أي خسارة وأي ربح من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، فتظهر كلفة السير مع الصندوق أو من دونه عبر المفاضلة بين كلفة وجوده مقابل تقديماته.

من الجيد أن نكون واضحين إذا كنّا غير قادرين على إعداد خطة ولسنا متفقين في ما بيننا فضلاً عن النقاش مع صندوق النقد. فخلال كل هذا الوقت يجب حماية الناس من تبعات عدم وجود خطة، وحماية الاقتصاد والمودعين. كيف نحميهم من الإجراءات المؤقتة مثل تعاميم مصرف لبنان التي يترتب عليها أكلاف لاحقة مرتفعة، كيف يمكن الادعاء بأن فحوى الأمر سؤال أساسي: لماذا يجري التعامل مع موضوع فشل الحكومة في المشاورات مع صندوق النقد كأنه ليس موجوداً في عقل قوى السلطة مجتمعة؟ فبيان صندوق النقد كان شديد الوضوح تجاه هذا الفشل في إعداد خطة، لكن رغم ذلك لم يتعامل أي طرف من قوى بديّة تجاه هذا الأمر. وبدا لافتاً أن حالة السكوت هذه قد تكون مقدمة لطي المرحلة والانتقال مباشرة إلى المرحلة التالية.

لكن السكوت لا يعني أنه ليس هناك جواب، بل هناك إجابة واضحة ظهرت من خلال كذبتين أطلقتهما قوى السلطة وصدقهما الناس لأنهم يعيشون على الأمل فقط.

الكذبة الأولى هي كذبة تراجع سعر صرف الدولار إلى 20 ألف ليرة. فقد تعامل الناس مع هذا الأمر بشكل لافت جداً. حتى زحمة السيارات عادت إلى الشارع، وجرت استعادة بعض من أنماط الإنفاق السابقة. كيّ الوعي من خلال هذه الكذبة جعل الناس يقفزون فوق مسائل كانوا يعتبرون حتى وقت قريب أنها حساسة وضرورية بالنسبة إليهم. فعلى سبيل المثال سوّقت قوى السلطة خلال الفترة الماضية أنها تعمل على زيادة ساعات التغذية بالكهرباء. لكن هذه الكذبة أيضاً لم تبصر النور رغم أن الاعتقاد السائد أن الكهرباء لها مفاعيل قوية في وعي الناس نظراً إلى ما تمثّله من حاجة طبيعية لحياتهم اليومية. مفاعيل تراجع سعر الصرف كانت أقوى وخلقت أملاً زائفاً لدى الناس بأن الأمر ممكن.

تعلّق الناس بالاستقرار ورغبتهم فيه أدّيا إلى نجاح محاولة الإيهام بأن تراجع سعر الصرف بالطريقة التي حصل فيها يمكن أن يكون مستداماً واجتماعية.

أما الكذبة الثانية، فهي فضيحة بالمعنى الكامل. فقد قيل لنا بأنه صار لدينا حقل غاز، وجرى تحديد سريع لأسمه حتى. وبمجرّد ما أوحي للناس بأن الغاز آت وأن استخراجه صار حقيقة، ترسّخ في الوعي الجماعي أن المليارات آتية. كذبة مرّت بهذه البساطة وفعلت فعلها. فإذا أردنا النظر إلى الأمر بشكل واضح، وبعيداً من مسألة التنازلات التي قُدّمت للعدو الإسرائيلي الذي لم ينتظر كل ذلك من أجل إطلاق العمل بهذا الحقل، بما يعنيه ذلك من وجود خيانة، فإن فضيحة ترسيم الحدود بمعزل عن النقاش المتصل بأصل عملية الترسيم، خلقت بدورها أملاً زائفاً للبنانيين بأنه يمكن الخروج من الأزمة عبر مليارات الغاز الذي ستعمل الحكومة على استخراجه لاحقاً. ورغم أن هذا الأمر كذبة بسبب المساحة الزمنية الواسعة بين عملية الترسيم، وبين عملية استخراج الغاز بكل التعقيدات التي ترافق هذا الأمر، اعتبر الناس أن عملية الترسيم هذه يمكن أن تتنشلهم مما وقعوا فيه. عملياً الناس تأقلموا ويواصلون التأقلم. الترسيح في أذهان الناس أن البترول موجود، وهو أمر أتقن إخراجه من أجل فتح باب الأمل. في الواقع، إن إدارة الأزمة ستتواصل كما كانت في السنتين الماضيتين.

13,6
مليار دولار هي قيمة الاحتياطات بالعملات الأجنبية في لدى مصرف لبنان في نهاية كانون الأوّل 2021

102
مليار دولار هو حجم الودائع المقوّمة بالدولار في القطاع المصرفي اللبناني في نهاية شهر كانون الأوّل 2021

شربل نحاس
كذبتا تثبيت سعر الصرف وترسيم الحدود تخلقان أملاً زائفاً

كمال حمدان
وضع مأساوي في انتظار إعادة تكوين مركز القرار

بعثة صندوق النقد الدولي التي أتت إلى لبنان حدّدت في بيانها الصادر إثر المشاورات مع الفريق اللبناني، خمسة محاور للخروج من الأزمة: إعادة هيكلة قطاع المال (والمصارف)، الإصلاح الضريبي، إصلاح المؤسسات العامة، معالجة أزمة العملة، الحوكمة ومكافحة الفساد. كل هذه المحاور أساسية، لكنّ العبرة في تنفيذها. فأقصر الطرق أن يقوم لبنان بوظيفته ودوره لتأدية المهام الملقاة على عاتقه. نعم كان يمكن أن يقوم لبنان بوظيفته في تحضير نظام ضريبي في بلد هو الأكثر تركّزاً للدخل والثروة، ويمكن أن يكون هناك تصوّر أولي للمؤسسات العامة وتحديد ما يجب أن يبقى وبأي شكل مؤسساتي وقانوني ووظيفي، وأن يُدمج أو أن يُلغى، وكان يمكن أن يبدأ العمل في إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتحديد المعايير لبقاء عدد محدود من المصارف انسجاماً مع مؤشرات الاقتصاد وإعطاء إشارات واضحة لصندوق النقد الدولي نحو عدد محدود من المصارف التي يفترض إجبارها على استعادة جزء من أرباحها المتراكمة التي كانت تُحوّل إلى الخارج على مدى السنوات المقبلة. كذلك، ضرورات الحوكمة رغم عمومية الطروحات في هذا المجال، فإن الشيطان يكمن في تفاصيل فرض الإصلاحات وصدور القوانين وتطبيقها، فقد شهدنا سابقاً صدور قوانين بشأن الحوكمة فيما مرّت عشرات السنين من دون أن يكون هناك مؤسسات لتطبيقها.

لو كانت الحوكمة قد قامت بهذه المهمة، لكان ابتدأ التفكير في بلورة بداية تفاوض من فوق مع صندوق النقد الدولي، وتحضير الخيارات وأنواعها قبل التقدّم للتفاوض مع الصندوق، إذ لا يمكن تقييم الخطة وإطلاق آلية للتفاوض إلا في ظل وجود تصوّر واضح يشير إلى أي الخيارات المحبّذة عملياً. فبهذا القدر من الوضوح والتفصيل الذي يتضمن تعدّد الخيارات يجب أن يدور التفاوض... لو حصل ذلك، لأصبح التفاؤل ممكناً بأن هناك إعادة تكوين لمركز القرار على عكس ما هو حاصل اليوم.

إذاً، كيف تبدو إدارة الأزمة؟ لا يمكن إدارة الأزمة إلا بحكومة من خارج المنظومة وبصلاحيات تشريعية، يجب أن تكون هذه الحكومة من العيار الذي لا يسأل عن الطوائف والمصالح الخاصة. فالوضع ماساوي للغاية. ففي ظل السلطة القائمة، التفكير كله يدور حول كيفية إجبار الناس على إنفاق الدولارات المخزّنة في المنازل، واستجرار مساعدات أكبر من المغتربين، حتى إجبارهم على تسييل بعض موجوداتهم لتدبير أمورهم. استمرار هذا الوضع ليس أمراً جدياً أو مجدياً، بل هو طريق لاستهلاك ما تبقى لدينا من موارد بسرعة قياسية: هجرة، بطالة، احتمال مخاطر أمنية، اتجاه أكبر نحو الفيدرالية... هذا هو معنى السقوط الحرّ.

ثمة طرف هو مصرف لبنان، يعيد تركيب اجندة لبنان كل مرّة بطريقة من خلال تعاميمه وقراراته

تعلّق الناس بالاستقرار ورغبتهم فيه أدّيا إلى نجاح محاولة الإيهام بأن تراجع سعر الصرف بالطريقة التي حصل فيها يمكن ان يكون مستداماً

سمير المقدسي
لابد من وضع وتنفيذ خطة تعافٍ سليمة بمعزل عن أيّ تفاهم مع الصندوق

إن خطّة حل الدين العام التي أعدّتها اللجنة الوزارية المسؤولة والتي نشرتها الصحف، لمناقشتها مع صندوق النقد كانت خاطئة لجهة تحميلها المودعين، أي المدّخرين، العبء الأكبر من هذا الحلّ عبر شطب قسم كبير جداً (هيركات) من الودائع بالعملة الأجنبية وتحويل ما تبقّى إلى الليرة اللبنانية بأسعار صرف تُقرّر اعتباطياً وتسود على مدى زمني يمتدّ طوال 15 سنة.

ولا غرابة أن صندوق النقد لم يتقبّل حلاً كهذا، والذي لو قُيّد له أن ينفّذ لكان قد أضرّ بالاقتصاد الوطني والجهاز المصرفي اللبناني ناهيك عن تداعياته القانونية. نأمل بأن تعيد اللجنة المسؤولة النظر في جدولة الدين العام حتى يكون من أهدافها عدم تحميل المدّخرات الوطنية العبء الأثقل من متطلبات المعالجة، وطمأنة المدّخرين من خلال ضمان سلامة ودائعهم بالعملة الأجنبية، فلا تجعلهم يبتعدون بودائعهم المستقبلية عن النظام المصرفي اللبناني حتى لو تمّ إصلاحه جذرياً من ضمن الخطة المرجوّة للتعافي الاقتصادي.

في ما يتعلق بتقلّص فرص الاتفاق مع صندوق النقد في فترة ما قبل الانتخابات، فإنني أتوقع أن يواصل مصرف لبنان سياسة تثبيت سعر الصرف وتحمّل كلفتها أقلّه حتى انتهاء الانتخابات. هنا يبرز السؤال: هل ستمضي الحكومة في تنفيذ الجوانب الأخرى لخطة التعافي بالتزامن مع التفاوض مع الصندوق حتى لو لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي معه قبل الانتخابات؟ وبما أن اتفاقاً كهذا يشكّل جانباً واحداً من خطة التعافي، فإن المضي في تنفيذ بعض جوانب الخطّة أو بعضها على الأقل، قد يخلق مناخاً إيجابياً وبدوره قد يخفّض كلفة تثبيت سعر الصرف، لكن في المقابل وفي حال عدم التفاهم مع الصندوق وتوقف التفاوض معه، إضافة إلى عدم تنفيذ الجوانب الأخرى من خطّة التعافي، فإن تمكّن مصرف لبنان من تثبيت سعر الصرف يصبح على المحكّ مع كل ما ستكون عليه تبعات هذا الواقع لاحقاً.

لا بدّ من وضع وتنفيذ خطّة تعافٍ سليمة ومتكاملة اقتصادياً ومالياً واجتماعياً توحي بالثقة بمعزل عن التوصل إلى أيّ تفاهم مع الصندوق أم لا.

3240
مليار ليرة هي قيمة التراجع في الكتلة النقدية في التداول منذ بداية تطبيق التعميم 161 حتى منتصف شهر شباط الحالي. علماً بأن تدني في حجم هذه الكتلة سجل قبل 15 يوماً نحو 3700 مليار ليرة، ما يعني أن مصرف لبنان عاد إلى ضخ سيولة بالليرة رغم محاولته الامتناع عن ذلك

سيناريو إطفاء الخسائر بحسب خطة الحكومة

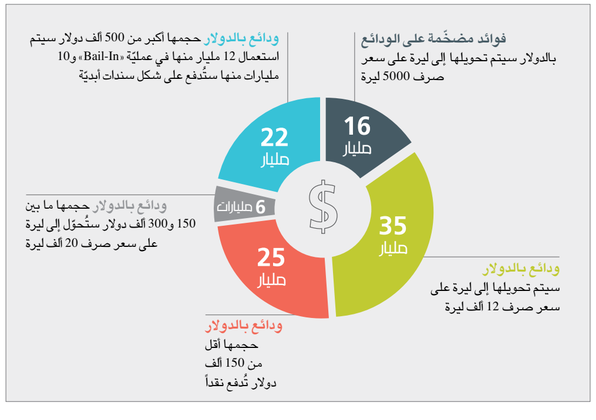

«M1» في ميانمار استراتيجيّة التوحّش

في الأنظمة الرأسمالية، لا همّ لرأس المال إلا تحقيق المزيد من الأرباح. إشباع توحشه في مراكمة الأرباح وتوسيع ساحات العمل هو المعيار الوحيد. ثمة الكثير من الأمثلة وآخرها صفقة بيع شركة الاتصالات في ميانمار «تيلينور»، للأخوين ميقاتي

يقول الملياردير الأميركي وارن بافيت: «كُن خائفاً عندما يكون الآخرون جشعين، وجشعاً عندما يكون الآخرون خائفين». يُعبّر هذا القول عن أحد استراتيجيات الاستثمار في الأسواق الرأسماليّة المتعلقة بفكرة الاستثمار خلال الأزمات. فحوى الاستراتيجيّة، أن الأزمات هي فرصة للاستثمار في مختلف الأدوات (السندات والأسهم وغيرها) لاستغلال سعرها المنخفض. ويعود ذلك إلى حقيقة أنه خلال الأزمات يلجأ معظم المستثمرين إلى تسييل أصولهم الآمنة ما يؤدي إلى انخفاض سعرها السوقي، أي أن استراتيجية الاستثمار في الخوف تنطوي على مخاطر مرتفعة لا يتحمّلها أي مستثمر، لأنها تحتاج إلى قدرة على تحمّل المخاطر والخسائر. لذا، من يتّبع هذه الاستراتيجيّة هم المستثمرون الكبار القادرون على حمل مخاطر مرتفعة مقابل أرباح هائلة. إنها استراتيجية التوحّش.

في الواقع، ثمة مثال طازج لهذه الاستراتيجية. ففي ميانمار قرّرت شركة «M1» المملوكة من الأخوين نجيب (رئيس حكومة لبنان) وطه ميقاتي، شراء فرع شركة الاتصالات «تيلينور» النروجيّة العاملة في ميانمار. وكانت رغبة «تيلينور» في الانسحاب من السوق الميانماري، مرتبطة بالحفاظ على سمعتها في الأسواق المالية بعد الانقلاب العسكري الذي حدث هناك في شباط الماضي 2021 خوفاً من إجبارها على تسليم داتا الاتصالات للقوات المسلّحة التي تسلّمت السلطة هناك.

ففي شباط 2021 أطاحت القوات المسلّحة حكومة «أونغ سان سو كي» وتسلّمت السلطة. بعد الانقلاب، أصبح الهمّ الأكبر للشركات الأجنبيّة المستثمرة في ميانمار الخروج باستثماراتها حتى لا يرتبط اسمها بالنظام العسكري الموجود هناك. وشركة «تيلينور» أبدت رغبتها في الخروج من هذه السوق علماً بأنها واحدة من إحدى الشركات الأربع التي تشغّل قطاع الاتصالات في ميانمار. في البداية حاولت «M1» المملوكة من الأخوين ميقاتي، شراء هذه الشركة، إلا أن السلطات في ميانمار لم توافق على الصفقة لأنها أرادت مشغلاً محلياً يأخذ مكان «تيلينور». لكن لم تمضِ فترة طويلة حتى عادت «M1» مع تحالف رجال أعمال من ميانمار مقرّبين من السلطة العسكريّة الحاكمة، بحسب «رويترز»، وقدّموا عرضاً مشتركاً لشراء فرع «تيلينور». هكذا أعطت السلطات في ميانمار الموافقة على إتمام الصفقة ما أثار مخاوف الناشطين الميانماريين من تسليم بيانات اتصالاتهم لقوى السلطة العسكرية بعدما تبيّن أن تحالف الشركات بقيادة «M1» مقرّب من السلطة الحاكمة.

ما هو مثير للاهتمام أن الشركات التي تدّعي الخوف على سمعتها من العمل في ظلّ السلطة العسكريّة في ميانمار وتريد الخروج من السوق لهذا السبب، لا تأبه بأن بيانات الاتصالات قد تعرّض «الناشطين» للأذى في حال تم كشفها. أي أنها شركات باحثة عن الربحية فقط وعندما أصبح استثمارها في ميانمار ينطوي على تأثيرات سلبية على مركزها المالي ما قد ينعكس سلباً على ربحيتها المستقبلية، قرّرت الانسحاب. خوفها على سمعتها مردّه إلى وجود احتمال بأن تهتزّ ثقة المستثمرين ما يعرّضها لخسائر في قيمة أسهمها. لذا، قرّرت الشركة التضحية باستثمار كبير سيترتب عليه أكلاف مالية قد يفرضها حكم قضائي، إذ إن الخروج تخضع لقانون حماية البيانات الذي أقرّه الاتحاد الأوروبي. وهذا القانون هو ما يبني عليه «الناشطون» قضيّتهم في المحكمة النروجية ضد قرار شركة «تيلينور». وبحسب منظمة «SOMO»، قد تفرض المحكمة على الشركة غرامة تبلغ نحو 500 مليون دولار، لخرقها القانون، وهو مبلغ يمثّل 4% من إيرادات الشركة عام 2020 ونحو خمسة أضعاف قيمة صفقة بيع فرعها في ميانمار (105 ملايين دولار). بمعنى أوضح، شركة «تيلينور» كانت جاهزة لتعرّض نفسها لمخاطر المحاكمة بسبب خرق قانون حماية البيانات، في مقابل عدم خسارة قيمة أسهمها في الأسواق المالية، إذا بقيت في السوق «الميانمارية». وهي لم يكن لديها أي مانع يعيق تقديم بيانات الاتصالات إلى الشركة الجديدة، مع ما يعنيه ذلك من مخاطر على «الناشطين».

في مقابل ذلك، لم تكترث شركة «M1» إلى أن صفقتها لم تُقبل إلا بعدما قدمت اتفاق شراكة مع مجموعة من رجال الأعمال المقرّبين من السلطة العسكريّة. والأخوان ميقاتي، لديهما تاريخ حافل في صفقات مماثلة في قطاع الاتصالات بحثاً عن الربحية الفاحشة التي وضعتهما على لائحة أثرياء العالم وأدخلتهما نادي أصحاب المليارات.

صحيح أن الدراسات تشير إلى أن رأس المال يتجنّب الدخول إلى الأسواق التي تشوبها النزاعات والفساد والأوضاع الأمنية والعسكرية غير المستقرّة، إلا أن رأس المال لا يتشابه، إذ إن بعضه يبحث عن اقتناص الفرص عبر خوض مغامرات استثمارية، حتى لو كان ذلك على حساب «السمعة» أو «الأخلاقيات». لذلك لم يكن لدى شركة «M1» أي مانع في الاستثمار في قطاع الاتصالات في بلد ترتفع فيه المخاطر السياسيّة والأمنيّة، وفي صفقة عليها علامات استفهام.

18
مليون هو عدد الاشتراكات في شركة «تيلينور»، ما يمثّل 29٪ من إجمالي الاشتراكات في قطاع الاتصالات في ميانمار البالغ 61.1 مليون اشتراك، أي 113٪ من عدد السكان في البلد

13
مليار دولار هي قيمة إيرادات شركة تيلينور عام 2020 وهي تمثّل 65٪ من القيمة السوقيّة لأسهم الشركة المطروحة في السوق، التي تبلغ قيمتها 2.4 مليار دولار

إحصاءات

أي سلع يستوردها لبنان من روسيا وأوكرانيا؟

بلغ حجم الاستيراد من أوكرانيا نحو 271,5 مليون دولار في عام 2020، في حين بلغ حجم التصدير إليها نحو 950 ألف دولار، ما خلق عجزاً تجارياً لمصلحة أوكرانيا، بنحو 270 مليون دولار. في المقابل نتج من الحركة التجارية بين لبنان وروسيا استيراد بقيمة 519,6 مليون دولار وتصدير بقيمة 6,9 مليون دولار، بعجز تجاري لمصلحة روسيا قيمته نحو 513 مليون دولار. الأزمة الحاصلة بين البلدين، روسيا وأوكرانيا، ستكون لها تبعات ليست قليلة على لبنان، لا سيّما لجهة استيراد السّلع الأساسيّة. بداية، تهدد هذه الأزمة أكبر مصدرَيْن لاستيراد القمح إلى لبنان (تحتل أوكرانيا المركز الأول وتأتي خلفها روسيا)، ما يعني تهديد الأمن الغذائي للبنان الذي يعتمد بشكل كبير على الخبز في وجباته اليوميّة. وفي خضم أزمة عالميّة للقمح، من الصعب إيجاد بدائل عن القمح الروسي والأوكراني بشكل بسيط. كما تهدد الأزمة أكبر مصدرَيْن لاستيراد زيوت البذور (تحتل أوكرانيا المركز الأوّل وتليها روسيا)، وهو أيضاً عنصر أساسي في غذاء اللبنانيين. وأوكرانيا هي أكبر مصدّر للشعير إلى لبنان، ما يُهدد القطاعات الزراعية التي تستخدم الشعير كنوع من العلف. كما أن أوكرانيا هي أكبر مصدر لاستيراد منتجات الحديد المسطّح. أما بالنسبة لروسيا فهي ثاني أكبر مصدر لاستيراد الزيوت النفطية، بقيمة 426 مليون دولار، والتي يصعب تعويضها من أي مكان آخر بسبب حجم الاستيراد الكبير. كذلك تعد روسيا أكبر مصدر لاستيراد الفحم الحجري والكبريت. إضافة إلى أن لبنان يعتمد بشكل كبير على أوكرانيا وروسيا لاستيراد الطوابع الماليّة والبريديّة، حيث تحتل أوكرانيا المركز الأوّل بين مصدّري هذه السلعة إلى لبنان، في حين تحتلّ روسيا المركز الثالث. لذلك، فإن الأزمة بين البلدين المذكورين ستضع لبنان أمام تحدٍّ كبير لإيجاد مصادر أخرى لهذه السّلع التي يعتمد استيرادها عليهما، والتي يُصنّف بعضها سلعاً أساسية، سواء كان من ناحية الغذاء أو الطاقة.

أوكرانيا		روسيا	
السلعة	القيمة (مليون دولار)	السلعة	القيمة (مليون دولار)
قمح	119,1	زيوت نفطيّة	426
زيوت بذور	44,3	زيوت بذور	25
قضبان حديد	19,6	قمح	22
أبقار حيّة	17,9	ورق وكرتون	5
منتجات حديد مجلخة	16,6	فحم حجري	3,1
ذرة	12	كبريت	3,1
طوابع بريديّة وماليّة	7,4	خشب منشور	2,7
شعير	5,6	طوابع بريديّة وماليّة	2,6
سكّر قصب	4,5	منتجلا حديد مجلخة	2,6
فول صويا	4,2	بقول قرنيّة	2,4

المصدر: الجمارك اللبنانية

مؤشر

الأسعار نحو مزيد من الارتفاع

ليست العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا هي السبب الوحيد لارتفاع أسعار السلع الأساسية، إذ كان التضخّم يسيطر على الدول بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، وكان له أثر واسع في رفع الأسعار حول العالم. لو أخذنا سلّة من أسعار القمح والغاز والنفط والذرة سيتبين أن الارتفاع فيها منذ مطلع السنة الجارية ولغاية نهاية شباط، بلغ 15,7%. ويتوقع أن تواصل الأسعار ارتفاعها لأسباب عدّة:

- أن المصارف المركزيّة حول العالم تتوقّع أن يبقى التضخّم مسيطراً على المشهد العام اقتصادياً واجتماعياً، بالإضافة إلى أن التوتّر الحاصل بين روسيا وأوكرانيا ستكون له تداعياته الممتدّة على المدين القصير والمتوسّط.

- في الأصل، أدّت السياسات التي اتبعتها الدّول المتقدّمة اقتصادياً خلال أزمة كورونا، إلى ارتفاع المعروض النقدي في العالم بشكل كبير، وهذا ما أدّى إلى انتفاخ الطلب على السّلع في السوق، في مقابل سيطرة الاضطرابات على مستوى العرض ما حدّ من إمكانية التوازن بينه وبين حجم الطلب. فالارتفاع في الطلب مقابل الانخفاض في العرض خلق موجةً من الارتفاع في أسعار السّلع. وتبعتها موجة من التضخّم بدأت منذ منتصف العام الماضي 2021، لكنّ هذه الموجة تسارعت في الأشهر الأخيرة بشكل كبير، خصوصاً مع بداية السنة الحاليّة.

- العامل الأهم، كان ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير. لأن النفط هو مدخل أساسي في كل عمليات ومجالات الإنتاج، سواء كانت زراعيّة أو صناعيّة أو تكنولوجيّة، ما يعني أن ارتفاع أسعار النفط يرفع أسعار كل السّلع. كما أن النفط جزء أساسي من سلاسل التوريد، لأن نقل المنتجات يعتمد عليه، ما يعني أن كلفة النقل تتأثر أيضاً بارتفاع سعر النفط. كل هذه العوامل تجعل أسعار النفط حلقة محوريّة تنعكس على أسعار باقي السّلع.

- كذلك أدّت الأزمة الأخيرة بين روسيا وأوكرانيا إلى تسارع الارتفاع في أسعار السّلع الأساسيّة. فمع أي توتّر عسكري ترتفع أسعار النفط بشكل تلقائي، بسبب زيادة الطلب عليه نتيجة الخوف الذي يعمّ الأسواق. وارتفعت أسعار القمح والذرة بسبب هذه الأزمة أيضاً، لأن البلدين المعنيين فيهما هما من أكبر المنتجين لهذه الحبوب. فروسيا هي أكبر منتج للقمح في العالم، وأوكرانيا هي خامس أكبر منتج، وتبلغ حصّتاهما مجتمعتين نحو 30% من السوق العالمية. وعلى صعيد إنتاج الذرة تُعد أوكرانيا من أكبر مصدّري هذه السلعة في العالم.

لذلك، فإن التوتّر العسكري أنتج حركة كبيرة في السّوق حتى قبل بداية الحملة العسكريّة لأسباب عدّة:

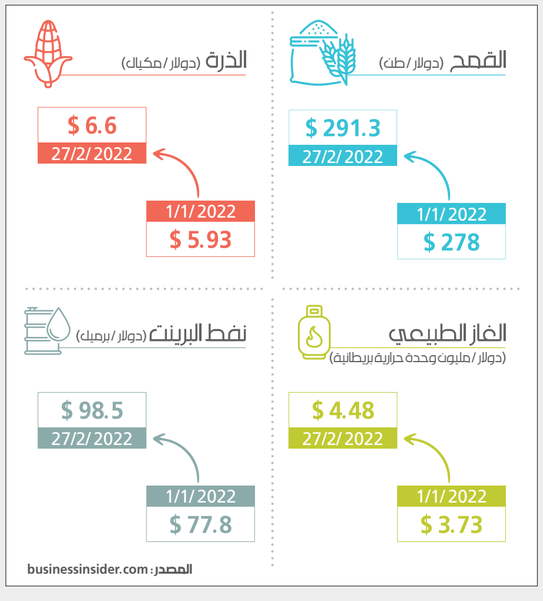

أولاً، لأنه لا يمكن إيجاد بديل لسد العجز في حال خسارة إنتاج البلدين من الذرة والقمح، ولا يمكن للسوق العالمي أن يعوضه، ما يعني أن أي إشارة إلى اضطراب قد يحصل في عمليّة الإنتاج أو التصدير من البلدين سيتلقّفه السوق بإحداث فوضى، من شأنها أن تزيد الطلب، سواء لتغطية الحاجة أو بهدف التخزين.

ثانياً، إن الاضطراب بين البلدين يعني دخول سلاسل توريد هذه السّلع في تأخير تدوم انعكاساته لفترات طويلة. وهذا التأخير في سلاسل التوريد يعني تأخيراً في تلبية طلبات الحصول على القمح والذرة، وسيؤدي أيضا إلى تأخير كل الطلبات المستقبليّة. وقد حدث أمر مشابه خلال أزمة جائحة كورونا، عندما شهد العالم نقصاً في حاويات نقل البضائع، وهو ما أدّى إلى تأخير الشحنات على أنواعها على مدار سنة كاملة، ونتيجة للخوف من تعطّل سلاسل التوريد، ازداد الطلب على القمح والذّرة في السّوق، في مقابل محدودية العرض التي سبّبها انخفاض إنتاج ذلك الموسم، وأدى كل ذلك إلى ارتفاع الأسعار.

أخيراً، إن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي سببه بشكل أساسي الأزمة بين روسيا وأوكرانيا. فمع ازدياد التوتّر بين البلدين، كان موقف الدّول الأوروبيّة صريحاً بوقوفها إلى جانب أوكرانيا. وأوروبا تستورد ثلث حاجتها من الغاز الطبيعي من روسيا. وأحد ممرات الغاز الروسي إلى أوروبا يمرّ عبر أوكرانيا. هذا الأمر دفع أسعار الغاز صعوداً. أولاً لأن الأسواق تتوقّع تحوّل الطلب الأوروبي إلى الغاز المسيّل، وثانياً لأن انقطاع الغاز الروسي عن أوروبا يعني انخفاض عرض الغاز في العالم بشكل كبير. مع العلم أننا ما زلنا في فصل الشتاء، ما يعني أن الطلب على الغاز في أوروبا لن ينخفض قريباً. لكل ذلك، يبدو أن توقّع السوق لهذا التفاوت بين العرض والطلب من شأنه أن يرفع أسعار الغاز بشكل تلقائي.

الزراعة العضوية: أوان التخلّص من هيمنة الرّيع

أدّت هيمنة الريع على الإنتاج إلى تدمير القطاع الزراعي وخفض حصّته من الناتج المحلي الإجمالي. لكن الهيمنة الريعية ليست أزمة القطاع الوحيدة، بل يُضاف إليها مخاطر من أبرزها الأساليب الزّراعيّة المعتمدة لدى غالبية المزارعين. وإهمال أراضي «المشاع» المملوكة من الدولة والتي يمكن استصلاحها لمواجهة معركة الأمن الغذائي

بهجت سعيد

يقول أحد أساتذة الزراعة البيئية المستدامة في الجامعة اللبنانية: «مع وجود خبرات لبنانية لا يُستهان بها في مجال الزراعة العضوية، ومقاييس لبنانية أيضاً معتمدة في هذا النوع من الزراعات، يمكن استثمار أراضي الدولة (المشاع) في الزراعة العضوية، ولا سيما أنّ في لبنان تنوّع طبيعي وتربة خصبة تسمح بإنتاج زراعات عضوية». ورغم وجود هذه الفرصة، وانتشار مفهوم الزراعة العضوية في لبنان كردّ فعل على المخاوف البيئية الناتجة من الآثار السلبية للممارسات الزراعية التقليدية التي تهدّد صحة الإنسان، إلّا أنه لم يتم تنظيم قطاع الزراعة العضوية بشكل هادف. فالمشروع الذي أعدّته وزارة الزراعة عام 2005 «القانون الوطني للزراعة العضوية»، لم يصدر بتشريع من مجلس النواب، ما دفع وزارة الزراعة إلى الاستعاضة عنه بقرار وزاري بتاريخ 2011/11/21 رقمه 1033/1 ينظّم قطاع الزراعة العضوية إلى حين صدور القانون الخاص بهذه المسألة.

يلفت المهندس الزراعي نبيل أبي خير، إلى أنّ «معالجة أزمات القطاع الزّراعيّ والمزارعين في لبنان تحتاج إلى التّحوّل التّدريجي نحو الزّراعة العضويّة». فهذه الزراعة بحسب تعريف هيئة الدّستور الغذائيّ المشتركة بين منظّمة الأغذية ومنظمة الصحة العالمية هي: «النظام الشامل لإدارة الإنتاج الذي يعزّز سلامة النظام الإيكولوجي الزراعي بما فيه التنوع والنشاط البيولوجي في التربة، ويركّز على استخدام أساليب الإدارة بدلاً من المدخلات غير الزراعية والمواد المصنّعة». وهذا التحوّل لا يتم من تلقاء نفسه، بل يتطلّب رؤية واضحة. هنا يأتي دور وزارة الزراعة. بحسب أبي خير، فإنّ هذا التّحوّل يجب أن يتمّ وفق خطّة تعدّها وزارة الزّراعة بالتّعاون مع التّعاونيّات الزّراعيّة عبر استصلاح الأراضي المهملة في المناطق، وتعميم ممارسة الزّراعة العضويّة على المزارعين. بمعنى أوضح، يتطلّب الأمر توسيع رقعة المساحات الزراعية وتخصيصها للزراعة العضوية. والمساحات متوافرة في «مشاع» الدولة، إذ تُشير إحصاءات المديرية العامة للشؤون العقارية، إلى أنّ الدولة اللبنانية تملك 60480 قطعة أرض بمساحة 859,6 مليون متر مربع يتمركز 85% منها في بعلبك والهرمل والبقاع الغربي ورحلة والجنوب والشوف وجبل لبنان. في ظلّ غياب التنظيم إضافة إلى بنية اقتصاد مهيمنة، ما زال عدد المشغّلين في قطاع الزراعة العضوية لا يتجاوز 170 مشغلاً، وفق إحصاءات وزارة الزراعة.

تُشير إحصاءات المديرية العامة للشؤون العقارية، إلى أنّ الدولة اللبنانية تملك 60480 قطعة أرض بمساحة 859,6 مليون متر مربع

وغالبية هؤلاء اتخذوا قرار الانتقال إلى الزراعة العضوية، بشكل فردي. يلفت المزارع جمال الحسنية، وهو مجاز في إدارة الأعمال، إلى أنّ «قرار الزراعة عضويّاً اتّخذه بناءً على مرض ابنه الناجم عن إرضاعه حليب الأطفال المصنّع». ويقول إنه بدأ الزراعة عضوياً «لتأمين حاجات عائلتي منذ خمس سنوات، واليوم باتت مزروعاتي مطلباً في السوق». ويعتمد الحسنية على عدّة وسائل عضوية في زراعته، منها الزراعة المترافقة التي استخدمها أجدادنا القائمة على زراعة أي نوع من المزروعات إلى جانب أحد الأزهار المرافقة (الحبق، الريحان، الهليون والقطيفة،...). ويعزو ذلك إلى أنّ «الزراعة المترافقة تحمي المزروعات الأكثر حساسية تجاه الظروف المناخية، وتكافح الآفات عبر جذب الحشرات النافعة التي تقضي على الحشرات الضارّة». لا يكتفي الحسنية بالزراعة عضوياً بل يقوم بتربية حيوانات الماعز والغنم والدجاج والحمام عن طريق الرعي الطبيعي بالعلف البلدي (الفصّة، الباقية، البرسيم، الشعير، القمح والذرة).

الحسنية لم يكن وحده من اتخذ قراراً كهذا، فالمزارع حسام ملاعب، يزرع عضوياً في بستانه منذ خمس سنوات. يقول: «بدي طعمي ولادي وأهلي وزبايني أكل صحي». يؤمّن الأسمدة الحيوانيّة من مزارع الدجاج والأبقار، فيقوم بتعقيمها وتعريضها للشمس لتتنقّى من البذور النباتية غير العضوية في روث الحيوانات. أيضاً ينطلق المزارع فادي يونس من مبدأ «العقل السليم في الجسم السليم» في نشاطه الزراعي: «الأرض والأولاد أمانة، بزرع وبسمّد وبسقي عضوي لحافظ عالأمانة». ويُضيف: «انخفاض تكلفة الزراعة بالإضافة إلى تقديم جودة إنتاج زراعي صحي للزبائن، والحفاظ على التربة أهم ما دفعني للزراعة عضوياً».

من ميزات الزراعة العضوية أنها «تحافظ على البذور الزراعية الأصلية التي تقلّصت بفعل تهجين البذور المهجّنة والمستوردة»، كما يقول الناشط البيئي حسن فقيه. ويلفت إلى أنّ «الزراعة العضوية لا تشكّل حلّاً ببيئياً فحسب، إنّما تسهم في خلق فرص عمل، وتخفض الكلفة على المزارعين، كما تُسهم في تحقيق الأمن الغذائي والصحّي للبنانيين». المكاسب من الزراعة العضوية كبيرة أيضاً. فهي تقدّم الحلول لمشكلة النفايات عبر فرزها وتسميدها واستخدامها في العمل الزراعي، وتُسهم في الاستثمار في التنوع البيولوجي للبنان بطريقة ممنهجة، بالاستفادة من الأنهر لتوليد الطاقة والري.

سوف بـ40 مليار دولار في 2007

قالت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «فاو»، في تقرير عُرض خلال المؤتمر الدولي للزراعة العضوية والأمن الغذائي في روما عام 2007، إنّ «الزراعة العضوية لم تعد ظاهرة خاصة بالبلدان المتقدّمة فقط، بل باتت شائعة تجارياً في 120 بلداً حيث تفوق مساحة الرقعة 13 مليون هكتار في سوق تبلغ قيمته 40 مليار دولار». وأيضاً بحسب «فاو»: «تتوسّع تجارة المنتجات العضوية بمعدل يتراوح بين 15% و20% سنوياً منذ عام 2002، وصار أكثر من 100 بلد يصدّر المنتجات العضوية، كما ينضوي في السوق الدولية للمنتجات العضوية أكثر من 400 هيئة عامة وخاصة».

النموذج الكوبي

استطاعت كوبا أن تزيد الإنتاج الزّراعي في المناطق الواقعة حول العاصمة هافانا، من 500 ألف طن في عام 1991 إلى 5 ملايين طن في عام 2000 بفعل اعتمادها على الزراعة العضوية نتيجة للحصار المفروض عليها

شهيّة الغرب للعقوبات المالية والاقتصادية على روسيا، فتحت الحديث عن نظام «سويفت» لأنظمة الدفع. فهو القناة الأساسية التي تربط النظام المالي العالمي بعضه ببعض. مقرّه بلجيكا وتسيطر عليه الولايات المتحدة الأميركية. رغم ذلك، تبيّن أن السيطرة على القناة لا تمنح الأفضلية دائماً لأن المسألة متعلقة أولاً وأخيراً بالعلاقات التجارية والاستثمارية، فضلاً عن أن هذه القناة رغم فعاليتها ونسبة استعمالها الواسعة، إلا انها ليست الوسيلة الوحيدة لإجراء عمليات الدفع حول العالم

حياديّة «سويفت» تحت السيطرة الأميركيّة

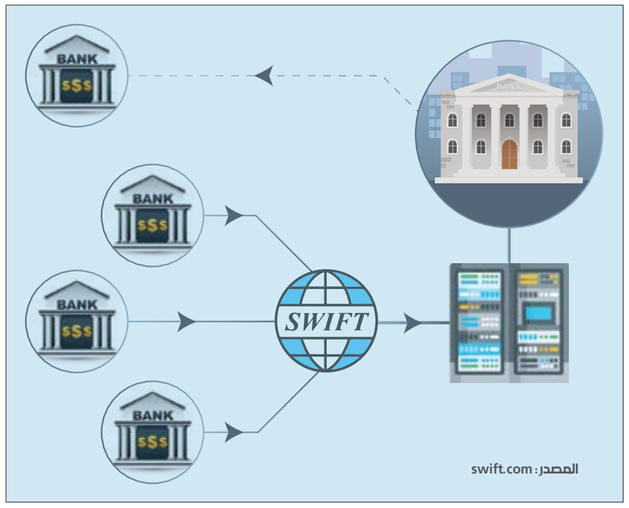

في عام 1973، أسّست ستة مصارف دوليّة كبرى تشرف عليها المصارف المركزيّة، بما فيها بنك كندا، والاحتياطي الفيدرالي الأميركي، والبنك المركزي الأوروبي، نظام «SWIFT». الشكل القانوني - المؤسساتي كان عبارة عن «تعاونية» انضوت فيها هذه المصارف، وحُدّد مقرّها الأساسي في بلجيكا لإسباغ صفة «المحايد» على عملها. فهو في النهاية عبارة عن نظام معلوماتي لضمان عمليات الدفع، وهذا وحده يتطلّب استدراج ثقة الأطراف المرتبطة به. فهو نظام يوصف بأنه خط «الأنابيب» الذي يربط النظام المالي العالمي بعضه ببعض. ويُعدّ نقطة مركزية للنظام المالي العالمي، إذ لا يمكن نقل الأموال من دونه عبر الحسابات المصرفية حتى من خلال القنوات الخلفية. كل المصارف حول العالم تستعمل هذا النظام.

> **يعد الـ «SWIFT» نقطة مركزية للنظام المالي العالمي، إذ لا يمكن نقل الأموال من دونه عبر الحسابات المصرفية حتى من خلال القنوات الخلفية**

قبل تأسيس «SWIFT»، كانت 90% من رسائل الدفع المصرفية الدولية تُحوّل عبر البريد. غير «SWIFT» هذا الواقع، من خلال تقديم «آلة طباعة عن بعد» تعمل بسرعة أكبر من البريد وهي أقل عرضة للأخطاء. في الوقت الحاضر، عندما يتحدث الناس عن «SWIFT»، فإنهم لا يقصدون قطعة من الأجهزة أو مؤسّسة، إنما نظام الاتصالات الذي يديره «SWIFT»، وهو المسؤول عن أكثر من نصف المدفوعات العالمية القيمة عبر الحدود حول العالم. هو أشبه بشبكة رسائل نصية، باستثناء أنه بدلاً من إرسالها بواسطة الـ«SMS»، يتم إرسال رسائل مشفّرة بلغة خاصة بنظام «سويفت» للربط بين مؤسسات مالية في أكثر من 200 دولة حول العالم. وتتضمن هذه الرسائل أوامر وتأكيدات الدفع. عملياً، لا يرسل «SWIFT» الأموال بنفسها، بل يجعل التحويلات ممكنة من خلال الحرص على وصول المعلومات بين الأطراف المعنية، وتأكيد عمليات التسليم. إنه قناة بمثابة ضمانة لعمليات التسديد والتحويل الجارية حول العالم.

42
مليون
رسالة مالية
يتم إرسالها وتسليمها
يومياً عبر نظام
«سويفت»
وهي مكتوبة برموز
خاصّة بهذا النظام

11000
مؤسسة مالية
حول العالم
ترتبط بنظام «سويفت»
وتستفيد من خدماته
وضمانته لتأكيد
دفعه الأموال

يعمل نظام «SWIFT» على الشكل الآتي على سبيل المثال: إذا أراد أحد عملاء فرع «Bank Of America» في نيويورك إرسال أموال إلى صديقه العميل في مصرف «UniCredit Banca» في فرع جزيرة البندقية، يمكن للعميل الموجود في نيويورك الدخول إلى فرع «Bank Of America» واستخدام رقم حساب صديقه ورمز «SWIFT» الخاص بـ«UniCredit Banca» لفرعه في البندقية، يعمد إلى إرسال الأموال إلى الحساب المقصود في الفرع المقصود. وعبر شبكة «SWIFT» الآمنة يرسل «Bank of America» رسالة تأمر بتحويل المبلغ إلى فرع «UniCredit Banca». وبمجرد أن يتلقّى «Unicredit Banca» رسالة «SWIFT» حول الدفعة الواردة، سيقوم بتسوية الأموال وإيداعها في حساب العميل الإيطالي.

لا يراقب «SWIFT»، وهو «أداة محايدة» بحسب وصفه لنفسه، الرسائل التي يرسلها المستخدمون أو يتحكّم فيها. لكنه، مثل أي منظمة قانونية، يخضع للنظم الوطنية والدولية. هذا يعني أنه إذا قامت دولة ما بفرض عقوبات على دولة أخرى، فيجب على «SWIFT» الامتثال. وقد حدث ذلك من قبل. فمثلاً، في آذار 2012، أصدر الاتحاد الأوروبي قوانين تحظر على مقدمي الخدمات المالية، من ضمنهم نظام «SWIFT»، من خدمة المصارف الإيرانية الخاضعة للعقوبات. ولأن المقر الرئيسي لشركة «SWIFT» موجود في بلجيكا، وبالتالي هي جزء من الاتحاد الأوروبي، كانت الشركة ملزمة بفصل المصارف الإيرانية عن شبكتها. وبعد بضع سنوات، بعد الاتفاق النووي الإيراني-الأميركي، أعاد نظام الـ«SWIFT» المصارف الإيرانية إلى شبكته، إنما قطعها مجدداً في عام 2018 على إثر الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة لعزل إيران مجدداً. في كلتا المرتين اللتين أخرج فيهما النظام المالي العالمي، المصارف الإيرانية عن شبكة «سويفت»، انخفضت صادرات النفط الإيرانية بأكثر من النصف، وفجأة لم يكن لدى عشرات مليارات الدولارات أي وسيلة للوصول إلى إيران أو الخروج منها. ورغم هذه التداعيات الهائلة، إلا أن النصف الآخر من الصادرات الإيرانية وجد طريقة إلى مقاصده وتسديد ثمنه بعيداً من شبكة «سويفت».

552 مليار متر مكعّب
أيّ ثمن ستدفعه أوروبا للغاز الروسيّ؟

يعبّر هذا الرقم عن استهلاك أوروبا للغاز الطبيعي في عام 2021، ويُقدّر التوريد الروسي للغاز عبر أنابيبها إلى أوروبا بنحو 40% من هذه الكميّة. إن هذه الحاجة الهائلة للغاز تُعد من أكبر نقاط ضعف أوروبا في مواجهة العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا. وتهديد حركة الغاز المنتقل من روسيا إلى أوروبا، أمر يرد يومياً في التقارير والتصريحات. لذا، من المهم النظر في تبعات خطوة كهذه، أو حتى احتمال حدوثها، على كلفة استهلاك الدول الأوروبيّة للغاز.

قبل أن تظهر الأزمة بين البلدين، كان تقدير «JP Morgan» أن كلفة الطاقة على أوروبا في السنة الجارية، مع ارتفاع أسعار الغاز بفعل موجة التضخّم التي تسيطر على الاقتصاد العالمي اليوم، ستبلغ نحو تريليون دولار، أي ضعف الكلفة المدفوعة في عام 2019 والبالغة 500 مليار دولار. كان ذلك قبل أي حديث عن احتمال انقطاع الغاز الروسي عن أوروبا. فالصراع بين أوكرانيا وروسيا انعكس أصلاً على أسعار الغاز عالمياً، التي ارتفعت خلال الأسبوعين الماضيين بنسبة 13% بسبب توقّعات السّوق بانخفاض الكميّة المعروضة. لكنّ الانقطاع الفعلي للغاز، إذا حدث، سيكون أمراً مختلفاً؛ أوّلاً، لا يمكن لأوروبا استبدال الكميّة التي تضخّها روسيا بشكل فوري، وهذا الأمر سيدفع الأسعار إلى أعلى. ثانياً، إذا أرادت أوروبا أن تلجأ إلى مصادر أخرى، فهذا يعني أنها ستلجأ إلى الغاز المسيّل، ما يعني أن الكلفة التي ستدفعها سترتفع بشكل كبير. يعود الأمر إلى أن كلفة تسييل الغاز الطبيعي باهظة فضلاً عن كلفة نقله بالبواخر وإعادته إلى شكله الأصلي عند الاستعمال، أي إعادة التغويز، لأن الغاز الطبيعي لا يمكن استهلاكه في وضعيّة السائل.

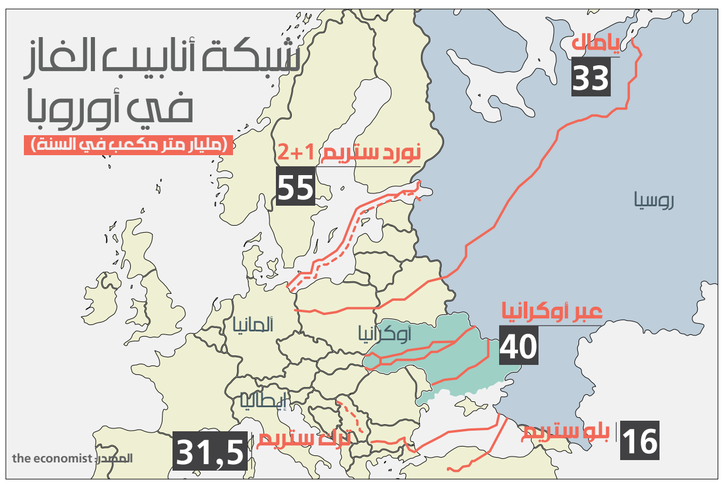

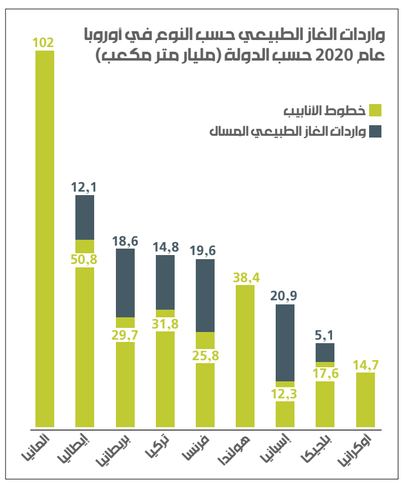

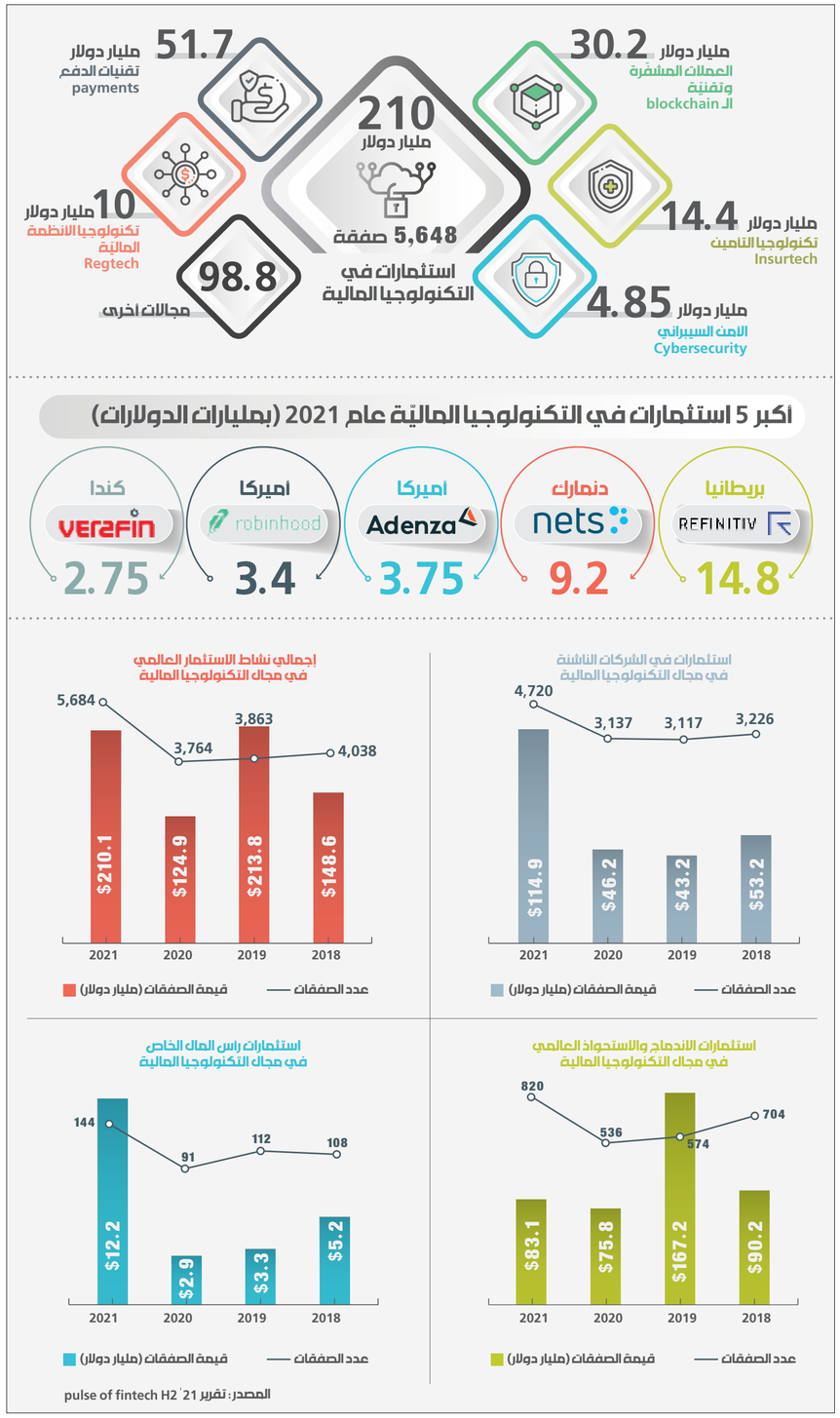

الأسواق تركّز على التكنولوجيا المالية

في السنة الماضية ازدادت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا الماليّة بنسبة 68%، وفي الوقت نفسه ارتفع عدد الاستثمارات في هذا المجال بنسبة 51%، علماً بأن الاستثمارات في الشركات الناشئة التي تعمل في التكنولوجيا الماليّة، كان لها دور كبير في الزيادة الإجمالية لهذه الاستثمارات. والدافع الأكبر لهذه الاستثمارات، يتركّز في اهتمام العالم بالعملات المشفّرة التي حقّقت زيادة كبيرة في قيمتها المتداوَلة في السوق المالية. وقد أدى الاهتمام العالمي بالعملات المشفّرة، إلى تركيز المموّلين على التكنولوجيا الماليّة نظراً إلى ارتفاع ربحيّة هذا الاستثمار. كما أن التقدّم التكنولوجي في المجالات الماليّة جعل لها دوراً أكبر في الأسواق، ما خلق حاجة إلى زيادة الاستثمارات فيها.

مقال

أعدّ رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ورقة عن خيار التوجّه نحو الشرق ستنشر على ثلاث حلقات. في الأولى يفنّد المقاربات بشأن هذا التوجّه انطلاقاً من المفهوم الأول المؤسّس لهذا التوجّه: «التحرّر من الهيمنة على البحار والمنافسة عليها». ويليها في الحلقات التالية ثلاثة مفاهيم ومنطقات أساسية مؤسّسة هي: «الرؤية الجديدة للطاقة وسياساتها»، «أولوية الاستثمار على التجارة في التنمية»، والاستثمار في التنمية و«قيود أقل على نشر التكنولوجيا». في هذه الورقة، يحاول الكاتب نقل الجدلية اللبنانية عن التوجّه نحو الشرق من المقاربات الضيّقة عن موقع لبنان في المنظومة الغربية وتداعيات الخروج عن طوعها، إلى التعامل مع توجّه استراتيجي ستكون له مفاعيل اقتصادية هائلة

نحو الشرق [1]

التحرّر من الهيمنة على البحار

عبد الحليم فضل الله

يثور جدل في لبنان في شأن ما بات يعرف بالتوجه شرقاً، أو ما يعبّر عنه على نحو أدق بتنويع الخيارات. يبدو هذا التوجه بديهيّاً ما دام أن مركز التجارة العالمية بات في الشرق، الذي سيصير أيضاً مركزاً عالميّاً للتكنولوجيا، وتبعاً لذلك ربما مركزاً ماليّاً. لكن لماذا ننخرط نحن في هذا الانقسام الحادّ بشأن قضية باتت بديهيّة بالنسبة إلى غيرنا من الدول، فتجارة كل من الولايات المتحدة الأميركيّة والاتحاد الأوروبي من جهة، والصين والهند وحدهما من جهة ثانية، تلامس 1,5 تريليون دولار سنوياً، كما تعتمد دول الغرب أكثر فأكثر على الدول الآسيوية في ترميم الانقطاعات في سلاسل القيمة عند إنتاجها سلعاً معقّدة وذات تقنيّات عالية، ولا يمكن الاستهانة أيضاً بالحجم المتزايد للتبادل والتجارة بين دول المنطقة، بما فيها دول المشرق العربي وجوارها وضفتَي الخليج، والذي كان مقدراً له أن يفتح آفاقاً أوسع للتعاون لولا انفجار الصراعات الدامية طوال العقد الماضي.

في واقع الحال، يُعزى الانقسام في الآراء بشأن العلاقة مع دول الشرق إلى وجود مقاربتين مختلفتين:

ـ من ناحية، هناك المقاربة الاقتصادية التي يتبناها أنصار «التوجه شرقاً»، وتنطوي على بُعدين: الأول تغيير الاتجاه من اقتصاد يكتفي بتداول القيمة إلى اقتصاد يُعنَى بإنتاجها، أو بتعبير آخر من اقتصاد يرتكز نموّه على الاستهلاك إلى اقتصاد يعتمد على الاستثمار. أما البعد الثاني فهو الانخراط في علاقات اقتصادية وتجارية متوازنة قدر الإمكان وخالية من الاستغلال السياسي، وتأخذ بالاعتبار ما طرأ من تغيّر في نظرة الدول الأخرى لمصالحها الاقتصادية، التي يعاد تعريفها باستمرار.

ـ من ناحية ثانية، لدينا مقاربة الذين يعارضون التوجه نحو الشرق من زاويتين: زاوية المصالح بحيث سيقوّض تغيير اتجاه الاقتصاد الامتيازات التي يتيحها الوضع الراهن، والتي تأتي في إطار التكامل بين دورة التمويل الخارجي، ودورة استخدام هذه الأموال التي ما إن تدخل البلد حتى تخضع لكل المكائد السياسيّة وتقاسم المشاريع والتلاعب بالمناقصات والمحاصصة...

لكن الأهم بالنسبة إلى المعترضين هو أنّ مقياس قبول الاتجاه نحو الشرق أو رفضه يرتبط بمحصّلاته الجيوسياسيّة، وما يخشونه هو أن يفضي تنويع العلاقات الاقتصادية إلى تحوّل تدريجي، إنما بقدم ثابتة في الخيارات الأساسيّة للبنان بعد طول انضواء في المنظومة الغربيّة، والتي ما زالت تستتبع إليها جزءاً لا يستهان به من الدولة العميقة في لبنان.

من نافل القول أنّ تغيير التوجهات الاقتصادية للبلد سيؤثر بشكل ما على مقارباته السياسية، والعكس بالعكس، لكن اعتماد مقاربة مسيّسة إلى هذا الحد في التعامل مع الخيار الشرقي، ينطوي على سوء فهم له وعدم إلمام بمنطلقاته والمفاهيم المؤسّسة له والمشاريع التي تدور في فلكه وانعكاسات كل ذلك على موقع لبنان الجديد في الجغرافيا الاقتصادية الإقليمية والعالميّة المتغيّرة وصراعاتها وتحالفاتها.

لا يمكن اختصار المفاهيم والمنطلقات المؤسّسة لهذا التوجّه بالعلاقة مع الصين وحدها، ولا بالتجاذب بينها وبين الغرب، الأميركي على وجه الخصوص، فالدول التي يُنسب إليها إطلاق هذا الخيار أو الانضواء فيه تزداد باستمرار، ومع ذلك فإن ما لا يمكن إغفاله هو أن تعاظم حجم الاقتصاد الصيني أحدث تغيّرات كبيرة في خطوط الجاذبية التي تتحكّم بفضاء الاقتصاد العالمي، وأملى نمطاً جديداً من التفكير وقواعد العمل، تتعارض وربما تتناقض مع قواعد وأنماط التفكير التي تحكم النظرة الغربيّة للأمور.

في هذا المجال، فإن الوقائع التاريخية تبيّن أن خسارة السيطرة على البحار تفقد القوى العظمى بُعدها الإمبراطوري. تنظر الولايات المتحدة الأميركية إلى هذا النوع من السيطرة بوصفه أساس أمنها القومي وضمانة لتجارتها وأمنها. من المفيد التذكير هنا برأي الأدميرال المعروف الفرد ماهان (1840-1914)، الذي كتبه قبل تطوير الأسلحة النووية والحرب على الإرهاب، المتمثّل في أن مصلحة أميركا الأساسية تكمن في منع أي قوة مناوئة لها من الوصول إلى المحيطات، فالقوة البحريّة بحسب ماهان هي أساس القوة الاستراتيجية العالمية ومن يسيطر على البحار يسيطر على التجارة ويكون الأقوى. وتؤيّد الوقائع ذلك، إذ إنّ أكثر من ثلاثة أرباع التجارة العالمية تمرّ عبر البحر، وما يزيد على 95% من بيانات الاقتصاد والتجارة والصفقات العالميّة تمرّرها الكابلات البحريّة. ومع التقدم التقني وزيادة الاعتماد على الغاز وتشدّد التشريعات البيئيّة، تضاعفت عمليات التنقيب والاستكشاف في المناطق الاقتصادية (البحرية) الخالصة للدول، وتراجعت الاستثمارات في الوقود الأحفوري والفحم بنسبة 40%، التي تساوي انبعاثاتها المضرّة بالبيئة ضعف انبعاثات الغاز الضارة على الأقل. وهذا يزيد من أهميّة البحار بوصفها مصدراً للموارد الحيويّة وليس فقط في التجارة الدولية.

> الخيار الشرقي ينطوي في مجال النقل العالمي برّاً وبحراً على رفع نسب التجارة البرية وحماية خطوط النقل البحري وخفض كلفة النقل وأجور الشحن

وبرأي جورج فريدمان وآخرين، فإنّ دولاً كالصين وإيران، تعمل على تأمين ممراتها البحريّة، أو على الأقل منع الآخرين من الوصول إليها. فالوصول إلى البحار يشكّل ضرورة اقتصاديّة لبكين، لمنع واشنطن من محاصرتها وخنق اقتصادها وعرقلة نموها. أمّا إيران فإذا لم تقدر على كسر الحصار المفروض عليها، فإن بوسعها على الأقل فرض حصار مضاد على إمدادات النفط.

تتعرض الهيمنة الأميركية على البحار لأشكال متعددة من التهديد. من الناحية العسكرية يتقلّص دور الأساطيل والقطع البحرية التقليديّة في التحكم بقواعد الصراع في أعالي البحار، وتحلّ محلها السفن الحاملة للطوربيدات والغواصات الصغيرة، والصواريخ المعزّزة بالرصد الفضائي، أي أنّ التحكّم بالبر والفضاء صار مفتاح السيطرة على البحار.

يذكر بعضهم أن اهتمام الصين وروسيا وغيرها من الدول المنافسة لواشنطن أو المتصارعة معها، بات منصبّاً على المشاعات العالمية الأربعة التي يمكن الدول الوصول إليها، ولا تخضع لولاية قانونية لدولة محددة، وهذه المشاعات هي الفضاء والجو والبحار والفضاء الإلكتروني. مع ذلك تظلّ القوة البحريّة العنصر الاقتصادي الأبرز، وفي هذا المضمار تنكفئ واشنطن لمصلحة بكين، حيث يتوقع أن تتبوأ القوة البحرية الصينية مركز الصدارة في العالم عام 2030. فيما تراجع عدد السفن الحربية الأميركية إلى أقل من النصف في غضون ربع قرن.

ولا يقف الأمر عند حدود منافسة الولايات المتحدة في البحار أو المشاعات الأربعة المذكورة، بل يتجاوزه إلى إعادة الاعتبار لطرق التجارة وحركة التبادل البري التي تحيط بها ظروف سياسية وجيوسياسيّة معقدة، ويصعب انتزاع الهيمنة عليها من دون صراعات كبرى.

وإلى جانب ذلك، فإنّ مدّ شبكات الطرق والسكك الحديد إلى مناطق جديدة يساعد دول الشرق على اختيار الممرات البحريّة الملائمة لها ولا سيما تلك التي يمكن التحكّم بها من البر (كمضيق هرمز وباب المندب)، وهذا يمكّن من سلوك ممرات ومسارات بحريّة تقع خارج متناول النفوذ الغربي.

وتُعدّ مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين عام 2013 مثالاً بارزاً على دور الاستثمار في قطاع النقل البري والبحري في تغيير الأسس الجيو ـ اقتصادية التي تقوم عليها التجارة الدولية، والتي باتت تعتمد أكثر فأكثر على الاستثمار في البنى الأساسيّة، وهذه الاستثمارات تساعد من ناحية في اختراق مناطق الهيمنة الأميركية أو الالتفاف عليها، وتحقّق من ناحية ثانية مكاسب اقتصادية للعالم كله من خلال خفض أكلاف التجارة. فعلى سبيل المثال، «يتوقع أن تنخفض مدّة الشحن بين البلدان الواقعة على طول الممر الاقتصادي الذي يصل بين الصين وآسيا الوسطى وآسيا الغربية بنسبة 12% بفضل تحسين البنى الأساسيّة للنقل في إطار مبادرة الحزام الطريق، أمّا إذا نُفّذت كل مشاريع النقل في المبادرة فستنخفض الأكلاف بنسبة تتراوح بين 1,1% و2,2% عالمياً، وما بين 5,1% و8,2% في البلدان المنضمّة إليها، وستستفيد البلدان العربية من خلال التراجع المتوقّع في الأكلاف التجارية التي تتكبدها بما يتراوح بين 1% و3% حسب درجة ارتباطها واستفادتها من تلك المبادرة».

وتؤمّن المبادرة فرصاً للبلدان العربية، وتفرض عليها في الوقت نفسه تحديات. ومع أن أيّاً من هذه البلدان لم ينضمّ بعد إليها بصفة رسميّة، فإن عدداً منها وقّع مع الصين اتفاقات للتعاون ذات صلة بها، ومنها: تونس، السودان، العراق، عمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب والسعودية. ومن المرجح أن تؤثّر المبادرة على ديناميات القوى الإقليمية وتنعكس سلباً أو إيجاباً على الدول العربيّة. ويحتمل أن يؤدّي الممرّ الاقتصادي الذي يصل الصين بوسط آسيا وغربها إلى ترجيح كفّة إيران على دول مجلس التعاون الخليجي، كون إيران مؤهلة لأن تكون مركزاً للوجستيات والنقل، ويمكن الاستفادة من قدرتها على الإمداد بالطاقة. ولا يخلو الممرّ الاقتصادي الذي يربط بين الصين وباكستان من منافع على البلدان الخليجية، ولا سيما من خلال تسهيل تجارتها النفطيّة مع الصين لكنه يهدّد مكانتها أيضاً، فميناء غوادار في باكستان يمكن أن يغدو بديلاً لموانئ الخليج ويدفع إلى تحويل التجارة الدولية بعيداً من المنطقة.

وتضع الحكومة الصينية نصب عينيها دمج لبنان والعراق وسوريا في مبادرة خط الحرير من خلال شبكات طرق سريعة وخطوط سكك حديدية. ويمكن لبنان أن يشكّل منفذاً مهماً بالنسبة إلى الصين على الشاطئ الشرقي للمتوسط وفي إعادة إعمار سوريا، وتنافسه في ذلك موانئ فلسطين المحتلة، وميناءا طرطوس واللاذقيّة اللذان زاد الاهتمام بهما أخيراً من قبل الصين ودول أخرى، كالإمارات التي ترى نفسها معنيّة بالدفاع عن دورها الاقتصادي أمام تقدم المشاريع الإقليمية والدولية الأخرى. وفي العراق تتركز استثمارات بكين في قطاع الغاز والنفط كون هذا البلد ما زال مصدراً أساسيّاً لوارداتها البترولية. وتواجه الاستثمارات الآتية من الشرق عقبات عدّة، فالأمور معلّقة في سوريا على مستقبل عمليات إعادة الإعمار والظروف السياسية المحيطة بها ومستقبل العقوبات التي فرضتها واشنطن على هذا البلد بقصد جباية أثمان سياسية مقابل رفع الحصار عنه، وتؤثر العقوبات أيضاً على لبنان الذي يغرق في أزمة اقتصادية ونقديّة وماليّة حادّة، ومع ذلك يعارض فيه أنصار النموذج القديم أي محاولة لمراجعته، وأي مسعى لتوسيع الأسواق وتنويع مصادر الاستثمار والتمويل ومجالاتهما.

نخلص مما تقدّم إلى أنّ الخيار الشرقي ينطوي في مجال النقل العالمي برّاً وبحراً على ثلاث ركائز:

الأولى: رفع نسبة التجارة البريّة من مجموع التجارة الدوليّة باستحداث شبكات هائلة من الطرقات والسكك الحديد بين الدول.

الثانية: حماية خطوط النقل البحري من خلال تخفيف قدرة الولايات المتحدة الأميركية على التحكم بها، وزيادة القدرة على حمايتها من البر، والاستثمار في المنافذ البحريّة التي تقع خارج نطاق الهيمنة التاريخيّة الراسخة للغرب.

ثالثاً: خفض كلفة النقل وأجور الشحن على المستوى العالمي، بمعدلات ملحوظة.